

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر

2017-2015



وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
Ministry of Development Planning and Statistics

تقديم

يتضمن هذا العدد من تقرير «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2015-2017»، التوقعات الاقتصادية للسنوات 2015-2017 (في الجزء الأول من التقرير)، مع مراجعة للنشاط والأداء الاقتصادي في عام 2014 (في الجزء الثاني من التقرير). لقد أجري التقييم في فترة شهدت تغيرات حادة وزيادة في تقلبات أسعار النفط، الأمر الذي يوسع هامش عدم اليقين المحيط بتوقعات سيناريو خط الأساس.

ويستمر القطاع غير الهيدروكربوني في كونه المساهم الأكبر في توسع اقتصاد دولة قطر خلال فترة التوقع. وتتوقع وزارة التخطيط التنموي والإحصاء أن يبقى معدل النمو الاقتصادي قوياً بواقع 7.3% لعام 2015، على الرغم من الانخفاض في أسعار النفط العالمية. ومع بدء تناقص سرعة النشاط الاستثماري في القطاع غير الهيدروكربوني وتراجع النمو السكاني، من المتوقع أن يسجل النمو معدلات 6.6 و6% عامي 2016 و2017 على التوالي.

ويتوقع أن يتراجع معدل تضخم أسعار المستهلك إلى 2% لعام 2015، وذلك بفعل التراجع في تضخم أسعار الإيجارات وانخفاض أسعار المستوردات. وقد تؤدي الأسعار العالمية للسلع الأولية والمنتجات المصنعة إلى رفع معدل التضخم في عام 2016 وكذلك في عام 2017، لكن لا يتوقع أن تشهد مكونات التضخم المحلية زيادة كبيرة.

وعلى صعيد الموازنة العامة، يتوقع أن يتضائل رصيد الميزان المالي العام في عام 2015، نظراً لانخفاض إيرادات النفط والغاز وزيادة الإنفاق. وقد يسجل ذلك الرصيد في عام 2016 أول عجز له منذ 15 عاماً. ويتوقع أن يتأثر ميزان الحساب الجاري الخارجي نتيجة أثر انخفاض أسعار النفط على إيرادات التصدير، لكن الميزان سيظل موجباً.

بيد أن الخطر الرئيس على المشهد الاقتصادي يبدو في احتمال ألا تتخذ أسعار النفط منحىً متصاعداً في عامي 2016 و2017، كما تفترض التوقعات.

وختاماً لا بد من التنويه إلى أن هذا التقرير ما كان ليبصر النور لولا التعاون البناء مع قطاع الإحصاء في وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وأجهزة الدولة الأخرى، لذلك أود توجيه الشكر إلى كل من قطاع الإحصاء على المشورة والبيانات القيمة التي قدمها، ومصرف قطر المركزي، وقطر للبترول وبورصة قطر ووزارة المالية على تعاونهم المستمر في توفير المعلومات والبيانات اللازمة لاعداد هذا التقرير.

الدكتور صالح بن محمد النائب

وزير التخطيط التنموي والإحصاء

يونيو 2015

شكر وتقدير

وساهمت إدارة الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية، برئاسة حسن محمد العمادي، بتقديم البيانات والمشورة. وساهم في تيسير إعداد هذه النشرة وإصدارها الزملاء في إدارة الخدمات المشتركة، برئاسة حمد راشد العذبة، ووحدة العلاقات العامة والاتصال، برئاسة طرفة سعد الزراع. ودقق جوناثان أسبن النسخة المعدة للطباعة وصممها. وترجم علي برازي النص الإنكليزي من هذه النشرة إلى اللغة العربية وساعد في تصميم الأشكال البيانية باللغة العربية.

ترأس فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء الدكتور فرانك هاريغان. وساهم في العمل كل من كريستيان هيدينغ وسيلفي معلوف وتاديوس ماليزا. كما قدم الدعم البحثي إيمان عبارة، والدعم الإداري كل من حصّة أحمد العسيري ونور الكواري وهيا السميطي. وقام بمراجعة الترجمة العربية كل من الدكتور عيسى إبراهيم والدكتور أسامة نجوم. وأعد السيد محسن مجتبي، مدير تطوير المنتج والسوق في بورصة قطر، الإطار النصي عن ترقية دولة قطر على مؤشر MSCI للأسواق الناشئة.

المحتويات

المقدمة iii

شكر وتقدير iv

نظرة على الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 9

- 9 النمو الاقتصادي - يحافظ على قوته، مدفوعاً بالقطاع غير الهيدروكربوني
التضخم - تحت السيطرة لكنه يرتفع ببطء 9
الميزان المالي - موجب في هذا العام لكنه سينتقل إلى حالة العجز 10
الميزان الخارجي - سيبقى في حالة فائض على الرغم من تراجع التدرجي 10
المخاطر على التوقع - من تقلبات أسعار النفط العالمية بصورة أساسية 10

الجزء الأول: التوقعات الخاصة بالأعوام 2015، 2016 و2017 11

- موجز التوقعات 11
التوقعات الاقتصادية 12
التوقعات التوافقية - الناتج المحلي الإجمالي والتضخم 17
آفاق الاقتصاد العالمي 20
توقعات أسواق الطاقة والسلع 21
التوقعات التوافقية للنفط والغاز 24

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي عام 2014 29

- نمو الناتج المحلي الإجمالي 29
الأسعار 33
أسواق الأصول: الأسهم والعقارات 35
عرض النقد والائتمان 37
حسابات المالية العامة 39
التجارة واحتياطي العملات الأجنبية 42

مفاهيم مالية 45

- الناتج المحلي الإجمالي 45
مفاهيم المالية العامة 46
مفاهيم مالية 47
مفاهيم نقدية 47
مفاهيم ميزان المدفوعات 48
مفاهيم أسعار الصرف 49

الإطارات

- الإطار 1-1: تغير المشهد في ستة أشهر 12
- الإطار 1-2: منهجية التوقع والافتراضات 12
- الإطار 1-3: اعتدال المخاطر في الأمد القصير، لكن الميل نحو الانخفاض لا يزال قائماً 21
- الإطار 1-4: توقعات الاستثمار في ظل الضائقة النفطية 22
- الإطار 1-5: ستبقى قطر المصدر الأكثر تنافسية في الغاز الطبيعي المسال 27
- الإطار 1-2: إعادة تقدير الحسابات القومية على أساس أسعار عام 2013 31
- الإطار 2-2: مصادر تضخم أسعار المستهلك في دولة قطر 34
- الإطار 2-3: بورصة قطر - الطريق إلى ترقية السوق القطرية على مؤشر MSCI، وما بعدها 36
- الإطار 2-4: الانتقال إلى تقييم جديد للموازنة اعتباراً من 1 يناير 2016 39
- الإطار 2-5: نتائج اعتماد نظام المحاسبة ذي القيد المفتوح على أداء السنة المالية الحالية 2014/2015 39
- الإطار 2-6: ارتفاع سعر الصرف الاسمي للريال القطري 43

الجداول

- نظرة على الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 9
- الجدول 1-1: نظرة على الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 11
- الجدول 1-2: استطلاع التوقعات الاقتصادية لدولة قطر، 2015-2017 (%) 18
- الجدول 1-3: التوقعات المختلفة لأسعار النفط والغاز (2015-2017) 25

الإشكال

- الشكل 1-1: النمو القطاعي في الاقتصاد، بأسعار 2004 الثابتة (%) 13
- الشكل 1-2: المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي (2015-2017، نقطة مئوية) 13
- الشكل 1-3: الحصة من الناتج المحلي الإجمالي (2015-2017، %) 13
- الشكل 1-4: الميزان المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير الهيدروكربوني) 15
- الشكل 1-5: سعر التعادل وسعر السوق للنفط في مختلف السيناريوهات (دولار للبرميل) 16
- الشكل 1-6: التوقعات التوافقية وتقديرات تقرير «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر، نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)» 19
- الشكل 1-7: التوقعات التوافقية وتقديرات تقرير «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر، نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)» 19
- الشكل 1-8: التوقعات التوافقية وتقديرات تقرير «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر، لمعدل التضخم» 20
- الشكل 1-9: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عالمياً 20
- الشكل 1-10: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إقليمياً (%) 20
- الشكل 1-11: توقعات التضخم السنوي (%) 21
- الشكل 1-12: متوسط أسعار نفط التسليم الفوري (دولار للبرميل) 22
- الشكل 1-13: العرض والطلب العالمي على النفط الخام والوقود السائل (مليون برميل/اليوم) 23
- الشكل 1-14: متوسط سعر النفط الخام (دولار للبرميل) 23
- الشكل 1-15: الرقم القياسي لأسعار الغاز الطبيعي (2005 = 100) 23
- الشكل 1-16: نسب أسعار التسليم الفوري: النفط الخام إلى الغاز 24
- الشكل 1-17: أسعار الغاز الطبيعي (دولار/مليون وحدة طاقة حرارية بريطانية) 24
- الشكل 1-18: متوسط أسعار النفط الخام الشهرية: للتسليم الفوري والعقود الآجلة 24
- الشكل 1-19: مؤشر أسعار السلع غير الوقود (2005 = 100) 27
- الشكل 1-20: الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار) 29
- الشكل 2-2: نمو الناتج المحلي الاسمي والحقيقي (%) 29
- الشكل 2-3: الناتج المحلي الإجمالي الاسمي حسب الإنفاق (مليار ريال قطري) 30
- الشكل 2-4: معدلات الادخار (%) 30
- الشكل 2-5: المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حسب الإنفاق (نقاط مئوية) 31
- الشكل 2-6: حصة القطاعين الهيدروكربوني وغير الهيدروكربوني في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي (%) 31
- الشكل 2-7: تركيبة مهارات العمالة غير القطرية (%) 31
- الشكل 2-8: المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نقاط مئوية) 32
- الشكل 2-9: نمو مكونات قطاع الخدمات (%) 32
- الشكل 2-10: مساهمة مكونات قطاع الخدمات في نمو الخدمات (نقاط مئوية) 32
- الشكل 2-11: ناتج قطاع البناء والتشييد 33
- الشكل 2-12: ناتج قطاع الصناعة التحويلية 33
- الشكل 2-13: معدلات التضخم الأساسي والعام الشهرية (تغير سنوي، %) 34
- الشكل 2-14: معدل التضخم ربع السنوي (تغير سنوي، %) 34
- الشكل 2-15: نمو مؤشر أسعار المنتج (%) 35
- الشكل 2-16: مؤشر أسعار أسهم أسواق مجلس التعاون الخليجي ومؤشر S&P Global (تغير سنوي، %) 35
- الشكل 2-17: مؤشر مصرف قطر المركزي لأسعار العقارات 36
- الشكل 2-18: عرض النقد M2 37
- الشكل 2-19: المساهمة في نمو عرض النقد (نقاط مئوية) 37
- الشكل 2-20: المساهمة في نمو الائتمان (نقاط مئوية) 38
- الشكل 2-21: نمو قروض البنوك التجارية إلى قطاع الأعمال (تغير سنوي، %) 38
- الشكل 2-22: الإقراض إلى القطاع الخاص حسب القطاعات 38
- الشكل 2-23: ميزان الودائع والقروض للحكومة والقطاع الخاص والأفراد (مليار ريال قطري) 38

- الشكل 2-24: تركيبة إيرادات الموازنة العامة ونمو الإيرادات الإجمالية 39
- الشكل 2-25: الفرق بين الإيرادات الفعلية والإيرادات المتوقعة في الموازنة العامة (مليار ريال قطري) 40
- الشكل 2-26: نمو الإنفاق في الموازنة (%) 40
- الشكل 2-27: الفرق بين الإنفاق الحكومي الفعلي والمتوقع في الموازنة (مليار ريال قطري) 41
- الشكل 2-28: الميزان المالي العام 41
- الشكل 2-29: الميزان المالي الأساسي (% من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير الهيدروكربوني) 41
- الشكل 2-30: إجمالي الدين الحكومي 42
- الشكل 2-31: نمو التبادل التجاري 42
- الشكل 2-32: الحساب الجاري (مليار ريال قطري) 43
- الشكل 2-33: إجمالي الاحتياطيات الأجنبية (مليار ريال قطري) 43

نظرة على الآفاق الاقتصادية لدولة قطر

النمو الاقتصادي - يحافظ على قوته، مدفوعاً بالقطاع غير الهيدروكربوني

بالرغم من انخفاض أسعار النفط فإنه يُتوقع أن يرتفع معدل النمو الاقتصادي الحقيقي بمعدل 7.3% في عام 2015، مدعوماً باستمرار النشاط في القطاع غير الهيدروكربوني والزيادة في إنتاج المواد الهيدروكربونية للقيمة من مشروع حقل برزان للغاز. بيد أنه من المتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي الاسمي انكماشاً حاداً في عام 2015، نتيجة انخفاض أسعار النفط والغاز عالمياً.

وسيعود إنتاج قطاع النفط والغاز إلى الاستقرار مرة أخرى في عامي 2016 و2017، لكن النمو في الأنشطة غير الهيدروكربونية سيعزز الزخم الاقتصادي العام. وسيكون قطاع الخدمات المساهم الأكبر في النمو، يليه قطاع البناء والتشييد. ومن المتوقع أن يعتدل النمو في القطاع غير الهيدروكربوني نتيجة تركيز الاهتمام على إكمال المشاريع القائمة بدلاً من البدء بمشاريع جديدة، ونتيجة اعتدال النمو السكاني.

وقد نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 6.1% في عام 2014، لكن الانخفاض في أسعار النفط في النصف الثاني من العام أدى إلى تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى 4.1%.

نظرة على الآفاق الاقتصادية لدولة قطر

2017	2016	2015	
6.0	6.6	7.3	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
11.4	4.3	-10.2	نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)
3.0	2.5	2.0	تضخم أسعار المستهلك (%)
-3.7	-4.9	1.4	الفائض المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)
4.2	1.7	5.3	فائض الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)

ملاحظة: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار عام 2004 الثابتة
المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

التضخم - تحت السيطرة لكنه يرتفع ببطء

يتوقع أن يبلغ معدل التضخم السنوي - مقاساً بالتغير في مؤشر أسعار المستهلك - نحو 2.0% في عام 2015، وأن يرتفع إلى 2.5% في عام 2016 وإلى 3.0% في عام 2017. وبعد عام 2015، يمكن أن ترتفع أسعار السلع العالمية وأن يتلاشى زخم قوة الدولار الأميركي.

وقد بلغ متوسط معدل التضخم السنوي 3.3% في الأشهر الاثني عشر حتى نهاية ديسمبر 2014، وكان الدافع الأساسي لارتفاع معدل التضخم الشهري هو أسعار المرافق والإيجارات التي نمت بمعدل 7.8% سنوياً - وهو أقل بقليل عن مستواه عام 2013. ولم تكن هناك آثار لضغوط تضخمية خارجية بسبب اعتدال أسعار السلع والأغذية عالمياً. وشهدت الأشهر الأولى من عام 2015 تباطؤاً في التضخم، نتيجة تباطؤ الزيادة في أسعار مكون الإيجارات والمرافق.

الميزان المالي - موجب في هذا العام لكنه سينتقل إلى حالة العجز

من المتوقع أن يبقى الميزان المالي العام في حالة فائض في السنة التقويمية 2015، في حين قد يشهد عامي 2016 و2017 عجزاً مالياً. ومن المرجح أن تقلص أسعار النفط، التي يتوقع أن تبقى دون مستوياتها في السنوات الأخيرة، الإيرادات وذلك في ظل المضي قدماً في برامج الإنفاق الرأسمالي وصعوبة تخفيض التزامات الإنفاق الجاري.

وتشير البيانات الأولية عن السنة المالية 2015/2014 إلى أن الفائض الحكومي العام يقدر بحدود 93.9 مليار ريال قطري، أي ما يعادل 12% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي المقدر (في الفترة نفسها)، متراجفاً عما كان عليه في نهاية السنة المالية السابقة (14.1%).

الميزان الخارجي - سيبقى في حالة فائض على الرغم من تراجع التدرجي

يُتوقع أن ينخفض فائض الحساب الجاري الخارجي في عامي 2015 و2016، لكنه سيبقى موجباً. والعوامل الأساسية في الانخفاض هي: تراجع إيرادات القطاع الهيدروكربوني؛ وزيادة المستوردات (نتيجة قوة الطلب الداخلي)؛ وزيادة تحويلات العمال الأجانب إلى الخارج (بالتوافق مع النمو المتوقع في عدد الوافدين).

وقد حققت دولة قطر فائضاً تجارياً ضخماً في عام 2014 بلغت نسبته 47.5% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، لكنه أقل بقليل مما تحقق عام 2013. وتراجعت الصادرات السلعية بسبب انخفاض أسعار النفط والغاز، وساهم نمو المستوردات السلعية في إعادة التوازن إلى الفائض. وأدى هذا النمط، إضافة إلى الزيادة المستمرة في المستوردات من الخدمات والتحويلات المالية، إلى انخفاض طفيف في الحساب الجاري ليشكل 25.9% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

المخاطر على التوقع - من تقلبات أسعار النفط العالمية بصورة أساسية

ترجع معظم المخاطر على التوقع إلى تقلبات أسعار النفط العالمية، فإذا ارتفعت أسعار النفط بسرعة أكبر من المتوقع في تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر، فسوف تتحقق نتائج أفضل في نمو الدخل الاسمي، وفي الميزانين المالي والخارجي. ولكن إذا جاءت الأسعار دون التوقعات، فإن الانتعاش في نمو

الدخل الاسمي سوف يتقيد، وستراجع الموازين المالية بحدة أكبر وقد تدخل المدفوعات الخارجية في حالة عجز. ويقدر أن تكون أسعار تعادل النفط بالنسبة للموازنة العامة أعلى من أسعار النفط المتوقعة في عامي 2016 و2017، فيما تكون أسعار التعادل بالنسبة للميزان الخارجي أدنى منها.

وتتجم المخاطر الداخلية بصورة أساسية عن حجم وتعقيد محفظة مشاريع البنية التحتية المخطط لها. وقد كانت وزارة المالية سباقة في اعطاء الأولوية للمشاريع الحيوية والحد من مخاطر التسيق وغيرها من المخاطر. ولكن إذا شهدت المشاريع تأخيراً في تنفيذها، فربما يتطلب إعادة التنفيذ إلى ما هو مقرر استخدام مزيد من العمالة، الأمر الذي يزيد عدد السكان ويفاقم الضغوط التضخمية على الخدمات الأساسية التي هي تعاني أصلاً لتلبية الطلب المتنامي عليها.

ومن المرجح أن يتراجع إنتاج قطر من النفط في المستقبل وأن تواجه أرباح الغاز الطبيعي المسال ضغوطاً ناتجة عن مصادر إمداد جديدة واشتداد المنافسة عالمياً، وإذا طالت فترة انخفاض أسعار النفط، فمن شأن ذلك أن يضر بقدرة قطاع النفط والغاز على تمويل الفجوة بين الإنفاق والموارد المتأتية من القطاع غير الهيدروكربوني. ولذلك من المهم جداً أن تحقق الاستثمارات المستمرة في البنية التحتية والأصول الأخرى عوائد اقتصادية إيجابية وتدعم مكاسب الإنتاجية.

الجزء الأول: التوقعات الخاصة بالأعوام 2015، 2016 و2017

يتوقع أن يبقى النمو الاقتصادي الحقيقي قوياً في عام 2015 على الرغم من انخفاض أسعار النفط، نظراً لما يتمتع به الاقتصاد غير الهيدروكربوني من قوة يرجح أن تستمر في عامي 2016 و2017. ويعزى جُلُّ هذا التسارع المتوقع عام 2015 إلى الإنتاج الإضافي القادم من حقل برزان للغاز الذي سيدخل مرحلة الإنتاج أواسط هذا العام. وفي عامي 2016 و2017، يتباطأ النمو الحقيقي، على الرغم من قوته، حيث يصل إنتاج حقل برزان إلى كامل طاقته، وسيستقر إنتاج قطاع النفط والغاز. وسوف يعتدل نمو القطاع غير الهيدروكربوني مع وصول الإنفاق الحكومي على البنية التحتية إلى ذروته وتباطؤ وتيرة النمو السكاني.

ومن المتوقع أن يعتدل معدل تضخم أسعار المستهلك في عام 2015، ثم يرتفع في عامي 2016 و2017. وقد شهدت الأشهر الأربعة الأولى من عام 2015 تباطؤاً حاداً في معدل التضخم. ويتوقع أن تلجم التوقعات التضخمية العالمية المواتية وقوة الدولار الأميركي (الذي يرتبط به الريال القطري) مصادر التضخم المستوردة.

تتركز المخاطر على توقعات تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر في حركة أسعار النفط العالمية. فإذا ارتفعت الأسعار بسرعة أكبر من توقعات التقرير، ستتحقق نتائج أفضل في نمو الدخل الاسمي، وكذلك في الميزانين المالي والخارجي. وإذا هبطت هذه الأسعار إلى ما دون توقعات التقرير، فإن الانتعاش في نمو الدخل الاسمي سيكون مقيداً، وربما تتدهور الموازين المالية بحدة أكبر وقد يتحقق عجز في المدفوعات الخارجية.

موجز التوقعات

وانتقال التقلبات في الأسواق المالية العالمية إلى الاقتصاد

المحلي وتقييد السيولة. وعلى العكس من ذلك، قد تؤدي الصدمات السياسية إلى ارتفاع أسعار النفط على نحو حاد، ما يدعم الميزانين المالي والخارجي على المدى القصير.

ويتضمن الجدول (1-1) ملخصاً لأحدث التوقعات الخاصة بالمشورات الرئيسية للاقتصاد الكلي للأعوام 2015 و2016 و2017، فيما يناقش الإطار (1-1) بعض الأسباب الكامنة وراء الاختلاف عن التوقعات الواردة في تحديث تقرير «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر» الصادر في شهر ديسمبر من العام الماضي. وبعد فترة الهدوء الاقتصادي النسبي، تأخذ التوقعات المعدلة بعين الاعتبار أثر الأحداث المخلة في قطاع الطاقة العالمي التي كانت أحد أسباب ازدياد درجة عدم اليقين في توقعات هذا التقرير عما سبق. وتعتبر التعديلات الأخرى على التوقعات لعام 2015 وما بعده عن أحدث البيانات والتعديلات المنشورة، إضافة إلى الافتراضات المعدلة. ويتضمن الإطار (2-1) منهجية التوقع والافتراضات.

الجدول 1-1: نظرة على الآفاق الاقتصادية لدولة قطر

	2017	2016	2015
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي %	6.0	6.6	7.3
نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي %	11.4	4.3	-10.2
تضخم أسعار المستهلك %	3.0	2.5	2.0
الميزان المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)	-3.7	-4.9	1.4
ميزان الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)	4.2	1.7	5.3

ملاحظة: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار عام 2004 الثابتة.
المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

يتوقع أن يبقى النمو الاقتصادي الحقيقي قوياً في عام 2015 على الرغم من انخفاض أسعار النفط، وذلك بسبب ما يتمتع به الاقتصاد غير الهيدروكربوني من قوة يرجح أن تستمر في عامي 2016 و2017، ومن ثم ستعتدل بعد ذلك. (يشمل الاقتصاد غير الهيدروكربوني كل نشاط اقتصادي غير إنتاج مواد النفط والغاز للقيمة وغيره من أنشطة التعدين). وتتحسر شبكة المشاريع الجديدة ويثبت النشاط في كثير من المشاريع القائمة قبل اكتمالها. وسيضعف الحافز على النمو في قطاع السلع والخدمات غير التجارية مع تباطؤ النمو السكاني.

ويتوقع أن يعتدل معدل تضخم أسعار المستهلك في عام 2015، قبل أن يرتفع بالتدريج في عامي 2016 و2017. وقد شهدت الأشهر الأربعة الأولى من عام 2015 تراجعاً حاداً في معدل التضخم. ويتوقع أن تكبح توقعات التضخم العالمية المعتدلة وسعر الدولار القوي (الذي يرتبط به الريال القطري) مصادر التضخم المستورد. كما يتوقع أن يؤدي اعتدال النمو السكاني، وازدياد الطاقة الاستيعابية لقطاع السلع غير التجارية، وتقييد خطط الإنفاق الحكومي إلى تخفيف ضغوط الأسعار المحلية.

وتشتمل المخاطر السلبية على التوقعات ما يلي: إمكانية هبوط أسعار النفط إلى ما دون التوقعات التي جرى خفضها مسبقاً بعد تقرير «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر» الصادر في يونيو 2014، والتأخير في تنفيذ مشاريع البنية التحتية الرئيسية أو تجاوزها للتكاليف المقررة لها (أو كليهما معاً)،

الإطار 1-1: تغير المشهد في ستة أشهر

درجة عدم اليقين المحيطة بهذه التقديرات كبيرة. ويُعتقد أن التقديرات بشأن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أكثر قوة، لأنها تستند إلى كميات إنتاج النفط والغاز ومشتقاتها المعروفة على نحو واسع.

التوقعات الجديدة وتوقعات تقرير ديسمبر

2016 ^b	2016 ^a	2015 ^b	2015 ^a	
6.6	7.5	7.3	7.7	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
4.3	8.0	-10.2	6.7	نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)
-4.9	4.7	1.4	8.7	الفائض المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)
1.7	16.0	5.3	19.5	فائض الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)

a = توقعات تقرير "الأفاق الاقتصادية لدولة قطر" في ديسمبر الماضي 2014.
b = توقعات يونيو 2015.

ملاحظة: تم استبعاد أسعار المستهلك حيث أن تعديل كيفية اعداد مؤشر الرقم القياسي للأسعار (أنظر قسم الأسعار في الجزء الثاني) يجعل من عملية المقارنة غير مجدية.

المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

يبين الجدول في الإطار التوقعات الواردة في تحديث تقرير الأفاق الاقتصادية لدولة قطر «2014-2016»، الصادر في ديسمبر 2014، إلى جانب التقيحات التي أجريت في هذا التقرير. وفي الفترة الفاصلة بين التقريرين، انخفضت أسعار النفط بنسبة 40%. ولا تزال حتى اليوم منخفضة على الرغم من الانتعاش الذي عرفته حتى شهر مايو 2015.

يلحظ أثر انخفاض أسعار النفط بصورة مباشرة في توقعات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وفي الميزانين المالي والخارجي. وبالنسبة لحجم معين من الإنتاج، أدى تدني أسعار النفط إلى خفض القيمة المضافة في قطاع النفط والغاز والناتج المحلي الإجمالي الاسمي. ولما كان ما يرد إلى الدولة من إيرادات يعتمد بشدة على حقوق إنتاج النفط والغاز والضرائب المفروضة عليه، وعلى الدخل الاستثماري من مشاريع النفط والغاز وعلى الضرائب التي تدفعها شركات النفط والغاز، فقد أدى تدني أسعار النفط إلى تقليص الإيرادات المالية وانخفاض الفائض، إضافة إلى خفض قيمة الإيرادات الناتجة عن صادرات دولة قطر.

إن توقيت وحجم هذه الآثار خاضع لدرجة معينة من عدم اليقين. كما أنها تتوقف على سعر النفط الفعلي المتحقق في عامي 2015 و2016 - وأن

التوقعات الاقتصادية

النشاط الاقتصادي الحقيقي

يتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي (الكمي)، مقدراً بأسعار عام 2004 الثابتة، نمواً بمعدل 7.3% في عام 2015، أي بزيادة قدرها 1.2 نقطة مئوية على معدله لعام 2014. وتعزى جُلُّ هذه الزيادة إلى الإنتاج الإضافي القادم من حقل برزان

للغاز الذي سيدخل مرحلة الإنتاج أواسط هذا العام، حيث يتوقع أن يضيف حقل برزان إلى الإنتاج ما نسبته 21% من إنتاج الغاز المنقول عبر الأنابيب. ويحافظ القطاع خارج النفط والغاز على زخمه القوي بفضل الإنفاق الاستثماري في البنية التحتية والنمو القوي نسبياً لسكان في هذا العام. وفي عامي 2016 و2017، يتباطأ النمو الحقيقي ويعتدل ليبلغ 6.6% و6.0% على التوالي. ويصل الإنتاج في حقل برزان

الإطار 2-1: منهجية التوقع والافتراضات

افتراضات التوقع

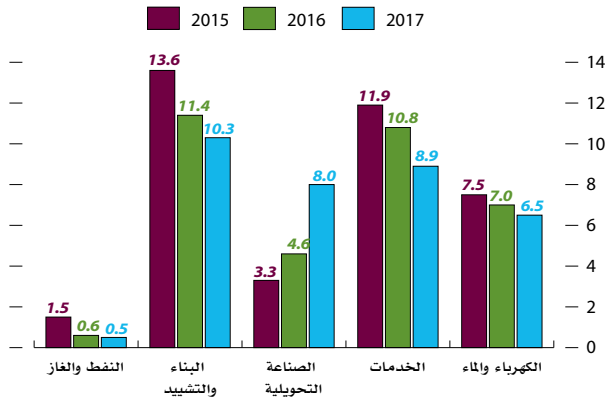
2017	2016	2015	
دولة قطر			
0.75	0.75	0.75	أسعار فائدة الإيداع لليلة واحدة في مصرف قطر المركزي
3.64	3.64	3.64	سعر صرف الريال القطري مقابل الدولار
256.2	242.6	230.6	إجمالي الإنفاق الحكومي (مليار ريال قطري)
190.8	183.4	173.7	الإنفاق الجاري (مليار ريال قطري)
65.45	59.20	56.94	الإنفاق الاستثماري (مليار ريال قطري)
البيئة الخارجية			
3.85	3.76	3.45	النمو العالمي (%)
غير متاح	1.913	0.667	سعر فائدة الاقتراض بين المصارف (ليبور) في الولايات المتحدة، لودائع ستة أشهر
65.6	61.6	56.0	سعر النفط الخام، دولار/برميل
11.1	11.0	15.8	سعر الغاز الطبيعي المسال في اليابان، دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية

المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء مجمعة من مصادر مختلفة.

جرى استخلاص توقعات تقرير «الأفاق الاقتصادية لدولة قطر» من خلال إطار رقمي متسق داخلياً للاقتصاد القطري يستند إلى علاقات محاسبية اقتصادية قياسية والتحقق من اتساقها. ويقوم الإطار على نموذج تدفق الأموال في الاقتصاد الذي يكون مجموع مصادر الأموال من مختلف القطاعات الاقتصادية فيه مساوياً لمجموع استخدامات الأموال. وجرت معايرة وتحديث هذا الإطار بالناتج المعروفة عن عام 2014 والبيانات المعدلة لعامي 2012 و2013.

ووضعت كافة التوقعات لبيانات الناتج المحلي الإجمالي على أساس أسعار عام 2004، جريباً على الممارسة المتبعة في قطاع الإحصاء. تستند افتراضات التوقع الأساسية إلى أفضل تقييم للمستقبل قامت به وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وبالأستناد إلى آراء الخبراء من طيف واسع من المصادر. وتستند الافتراضات بشأن أسعار الفائدة إلى السياسة المعلنة من مصرف قطر المركزي. وتستند البيانات بشأن نتائج الموازنة وأفاقها إلى معلومات من وزارة المالية. وبالنسبة للبيانات في السنوات التي تلي فترة الموازنة الحالية، فقد تم تقديرها بناء على الاتجاهات الفعلية للإيرادات ونفقات وتمويل الحكومة. وتستند الافتراضات بشأن البيئة الخارجية إلى توقعات صندوق النقد الدولي في نشرة آفاق الاقتصاد العالمي وتوقعات البنك الدولي. ويبين الجدول التالي الافتراضات الرئيسية:

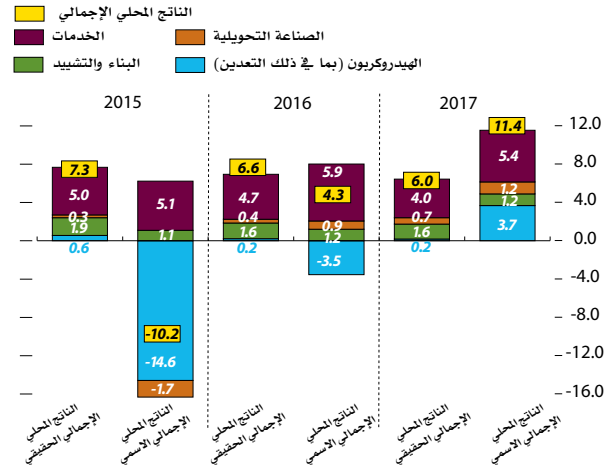
الشكل 1-1: النمو القطاعي في الاقتصاد، بأسعار 2004 الثابتة (%)



ملاحظة: استبعد قطاع الزراعة نظراً لمساهمة المحدودة في الناتج. المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

انقر للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 1-2: المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي (2015-2017، نقطة مئوية)

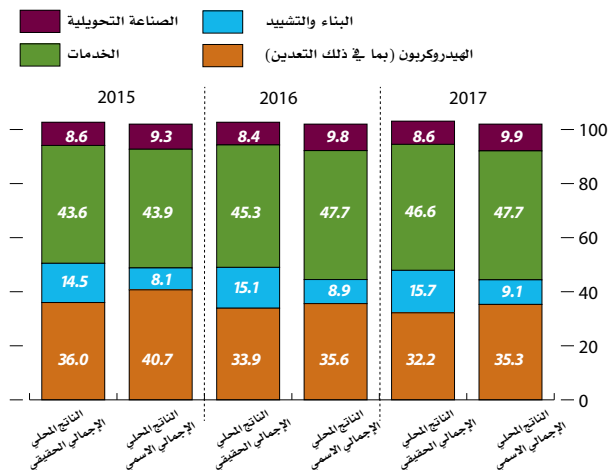


المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

ملاحظة: أخطاء التقريب ناتجة عن الزراعة والخدمات المصرفية المنسوبة (FISIM) ورسم الاستيراد والكهرباء والماء غير المبينة في الشكل.

انقر للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 1-3: الحصة من الناتج المحلي الإجمالي (2015-2017، %)



المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

ملاحظة: أخطاء التقريب ناتجة عن الزراعة والخدمات المصرفية المنسوبة (FISIM) ورسم الاستيراد والكهرباء والماء غير المبينة في الشكل.

انقر للحصول على بيانات الرسم البياني

إلى كامل طاقته، ويستقر إنتاج قطاع النفط والغاز. وعلى الرغم من التوقع بأن يستمر النمو القوي عريض القاعدة للقطاعات خارج النفط والغاز، إلا أنه سيضعف في هاتين السنتين مع وصول الإنفاق الحكومي على البنية التحتية إلى ذروته وتباطؤ وتيرة النمو السكاني.

ومن المتوقع أن يكون قطاع البناء والتشييد - الذي يتوقع أن ينمو بمعدل 13.6% - أسرع القطاعات نمواً عام 2015 (الشكل 1-1)، وعلى الرغم من استمراره في النمو في عامي 2016 و2017، ستتباطأ وتيرته مع انتقال التركيز على إنجاز الاستثمارات القائمة بدلاً من البدء ببناء أصول جديدة.

وتفيد هذه التوقعات أن قطاع الخدمات سيغدو المساهم الأكبر في النمو وتواصل حصته من الناتج الإجمالي ارتفاعها (الشكلان 1-2 و1-3). أما الخدمات المالية والعقارية والنقل والاتصالات وخدمات الأعمال فجميعها سوف تستفيد من مشاريع التطوير العقاري والبنية التحتية. كما يتوقع أن ينمو قطاع التجارة والفندقة بقوة بفضل أنشطة المؤتمرات والنمو في عدد السائحين الوافدين، ولاسيما من دول الخليج العربي. لكن إذا تحقق التباطؤ المتوقع في معدل النمو السكاني، فمن شأن ذلك أن يحد من نمو قطاع الخدمات في عامي 2016 و2017.

تسجل الصناعة التحويلية نمواً تدريجياً فقط في عام 2015، حيث يتوقع أن ينخفض إنتاج المشتقات المكررة مقابل نمو محدود في إنتاج المنتجات النهائية الأخرى (إنتاج الغاز الطبيعي المسال والأسمدة) لأسباب تتعلق بتوفر المواد اللقيمة. لكن في عام 2016، من المرجح أن تحقق الصناعة التحويلية انتعاشاً في نموها بفضل زيادة إنتاج حقل برزان من المواد اللقيمة التي سترفع إنتاج المشتقات المكررة والأسمدة والمواد الكيماوية الأخرى. ويتوقع أن يحافظ نمو الطلب على الاسمنت والمعادن من مشاريع البناء والبنية التحتية على زخمه في أنشطة الصناعات التحويلية الأخرى. ومن المقرر أن تدخل مصفاة «لفان 2» الجديدة لمنتجات التكثيف طور الإنتاج في الربع الأخير من عام 2016 لتشكل الجزء الأكبر من النمو القوي المتوقع في عام 2017. كما ستنتج المصفاة وقود الطائرات النفاثة والنفط الغازي للبيع محلياً، وتصدر مشتقات أخرى بينها الديزل إلى الأسواق الآسيوية.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

تفيد التوقعات أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (القيمة الاسمية) سينكمش بنسبة 10.2% في عام 2015، ما يعبر عن حساسية عامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر لتذبذبات أسعار النفط والغاز، التي تتحدد في الأسواق العالمية. (تتجه أسعار المنتجات الهيدروكربونية إلى زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الاسمي قياساً بالناتج الحقيقي، بينما يكون لهبوط أسعارها أثر معاكس). وينعكس انخفاض سعر سلة المنتجات الهيدروكربونية (بنسبة 40% تقريباً) بشكل مباشر في انخفاض الدخل الناتج من إنتاج المواد للقيمة وتراجع في الموارد المتدفقة إلى الدولة. وإذا اتخذت أسعار النفط والغاز مساراً صاعداً كما هو متوقع في عامي 2016 و2017، فسوف يعاود الناتج المحلي الاسمي نموه.

التوقعات الخاصة بالتضخم

يتوقع أن يسجل معدل التضخم السنوي، مقاساً بمقدار التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، نسبة 2% لعام 2015 وهو أخفض مما سجل عام 2014 (3.3%) (باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك المعدل من قبل وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، أنظر قسم الاسعار في الجزء الثاني). ويمكن تفسير التوقعات المنخفضة للتضخم جزئياً بتراجع وزن مكون الإسكان (21.9%) في الرقم القياسي، والذي شكل المحرك الرئيس لتضخم أسعار المستهلك في السنتين السابقتين. إلا أن التوقعات تشير إلى أن نمو مكون الإسكان سيتراجع في عام 2015، وأن هذا التراجع بالترافق مع استقرار أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة سيدفع معدل التضخم الأساسي إلى الانخفاض. ويلاحظ تراجع تضخم أسعار الإيجارات والضغوط العامة للأسعار في بيانات التضخم عن الأشهر الأربعة الأولى من عام 2015، مع تراجع حاد في معدل التضخم الشهري في عام 2015 قياساً إلى الشهر نفسه في العام السابق (انظر الجزء الثاني).

وفي عامي 2016 و2017، سيشهد التضخم ارتفاعاً متواضعاً. إذ يُتوقع أن ترتفع أسعار السلع الأولية والسلع المصنعة المتداولة عالمياً، ومن المستبعد أن يستمر طويلاً ارتفاع سعر الصرف الاسمي الفعال للدولار الأميركي. وسوف تستمر ضغوط أسعار السلع والخدمات غير التجارية الناشئة عن نمو القطاعات خارج النفط والغاز، ولكن من غير المرجح تفاقمها مع الوقت.

توقعات المالية العامة

يتم إجراء التقديرات والتوقعات الخاصة بالمالية العامة لتقرير «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر، على أساس السنة الميلادية وليس على أساس السنة المالية (كما تقدمها وزارة المالية). لكن وزارة المالية تعتزم استخدام السنة الميلادية في دورة إعداد الموازنة اعتباراً من عام 2016 (انظر الإطار 2-4)، بغية جعل المقارنات المباشرة ممكنة.

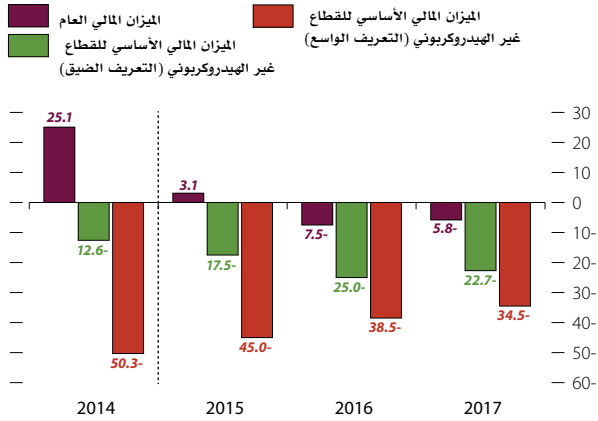
لكن وفقاً لتصنيف الإيرادات في الموازنة العامة، فإن تقرير الآفاق الاقتصادية لا يأخذ بالحسبان دخل الاستثمار الناجم عن جهاز قطر للاستثمار أو أية هيئات أخرى مشابهة.

وتخضع أرقام توقعات المالية العامة لدرجة عالية من عدم اليقين لسببين: الأول هو الانتقال لدورة إعداد الموازنة على أساس السنة الميلادية، والثاني هو الآثار المركبة لانخفاض دخل النفط والغاز على إيرادات الموازنة، واحتمال توقف اتجاهات الإنفاق السابقة حينما يتسارع برنامج الإصلاح الذي ستفذه وزارة المالية.

وبسبب هذه المحاذير، فإنه من المتوقع حصول انخفاض كبير لفائض الموازنة من 12.3% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في عام 2014 إلى 1.4% منه في عام 2015. يعبر هذا الانخفاض عن الانتقال السريع نسبياً لأثر الأسعار المنخفضة للنفط على إيرادات الموازنة العامة، كما يجسد زيادة القيود على الإنفاق الجاري. وسوف تزداد النفقات الرأسمالية مع ازدياد سرعة تنفيذ برنامج البنى التحتية.

ويتوقع أن يسجل الميزان المالي الكلي للعام 2016 أول عجز له منذ خمسة عشر عاماً. وتفيد تقديرات التقرير أن هذا العجز قد يصل إلى 4.9% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي. وتفترض هذه التقديرات أن نمو الإنفاق الحكومي الراهن سيتحول إلى مسار أدنى مما كان عليه في الأمس القريب، وأن هناك خفضاً للتكاليف الفعلية في قطاع النفط والغاز، وأن تساهم القطاعات خارج النفط والغاز بإيرادات إضافية للموازنة العامة. بيد أن العجز سيبقى ملحوظاً نتيجة الانكماش المتوقع للإيرادات المرتبطة بالنفط والغاز. ولن يغدو هذا الانكماش محسوساً حتى عام 2016، بسبب تأخر تحويل الدخل الاستثماري المرتبط بالنفط والغاز إلى الموازنة (وهو بشكل أساسي الفائض المالي لشركة قطر للبترول). إن تقديرات الموازنة للسنة التقويمية 2016 تتأثر بقوة بالنتائج المتوقعة

الشكل 1-4: الميزان المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير الهيدروكربوني)



المصدر: التقديرات الأولية لعام 2014 من وزارة المالية، وتوقعات 2015، 2016 و2017 استناداً إلى تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

أفضل للحصول على بيانات الرسم البياني

المستوردات إلى خفض الفائض مرة أخرى في عام 2016، قبل أن تتجاوز سرعة انتعاش الإيرادات في عام 2017 سرعة ارتفاع تكاليف الاستيراد، ما يؤدي إلى تسجيل فائض في الحسابين التجاري والجاري. ومع ذلك، سيكون الفائض المتوقع لعام 2017 أدنى بكثير من الفائض الهائلة التي حققتها دولة قطر في الأسس القريب. وسوف يبقى العجز قائماً في حساب التحويلات والدخل طوال الوقت.

وكانت مجمل فوائض الحساب الجاري في الماضي يعاد تدويرها في الخارج على شكل استثمارات خارجية. وبالنظر إلى مستويات الاستثمار الأجنبي، يتوقع اليوم أن يسجل ميزان المدفوعات العام عجزاً قدره 8.7 مليار دولار تقريباً في عام 2015. ومن المرجح أن تتخفض الاحتياطيات الأجنبية في فترة التوقع، لكنها ستبقى عند مستويات مريحة لتغطية المستوردات وأي التزامات أخرى من النقد الأجنبي.

مخاطر التوقعات

تشهد توقعات خط الأساس الاقتصادية للفترة 2015-2017 نمواً قوياً في الاقتصاد الحقيقي، ولكن في ظل أسعار نفط منخفضة بشكل كبير عن المعدلات التاريخية التي وصلتها مؤخراً، هناك تراجع في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وانخفاض في ارصدة الميزان المالي وميزان الحساب الجاري. ولم يكن الانهيار في أسعار النفط بين يونيو 2014 حتى يناير 2015 متوقعاً، وشاب الانتعاش في سعر النفط الذي حدث منذ أدنى قيمة له سجلت مؤخراً الكثير من التذبذب.

عام 2015، حيث يتوقع أن يكون متوسط سعر النفط 57 دولاراً للبرميل. وفي عام 2015، يعكس دخل الاستثمار المحول إلى الموازنة الحصيلة الإيجابية الناجمة عن الأنشطة في عام 2014 عندما كان متوسط سعر النفط 97 دولاراً للبرميل.

كانت فوائض الموازنة العامة للدولة تحول في السابق إلى جهاز قطر للاستثمار من أجل استثمارها، لكن في ظل التوقع بتسجيل عجز في الموازنة، ينصرف الاهتمام اليوم إلى تمويل هذا العجز. إلا أن الوضع المتين لصافي الأصول لدولة قطر وموقفها الائتماني الجيد سيمكثانها من تمويل هذا العجز بصورة مريحة في فترة التوقع.

ويقدم العجز الأساسي للميزان المالي للقطاع غير الهيدروكربوني (انظر المصطلحات) مقياساً للتحفيز الاقتصادي في القطاع غير النفط والغاز باستخدام إيرادات قطاع الهيدروكربون. إن التعريف الضيق لهذا المقياس يعتبر أن دخل الهيدروكربون يتضمن أتاوات إنتاج النفط والغاز وضرائب الدخل على إنتاج النفط وفق تصنيف وزارة المالية. أما التعريف الواسع لهذا المقياس فهو يعتبر أن دخل الاستثمار (بصورة أساسية الجزء من أرباح شركة قطر للبترول المحول للحكومة) هو دخل ناجم عن القطاع الهيدروكربوني، ويتضمن "إيرادات أخرى متنوعة" ومن المحتمل أنها مرتبطة بناتج قطاع الهيدروكربون.

ويتوقع عجزاً كبيراً في مقياس الميزان المالي للقطاع غير الهيدروكربوني حسب التعريفين في عام 2015، لكن النمو الأكثر اعتدالاً في الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى خفض العجز المسجل في عامي 2016 و2017. وبشكل كبير حجم هذه العجزات مؤشراً على درجة اعتماد القطاعات خارج النفط والغاز على الإنفاق الممول من القطاع الهيدروكربوني. ولهذا فإن نجاح خطوات تنويع الاقتصاد سيخفض حجم هذه العجزات.

توقعات ميزان المدفوعات

من المتوقع أن يتراجع كثيراً فائض الحساب الجاري الخارجي من 26.1% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في عام 2014 إلى 5.3% في عام 2015. ويؤدي تراجع إيرادات الصادرات إلى خفض الفائض في ظروف يرجح أن تزداد فيها فاتورة قطر من المستوردات في ظل نمو القطاعات خارج النفط والغاز ونمو عدد السكان. ويتوقع أن يؤدي ازدياد

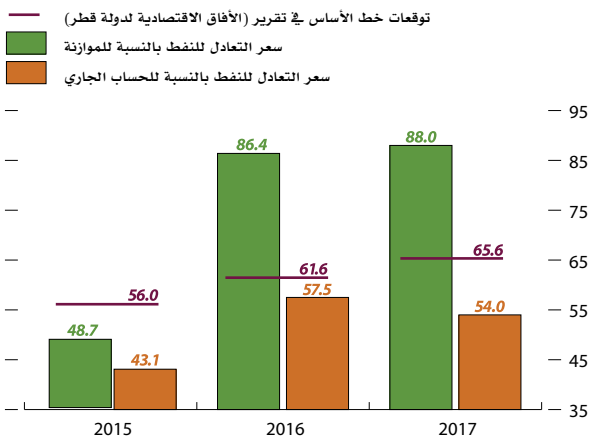
افتراضات أسعار النفط الأساسية للعامين 2015 و2016، في تقديرات سعر التعادل للعامين 2016 و2017 على التوالي. ويتوقف سعر التعادل في الحساب الجاري - المستخدم في هذا التقرير لأول مرة - على العوامل التي تقود الطلب على الاستيراد، وأسعار المستوردات، والتحويلات المالية والنقدية، والصادرات غير النفط والغاز. وكما في حسابات سعر التعادل في الموازنة، تتحدد الأسعار في فترة التقييم السابقة بالقيمة المتحققة في عام 2014 أو افتراضات خط الأساس للعامين 2015 و2016.

ويبين الشكل رقم (1-5) سعر التعادل للنفط المقدر بالنسبة للموازنة العامة وللحساب الجاري للسنوات (2015 - 2017)، مع سعر الأساس للنفط المعتمد في توقعات هذا التقرير.

وبالنسبة لعام 2015، فإن سعري التعادل للموازنة العامة والحساب الجاري أقل من افتراضات أسعار الأساس، وأقل بكثير من الأسعار المتحققة حتى 19 مايو 2015 (59.9 دولاراً لخام برنت). ولكي يسجل الميزان المالي وميزان الحساب الجاري عجزاً في عام 2015، ينبغي أن تهبط الأسعار المتحققة في الفترة المتبقية من العام هبوطاً حاداً عن مستوياتها الراهنة. إذ نشير هنا إلى أنه تم نمذجة تقدير سعر التعادل لموازنة العام 2015 من خلال الأخذ بعين الاعتبار الأثر الموازن للدخل الاستثماري المتحقق في عام 2014، والذي سجل في معظمه إيرادات حكومية لعام 2015.

ولكن بسبب انخفاض توقعات أسعار النفط لعام 2015، ستراجع الفوائض المالية للمؤسسات الهيدروكربونية والدخل الاستثماري الذي تتقاضاه الحكومة في عام 2016. وتؤدي

الشكل 1-5: سعر التعادل وسعر السوق للنفط في مختلف السيناريوهات (دولار للبرميل)



المصدر: حسابات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء. افتراضات للحصول على بيانات الرسم البياني

إن التكهّن بأسعار النفط يعتبره درجة عالية من الشك (انظر التوقعات التوافقية لأسعار النفط والغاز)، وهذا يترجم إلى مخاطر صعود وهبوط في التوقعات. فإذا ارتفعت أسعار النفط بسرعة أكبر من توقعات هذه النشرة، تتحقق نتائج أفضل في نمو الدخل الاسمي، إضافة إلى أرصدة الميزان المالي والميزان الخارجي. وإذا هبطت هذه الأسعار إلى ما دون التوقعات، فإن الانتعاش في الدخل الاسمي سيكون مقيداً، وربما تتدهور الموازين المالية بحدّة أكبر ويظهر عجز في ميزان المدفوعات الخارجية.

ويعد سعر «التعادل» للنفط، منظوراً إليه من منظرين، مقياساً مفيداً لتقدير مدى تأثير أسعار النفط على النشاط الاقتصادي. فمن منظار الموازنة العامة، وعند مستويات معينة من الناتج الهيدروكربوني والانفاق الحكومي والإيرادات المالية لقطاع خارج النفط والغاز، هو السعر الذي يحقق إيرادات هيدروكربونية تضاهي العجز في القطاعات غير الهيدروكربونية. ومن منظار ميزان المدفوعات، هو السعر اللازم لتغطية تكاليف الاستيراد والعجز في تدفقات الدخل والتحويلات في الحساب الجاري، وذلك عند مستوى معين من إيرادات الصادرات غير النفط والغاز.

وتعد الطريقة المستخدمة في هذا التقرير لتقدير سعر التعادل المالي أكثر تعقيداً بدرجة معينة من الطرق المستخدمة في تقارير سابقة. فهي تأخذ بالحسبان قنوات أكثر لرصد تأثير أسعار النفط على الإيرادات المالية، إضافة إلى التأخير في تحصيل هذه الإيرادات في الموازنة العامة للدولة. وعلى وجه التحديد، تتوقف تقديرات سعر التعادل اليوم على الافتراضات الموضوعية بشأن توقيت انتقال تأثير أسعار النفط إلى أسعار الغاز الطبيعي المسال والمنتجات الأخرى، إضافة إلى آثار أسعار النفط على الدخل الاستثماري وعلى الضرائب التي تدفعها الشركات الهيدروكربونية. ولما كانت هذه التأثيرات غير ملموسة إلا ضمن فترة عام واحد، فالميزان المالي في أي فترة تقييم لا يتوقف فقط على سعر النفط الآن، وإنما أيضاً على سعر النفط في فترة تقييم سابقة. وبالنسبة للتقديرات المبينة أدناه، فإن أسعار النفط في فترات تقييم سابقة تحدد القيمة المتحققة في عام 2014 بالنسبة لحسابات سعر التعادل لعام 2015، وبحيث تستخدم

مصادر إمداد جديدة وعن المنافسة المتنامية، لاسيما في الأسواق الآسيوية. وفيما إذا بقيت أسعار النفط منخفضة لفترة طويلة، فسيحد هذا من قدرة القطاع الهيدروكربوني على تمويل الفجوة بين الإنفاق والموارد المتحققة في القطاع غير الهيدروكربوني ولهذا السبب، من المهم جداً أن تحقق الاستثمارات الجارية حالياً في البنية التحتية والأصول الأخرى عوائد اقتصادية إيجابية وتدعم مكاسب الإنتاجية.

التوقعات التوافقية - الناتج المحلي الإجمالي والتضخم

يعرض الجدول 1-2 ملخصاً لأحدث التوقعات الاقتصادية المنشورة عن أعوام 2015، 2016 و2017. وقد تم التوصل إلى رؤية توافقية لأفاق الاقتصاد القطري باعتبارها وسيطاً/متوسطاً حسابياً لجميع التوقعات المذكورة. ويضم الجدول أيضاً التقديرات التوافقية من ديسمبر 2014 وتوقعات تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر.

ومنذ تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر الصادر في شهر ديسمبر 2014، تم تعديل التوقعات التوافقية لنمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي عن الأعوام 2015 و2016 باتجاه الأدنى، كما خفضت التوقعات التوافقية للتضخم أيضاً، وبخاصة لعام 2015.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 2015-2017

ينحصر متوسط التوقعات التوافقية لتقديرات النمو الحقيقي للفترة 2015-2017 ضمن نطاق ضيق بين 5.9% و6.1%، وبرؤية تتوقع أن النمو سيرتفع في عامي 2016 و2017. إن التوقعات المنقحة للنمو الحقيقي 5.9% في عام 2015 أدنى من التوقعات التوافقية السابقة المنشورة في ديسمبر (6.6%)، وهناك جملة من التفسيرات المحتملة المختلفة لذلك، لكن الأرجح أن آراء المحللين بشأن توقعات النمو قد تأثرت بتراجع أسعار النفط. وبما أن توقعات أسعار النفط في عام 2016 قد نقحت باتجاه الانخفاض، فربما أدى ذلك إلى خفض توقعات النمو الاقتصادي (انظر التوقعات التوافقية لأسعار النفط أدناه).

إن الطبيعة غير المتوقعة إلى حد كبير لانخفاض أسعار النفط، وكذلك عدم اليقين بشأن نتائج قرارات الإنفاق الحكومي والسيولة في القطاع المصرفي، والحس الاقتصادي

خسارة هذا الدخل إلى رفع سعر التعادل المقدر للموازنة العامة إلى 86.4 دولاراً في عام 2016، أي أعلى بمقدار 40% من سعر الأساس المفترض والبالغ 61.6 دولاراً. وإذا ارتفعت أسعار النفط بأسرع مما هو متوقع وتجاوزت 86.4 دولاراً، فسوف يتلاشى العجز المالي والعقبات الناتجة عن انخفاض أسعار النفط في عام 2015. وما يدعو للتفاؤل أن هذا التقرير يقدر أنه ينبغي أن تنخفض الأسعار إلى ما دون 57.5 دولاراً في عام 2016، لكي يدخل الحساب الجاري في حالة العجز. وتبلغ أسعار التعادل لعام 2017 بالنسبة للموازنة العامة 88 دولاراً وبالنسبة للحساب الجاري 54 دولاراً.

وقد يتجسد الأثر غير المباشر لانخفاض أسعار النفط وتضاؤل الهامش المالي على شكل تراجع في الودائع الحكومية في النظام المصرفي المحلي، حيث وضعت الحكومة في السنوات الأخيرة مبالغ هائلة كان لها أثر هام في نمو الائتمان، وأي خفض لهذه الودائع من شأنه إعاقة الإقراض المصرفي، الأمر الذي قد يترك تبعات سلبية على شركات المقاولات التي تقتصر لتغطية احتياجاتها من الرأسمال العامل وتلبية احتياجات المشاريع الأخرى. ولهذا السبب، ثمة خطر ينجم عن القيود المفروضة على الإقراض، وهو يتمثل في تأخير تنفيذ المشاريع أو إلى ارتفاع تكاليفها، والتي قد تؤدي في المدى القصير إلى زيادة التكاليف الملقاة على عاتق الحكومة، الأمر الذي يفاقم بدوره الضغوطات المفروضة على الموازنة.

لقد تحدثنا في أعداد سابقة من هذا التقرير عن المخاطر المحتملة والمرتبطة بتنفيذ قطر لمحفظه مشاريع البنية التحتية المعقدة. وعملت وزارة المالية بفاعلية على جدول المشاريع الهامة ذات الأولوية وعلى تخفيف مخاطر التنسيق والمشاكل الأخرى. لكن في حال حدوث أي تأخير في التنفيذ- لأسباب تختلف عن وضع قيود على الإقراض- فقد يتعين تشغيل عدد أكبر من العمال ضمن الجهود اللازمة لإعادة التنفيذ إلى مساره، الأمر الذي يفرض بدوره خطر ازدياد أعداد السكان، وبالتالي ضغوطاً متنامية على الخدمات الأساسية التي تعاني أساساً من تلبية الطلب المتزايد عليها بسرعة. وسوف تفاقم هذه الزيادات الضغوط التضخمية في المدى القريب على أقل تقدير.

وأخيراً من المتوقع أن يتراجع إنتاج النفط في قطر، وأن تواجه أسعار الغاز الطبيعي المسال ضغوطاً ناجمة عن اكتشاف

الجدول 2-1: استطلاع التوقعات الاقتصادية لدولة قطر، 2015 - 2017 (%)

معدل التضخم			النمو الاسمي للنتائج المحلي الإجمالي			النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي			الجهة صاحبة التوقع
2017	2016	2015	2017	2016	2015	2017	2016	2015	
3.3	3.2	3.0	-	-	-	6.0	7.4	6.9	بي إن بي باريباس (أبريل 2015)
4.5	4.0	3.8	10.5	9.3	3.1	5.7	6.1	6.6	بيزنس مونيتر إنترناشيونال (مارس 2015)
-	3.0	2.5	-	-	-	-	5.0	5.5	كابيتال إيكونوميكس (مارس 2015)
-	4.5	2.0	-	17.5	-11.4	-	4.1	3.8	سي تي غروب (أبريل 2015)
4.9	4.2	3.5	-	13.9	-13.7	5.7	4.9	4.4	وحدة المعلومات الاقتصادية (فبراير 2014)
-	3.7	3.5	-	-	-	-	6.9	6.3	بنك دبي الوطني (مارس 2015)
-	4.3	3.6	-	10.8	-9.3	-	5.4	5.7	وكالة فيتش للتقييم الائتماني (أبريل 2015)
-	2.3	2.6	-	9.0	-16.7	-	5.4	5.6	بنك HSBC (أبريل 2015)
2.7	2.3	1.9	13.0	8.8	-0.8	6.4	6.6	6.1	غلوبال إنسايت (أبريل 2015)
-	3.1	2.4	-	15.8	-12.1	-	6.4	6.8	معهد التمويل الدولي (مارس 2015)
2.9	2.7	1.8	9.2	4.2	-6.2	5.6	6.5	7.1	صندوق النقد الدولي (أبريل 2015)
-	4.7	4.6	-	-	...	-	6.6	6.1	جي بي مورغان سيكويريتيز ليميتد (مارس 2015)
-	4.1	3.4	-	7.4	5.2	-	7.0	6.5	بنك الكويت الوطني (أبريل 2015)
3.7	3.1	2.1	12.0	11.2	-8.6	6.5	6.4	6.0	أكسفورد إيكونوميكس (أبريل 2015)
3.3	3.2	2.5	-	14.6	-14.4	7.9	7.5	7.0	بنك قطر الوطني (أبريل 2015)
3.5	3.5	3.6	-	-	-	6.0	5.5	6.0	روبيني غلوبال إيكونوميكس (أبريل 2015)
6.9	8.5	-8.3	6.9	8.5	-8.3	6.5	6.6	6.3	سامبا (مارس 2015)
4.0	4.0	3.5	12.1	11.8	-11.6	4.5	4.5	4.0	ستاندرد أند بورز (مارس 2015)
-	4.5	4.2	-	-	-	-	5.5	5.4	ستاندرد تشارترد (مارس 2015)
4.0	3.8	2.4	10.6	11.0	-8.1	6.1	6.0	5.9	متوسط التوقعات التوافقية
3.6	3.7	3.0	11.3	10.8	-9.3	6.0	6.4	6.1	قيمة الوسيط
6.9	8.5	4.6	13.0	17.5	5.2	7.9	7.5	7.1	القيمة العليا
2.7	2.3	-8.3	6.9	4.2	-16.7	4.5	4.1	3.8	القيمة الدنيا
1.2	1.4	2.7	2.3	3.7	6.7	0.9	1.0	1.0	الانحراف المعياري
31.2	35.2	111.9	21.3	33.7	-83.5	14.2	16.1	16.3	معامل التباين (%)
بنود أخرى									
-	4.3	4.1	-	8.1	7	-	6.2	6.6	متوسط التوقعات التوافقية - ديسمبر 2014
3.0	2.5	2.0	11.4	4.3	-10.2	6.0	6.6	7.3	توقعات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (يونيو 2015)

- تشير إلى عدم وجود معلومات في السنة المشار إليها

ملاحظة: أزيلت من هذا الجدول توقعات البنك الدولي والجهات الأخرى التي استقت توقعاتها من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي ومصادر ثانوية أخرى.

المصدر: بيانات مجمعة من تقارير ومواد إخبارية مختلفة.

يتضمن هذا الإصدار من تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر تقديرات توافقية لفترة ثلاث سنوات حتى عام 2017. لكن التوقعات المتوفرة عن عام 2017 أقل من تلك المتوفرة عن عامي 2015 و2016، ولهذا فإن المتوسط قد يكون أكثر عرضة للتأثر بالقيم المتطرفة على طرفي الوسيط. ولكن التباين في تقديرات عام 2017 هو في الحقيقة أقل بقليل من تقديرات عامي 2015 و2016، حيث تتجمع كافة التقديرات

العام جميعها تؤدي إلى تشتت واسع للتوقعات. ويضاف إلى ذلك المناخ السائد من عدم اليقين في توقيت وسرعة زيادة معدلات الفائدة المتوقعة في الولايات المتحدة، وتخفيف القيود النقدية الجارية في منطقة اليورو، واحتمال خروج اليونان من الاتحاد الأوروبي. لقد ازداد التباين في التوقعات في هذا الاستطلاع مقارنة مع الاستطلاع السابق في ديسمبر، وكانت الزيادة الأكثر وضوحاً في عام 2015.

ولما كان أثر انخفاض أسعار النفط على نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي هو تأثير عابر، وبما أنه متوقع أن ترتفع أسعار النفط في عامي 2016 و2017، فإن كل توقعات النمو الاسمي موجبة فيهما، وبواقع 11.0% و10.6%. وهناك أيضاً تشتت أقل بكثير في تقديرات النمو الاسمي لعامي 2016 و2017، نتيجة الاتفاق بشأن المسار الصاعد لأسعار النفط. أما بالنسبة لعام 2015، فيتوقع هذا التقرير تراجعاً في النمو الاسمي أكبر من التقديرات التوافقية (الشكل 1-7)، لأنه يتوقع انخفاضاً أكثر حدة في معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة توقع حدوث نمو كمي أسرع. ويرجح أن بعض المحللين افترضوا أن إيرادات الغاز الطبيعي المسال أكثر مقاومة لانخفاض في أسعار النفط. كما يتوقع هذا التقرير متوسطاً لأسعار النفط في عام 2015 أقل من التوقعات التوافقية.

توقعات التضخم 2015-2017

يتوقع المحللون ارتفاعاً تدريجياً في معدل تضخم أسعار المستهلك من 2.4% إلى 4% في الفترة 2015-2017 (الشكل 1-8). وتجعل التغيرات الإحصائية التي أدخلت على تركيبة مؤشر أسعار المستهلك (أنظر القسم الخاص بأسعار المستهلك في الجزء الثاني) المقارنات التفصيلية مع التوقعات السابقة مسألة إشكالية. لكن توقعات عام 2015 خضعت للتعديل وأصبحت أقل من التوقعات الواردة في تقرير ديسمبر للأفاق الاقتصادية لدولة قطر 2014. وتأتي هذه التعديلات نتيجة قوة سعر الصرف الاسمي الفعال للدولار الأميركي (الذي يرتبط

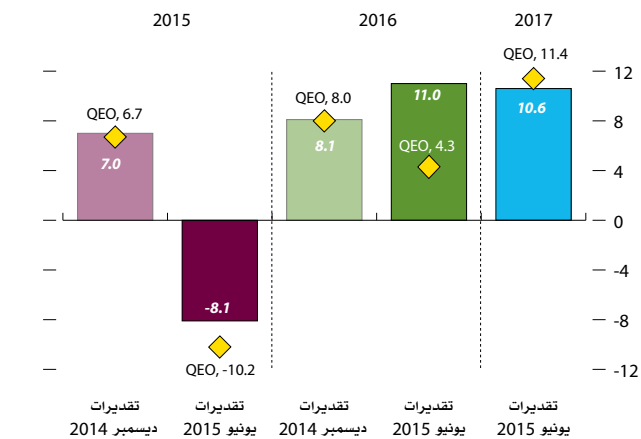
باستثناء اثنين منها حول المتوسط. وتبتعد هاتان القيمتان، وهما ستاندر آند بورز (4.5%) في الطرف الأدنى، وبنك قطر الوطني (7.9%) في الطرف الأعلى، نفس المسافة تقريباً عن منتصف المجال.

وضمن هذا السياق العام، تظهر آخر توقعات هذا التقرير نمطاً مختلفاً تماماً عن نمط التوقعات التوافقية. وتقع توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015 في هذا التقرير، والمنخفضة قليلاً عن توقعات ديسمبر 2014، خارج النهاية العليا لمجال التوقعات. وعلى خلاف الرؤية التوافقية، يتوقع هذا التقرير تراجعاً تدريجياً للنمو في عامي 2016 و2017 بدلاً من تسجيل زيادات تراكمية. لكن في عام 2017، تتقارب رؤية هذا التقرير مع عدد من التوقعات التوافقية بشأن النمو الحقيقي، وتتوقع جميعها نمواً قدره 6.1%. ويعرض هذا التقرير في موضع آخر منه المنطق الكامن وراء التوقعات الواردة فيه (انظر الشكل 1-6).

النمو الاسمي 2015-2017

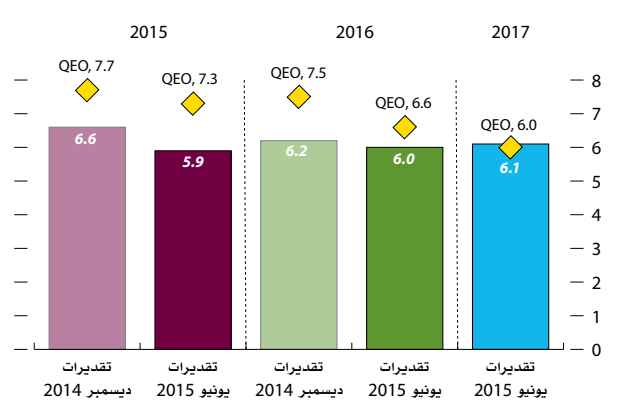
من المحتمل أن تقع توقعات النمو الاسمي لعام 2015 بمعظمها في المنطقة السالبة. وتبلغ التقديرات التوافقية 8.1%. لكن هذه التوقعات شديدة التشتت، وفي حين يتوقع أغلبها تراجعاً في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بسبب انخفاض أسعار النفط، يتبأ عدد من المحللين بانتعاش في أسعار النفط يكفي لدعم النمو في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (انظر التوقعات التوافقية لأسعار النفط والغاز أدناه).

الشكل 1-7: التوقعات التوافقية وتقديرات تقرير «الأفاق الاقتصادية لدولة قطر، نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)»



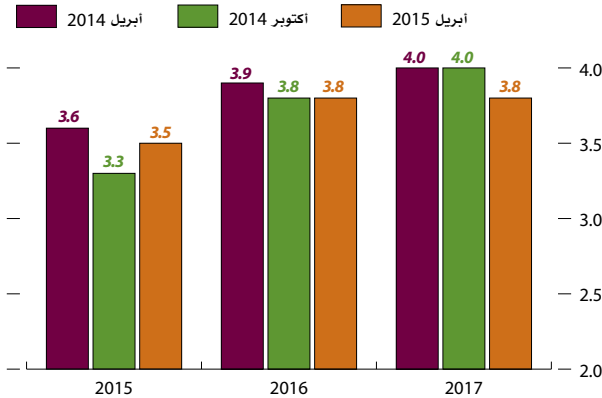
المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى بيانات مجمعة من تقارير ومواد إخبارية مختلفة. انظر للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 1-6: التوقعات التوافقية وتقديرات تقرير «الأفاق الاقتصادية لدولة قطر، نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)»



المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى بيانات مجمعة من تقارير ومواد إخبارية مختلفة. انظر للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 1-9: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عالمياً



المصدر: قاعدة بيانات «أفاق الاقتصاد العالمي» لشهر أبريل 2015، صندوق النقد الدولي. (<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/201501/weodata/download.aspx>) تاريخ التصفح أبريل 2015.

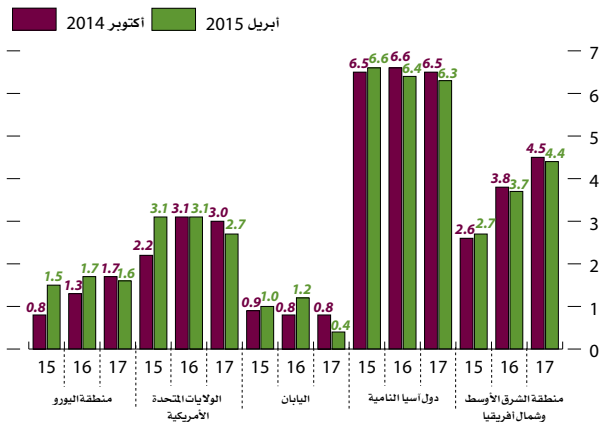
انقر للحصول على بيانات الرسم البياني

وتدهورت توقعات النمو لعام 2015 في روسيا تدهوراً كبيراً عن توقعات أكتوبر 2014 نتيجة انخفاض أسعار النفط (مما أدى إلى تراجع الاستثمار)، وتراجع الثقة الاقتصادية وزيادة حدة التوترات السياسية، فانخفضت قيمة الروبل الروسي بنسبة 30 بالمائة (سعر صرفه الحقيقي الفعّال) بين أكتوبر 2014 وأبريل 2015.

وعلى نطاق أوسع، يتوقع الصندوق أن يرتفع النمو العالمي في عامي 2016 و2017. فهو يرى أن الاقتصادات المتقدمة ستحافظ على زخمها، وأن بعض الدول الناشئة المصدرة للسلع ستشهد بعض التسارع (كروسيا واقتصادات أميركا اللاتينية وبعض دول الشرق الأوسط).

ويبدو المشهد الاقتصادي عبر المناطق الاقتصادية الرئيسية مختلطاً (الشكل 1-10). حيث يتوقع صندوق النقد

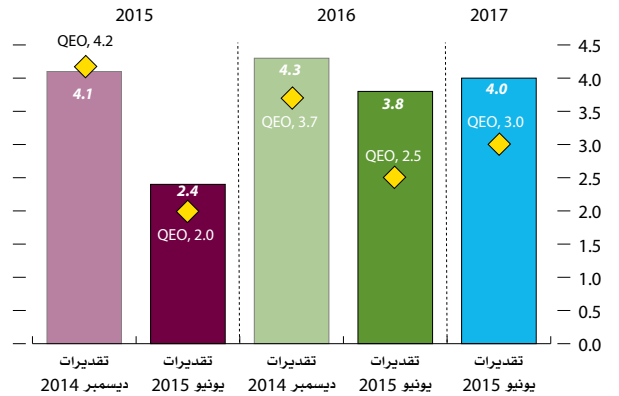
الشكل 1-10: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إقليمياً (%)



المصدر: قاعدة بيانات «أفاق الاقتصاد العالمي» لشهر أبريل 2015، صندوق النقد الدولي. (<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/201501/weodata/download.aspx>) تاريخ التصفح أبريل 2015.

انقر للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 1-8: التوقعات التوافقية وتقديرات تقرير «الأفاق الاقتصادية لدولة قطر، لمعدل التضخم»



المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى بيانات مجمعة من تقارير ومواد إخبارية مختلفة.

انقر للحصول على بيانات الرسم البياني

به الريال القطري. أنظر الاطار 2-6) وكبح نمو أسعار السلع العالمية، وربما أيضاً الضعف المحتمل لنمو الطلب في ظل انخفاض أسعار النفط. وفي عامي 2016 و2017، ومع تسارع الانتعاش العالمي ونمو الطلب على السلع، يتوقع أن تشهد دولة قطر ارتفاعاً في تضخم أسعار المستهلك.

أفاق الاقتصاد العالمي

رفع صندوق النقد الدولي في «تقرير آفاق الاقتصاد العالمي» الصادر في أبريل 2015 توقعاته للنمو العالمي لعام 2015 بمقدار 0.2 نقطة مئوية عما كانت عليه في أكتوبر 2014 (الشكل 1-9). وتأتي هذه الزيادة بصورة أساسية نتيجة عودة الاقتصادات المتقدمة إلى النمو بسرعة أكبر مما هو متوقع والتي امتصت التخفيضات في النمو المتوقع في الأسواق الناشئة وفاقها.

حالياً، يعتقد صندوق النقد الدولي أن النمو في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا سيكون أقوى مما كان متوقعاً في السابق. ويشكل الاستهلاك في الولايات المتحدة المحرك الأساسي للنمو، ويدعمه التراجع المستمر في معدل البطالة وتحسن سوق الإسكان. أما في أوروبا، فإن العوامل المحفزة للنشاط الاقتصادي هي انخفاض أسعار النفط وتراجع أسعار الفائدة للتعاملات بين البنوك وتسهيل السيولة والائتمان إضافة إلى تراجع قيمة اليورو (الذي انخفض سعر صرفه الحقيقي الفعّال بنسبة 7% بين أكتوبر 2014 وأبريل 2015). وفي الأسواق الناشئة كانت التوقعات معتدلة، حيث تم تخفيض النمو في الصين بمقدار نصف نقطة مئوية مع استمرار التوقعات المعتدلة للنشاط العقاري والأسعار والائتمان والاستثمار.

الإطار 1-3: اعتدال المخاطر في الأمد القصير، لكن الميل نحو الانخفاض لا يزال قائماً

خفت حدة المخاطر المتنامية على النمو العالمي التي شدد عليها تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» الصادرة في أكتوبر 2014، فالانخفاض في أسعار النفط وما نجم عنه من تعزيز الطلب في الدول المستوردة الصافية للنفط شكل حافزاً للنشاط الاقتصادي الحقيقي. علاوة على أن ما كان يعتقد أنه خطر كبير في العام الماضي -غرق منطقة اليورو في الركود والانكماش- خف إلى حد ما، كما تناقصت أيضاً مخاطر التراجع الحاد في الصين والأسواق الناشئة الأخرى.

لكن صندوق النقد الدولي لا يزال يرى أن مخاطر الانخفاض أكثر من مخاطر الارتفاع. ولا تزال إمكانية حدوث تغيرات كبيرة ومفاجئة في أسعار الأصول في الأسواق المالية تبعث على القلق، لاسيما بسبب توقع زيادة أسعار الفائدة بالدولار الأمريكي. ولا تزال التوترات الجيوسياسية أيضاً (روسيا، أوكرانيا، الشرق الأوسط وبعض أجزاء أفريقيا) تحتل الصدارة، وقد ثبت أنها ذات أثر مدمر. أما بالنسبة للدول التي يهيمن الدولار على التزاماتها، فإن انخفاض الدولار أيضاً قد يفرض تحديات في التمويل ويستدعي إجراءات تصحيحية مؤلمة في الميزانيات.

التوقعات بشأن التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكن من المتوقع أن يبقى مرتفعاً نسبياً قياساً بالمناطق الاقتصادية الرئيسية الأخرى.

توقعات أسواق الطاقة والسلع

أسعار النفط:

انخفضت أسعار التسليم الفوري لخام برنت إلى أدنى مستوياتها، حيث وصل سعر البرميل إلى 46.4 دولاراً في الأسبوع الثالث من يناير 2015، منخفضاً بنسبة 59.4% عن أعلى سعر وصله خلال سنة قبل سبعة أشهر مضت (الشكل 1-12). وجاء هذا الهبوط نتيجة عوامل العرض والطلب الهيكلية والجهود الكبيرة التي بذلتها المملكة العربية السعودية للحفاظ على حصتها في السوق بزيادة الإنتاج.

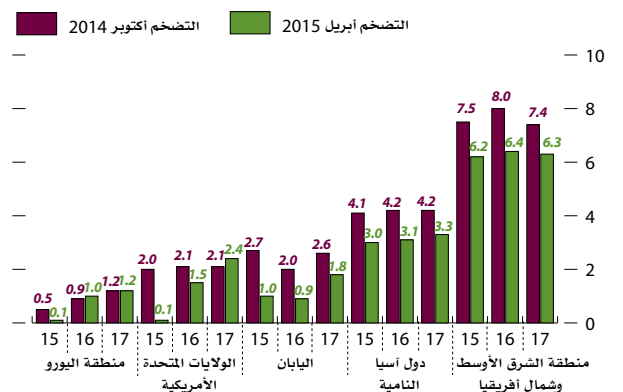
شهد الاستثمار في إنتاج النفط خارج أوبك ارتفاعاً كبيراً منذ عام 2008، مدفوعاً بطفرة إنتاج الزيت الصخري في الولايات المتحدة، الذي يضيف 6 مليون برميل يومياً إلى العرض من خارج أوبك. وفي الوقت نفسه، تباطأ نمو الاستهلاك العالمي من النفط إلى نحو 0.7 مليون برميل يومياً في عام 2014، أي نصف المعدل المسجل في عامي 2012 و2013، نتيجة كبح

الدولي استمرار ضعف النمو في أوروبا على المديين المتوسط والبعيد وذلك على الرغم من التعديلات الإيجابية لعام 2015. ومن أسباب إعاقة النمو في أوروبا ضعف الاستثمار (باستثناء ألمانيا وإيرلندا وإسبانيا) والعوامل السكانية السلبية (ارتفاع نسبة الشيخوخة وضعف معدلات الخصوبة) وضعف مكاسب الإنتاجية. أما في الولايات المتحدة الأميركية، فإن ازدياد الاستهلاك عزز النمو بسرعة أكبر من أوروبا، لكن الصندوق يتوقع أن يتباطأ ذلك النمو نتيجة ضعف إنتاجية مجمل عوامل الإنتاج وارتفاع نسبة إعالة كبار السن. ورفع الصندوق توقعاته قليلاً بالنسبة لليابان: فضعف قيمة الين وانخفاض أسعار السلع (وبخاصة النفط) الذي حسّن شروط التبادل التجاري لليابان ودعم سياستها النقدية، ساعد في تعزيز التوقعات.

وشهدت التوقعات لدول آسيا النامية نمواً مستمراً باطراد، مع وجود تباينات بسيطة عبر سنوات التوقع. ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يتوقع أن يتسارع النمو مع تحسن الظروف في الدول المستوردة للطاقة. كما يتوقع أن يتباطأ النمو في الدول المصدرة للنفط. لكن على المستوى العالمي، لا يزال الصندوق يتوقع المخاطر في ظل الميل نحو الانخفاض (الإطار 3-1).

وانخفضت التوقعات بشأن نتائج التضخم في عام 2015 في شتى المناطق (الشكل 1-11)، وهو ما يفسره بصورة أساسية انخفاض أسعار النفط، التي انعكست على أسعار السلع الأخرى كثيفة الطاقة. وعلى الرغم من ذلك، وبحلول عام 2016، يتوقع أن يرتفع التضخم في منطقة اليورو حيث سيتحفز النشاط الاقتصادي نتيجة سياسات التيسير الكمي. وقد تحسنت

الشكل 1-11: توقعات التضخم السنوي (%)

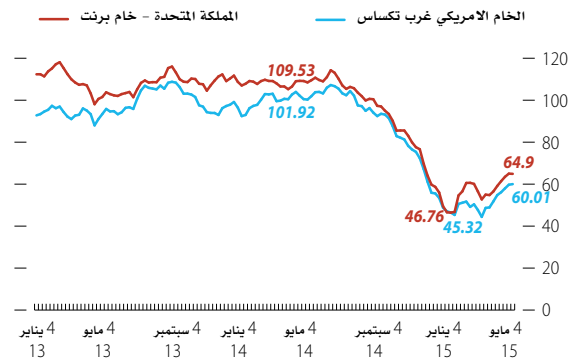


المصدر: قاعدة بيانات تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» في أبريل 2015، صندوق النقد الدولي. (<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/201501/weodata/download.aspx>)
تاريخ النسخة: أبريل 2015
انقر للحصول على بيانات الرسم البياني

ويرجح أن تكون المراهنات المالية على تقلبات الأسعار قد زادت من آثار هذه التغيرات في العرض والطلب على الأسعار. وشهدت أسواق النفط للعقود الآجلة زيادة في أحجام الصفقات «غير التجارية»، غير المرتبطة بعمليات البيع والشراء المادية. وشهدت الأسعار تذبذباً أيضاً، فوصل سعر برميل خام برنت للتسليم الفوري 66.33 دولاراً في 13 مايو 2015، أي بزيادة قدرها 47.0% عن سعره في يناير من العام نفسه. وستطال التبعيات الهادفة إلى مواجهة انخفاض الأسعار جانبي العرض والطلب في نهاية المطاف (الإطار 1-4)، لكن يستبعد أن تحدث بسرعة تحفز التعافي السريع من الانخفاض الشديد المسجل في يناير.

وتوقعت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في 7 يناير 2015 أن اتجاه أسعار النفط نحو الانخفاض سيستمر طوال العام، استناداً إلى التصور بأن العرض من أوبك ومن مصادر خارج أوبك سيبقى أعلى من نمو الطلب العالمي على النفط (الشكل 1-13). وترى الإدارة أن سعر خام برنت سيرتفع إلى 75 دولار للبرميل الواحد عام 2016، في ظل انخفاض إنتاج الدول خارج أوبك نتيجة تراجع الإنفاق على الاستثمار. ويتوقع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في عام 2015، اتجاهاً مماثلاً ولكن في ظل انتعاش أقل في الأسعار. ففي أبريل، توقع التقرير أن يبلغ

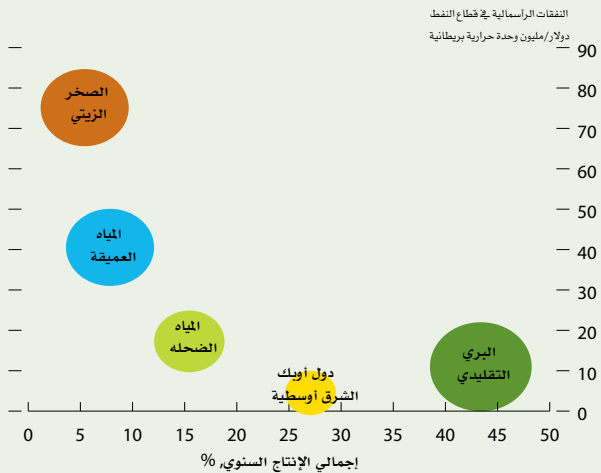
الشكل 1-12: متوسط أسعار نضج التسليم الفوري (دولار للبرميل)



المصدر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الطاقة قصيرة المدى - إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (http://www.eia.gov/dnav/pet/pet_pri_spt_s1_w.htm)
أفضل للحصول على بيانات الرسم البياني

الطلب في الأسواق الناشئة الرئيسية، وتفيد التقديرات أن حجم مخزونات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية باتت أعلى بنسبة 6.1% كتغير سنوي في دول المنظمة في الأمريكتين، وبنسبة 0.9% في دول المنظمة في أوروبا وفي آسيا وأوقيانوسيا بحلول ديسمبر 2014 (الشكل 1-12). غير أن أوبك لم تقلص حجم الإنتاج أو الصادرات في ظروف هبوط الأسعار، حيث تقوم المملكة العربية السعودية، المنتج الأكبر، بحماية حصتها من السوق بدلاً من دعم الأسعار عبر تخفيض الإنتاج.

الشكل ضمن الإطار: إنتاج النفط والإنفاق الاستثماري حسب البيئة التشغيلية



المصدر: قاعدة بيانات «آفاق الاقتصاد العالمي» لشهر أبريل 2015، صندوق النقد الدولي. (<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/201501/weodata/download.aspx>) تاريخ التصفح أبريل 2015.

ملاحظة: يمثل حجم القفازات الإنفاق الاستثماري على استكشاف النفط وإنتاجه.

أفضل للحصول على بيانات الرسم البياني

الإطار 4-1: توقعات الاستثمار في ظل الضائقة النفطية

يعد عامل التعديل الرئيسي في أسعار النفط المستقبلية هو استجابة الاستثمار الرأسمالي في صناعة التنقيب والإنتاج. وقادت الجهود السعودية الدول المنتجة بتكاليف مرتفعة إلى إعادة النظر في استراتيجيات الإنتاج والاستثمار. وفي ظل الضعف الحالي في أسعار النفط، تصدر العديد من شركات النفط في الولايات المتحدة سندات من الدرجة الثانية لتسديد قروض مأخوذة من خطوط ائتمانها المنكمشة - ولمجرد البقاء في السوق بالنسبة للبعض. ومع ذلك، يرجح أن يكون أثر هذه الإجراءات قصير الأمد نتيجة ارتفاع ديون العديد من مطوري النفط الصخري والهيكلية مرتفعة الكلفة التي تتطلب أن يبلغ سعر النفط 70 دولاراً للبرميل كي تحقق التعادل - وهو أعلى بكثير من أسعار دول أوبك المنتجة في الشرق الأوسط (الشكل ضمن الإطار). ومع ازدياد التضيق على السيولة وتعديل شركات النفط لتوقعاتها، يغدو معدل الاستثمار مرجحاً للانخفاض. وبحسب كبير اقتصادي وكالة الطاقة الدولية، قلصت شركات النفط في العالم إنفاقها على الاستثمار بأكثر من 100 مليار دولار في عام 2014. (تفيد تقديرات تقرير آفاق الاستثمار العالمي في مجال الطاقة لعام 2014 أن إجمالي الاستثمار في صناعة التنقيب عن النفط والغاز الخام بلغ 700 مليار دولار في عام 2013).

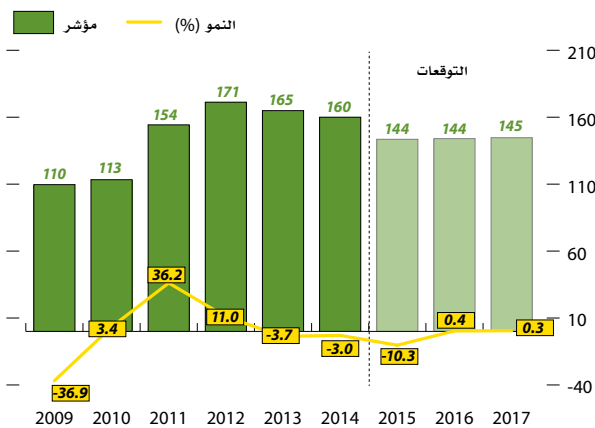
في زيادة الإنتاج والتصدير بمعدل أسرع مما يبدو حالياً، فإن فائض السوق سيكون أكبر.

أسعار الغاز

عدّل تقرير آفاق الاقتصاد العالمي متوسط أسعار الغاز في عام 2015 - متوسط السعر المثقل في الأسواق اليابانية والأميركية والأوروبية - فخفضها بنسبة 7.1% عما كانت عليه في تقرير ديسمبر 2014 (يظهر الشكل 1-15 آخر التعديلات). ومن المتوقع أن تدعم أسعار السوقين الأوروبية واليابانية القوية الأسعار في عامي 2016 و2017، في حين يحتمل أن تضعف أسعار السوق الأميركية.

ويأتي هذا التعديل في أعقاب شتاء معتدل على نحو غير معهود في الولايات المتحدة، حيث كان مخزونها من الغاز في 3 أبريل 2015 أعلى بنسبة 79% من مستويات السنة السابقة. وسجل فائض العرض أعلى مستوى له منذ بداية التوثيق في عام 2005. وقد ساعد هذا الفائض بين نوفمبر 2014 (بداية ذروة الطلب على التدفئة) وأبريل 2015 في حدوث انخفاض في أسعار الغاز بمعدل 35% في الولايات المتحدة. ومن المرجح أن يرتفع الإنتاج المطروح في السوق بنسبة 5% هذا العام، محققاً رقماً قياسياً في الإنتاج للسنة الخامسة على التوالي مع استمرار الزيادة في إنتاج النفط الصخري. غير أن ديناميكيات الأسعار في الولايات المتحدة موسمية إلى حد كبير، ويكون أثرها على الأسعار العالمية في حده الأدنى إذا كانت الطاقة التصديرية ضئيلة جداً.

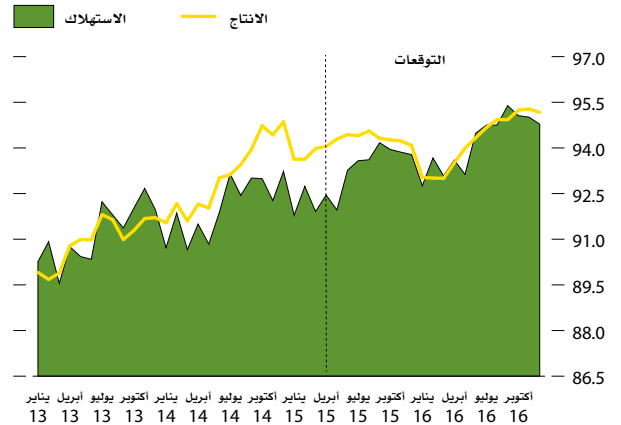
الشكل 1-15: الرقم القياسي لأسعار الغاز الطبيعي (2005 = 100)



ملاحظة: الرقم القياسي هو متوسط السعر المثقل في الأسواق الأوروبية واليابانية والأميركية. المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2015 (<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2015/01/weodata/index.aspx>).

انقر للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 1-13: العرض والطلب العالمي على النفط الخام والوقود السائل (مليون برميل/اليوم)

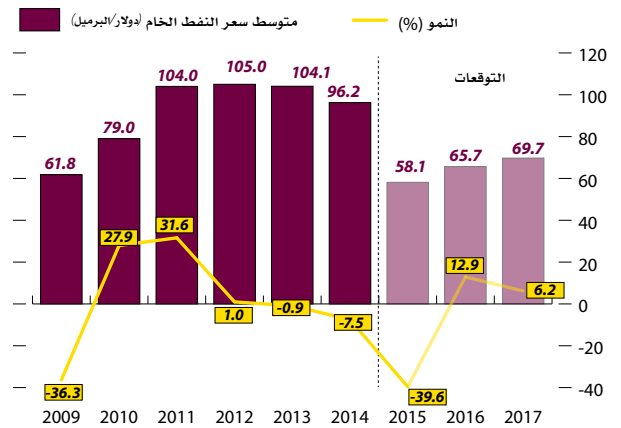


قاعدة بيانات تقرير آفاق الطاقة قصيرة المدى - إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. (http://www.eia.doe.gov/sto/cf_query/index.cfm). انقر للحصول على بيانات الرسم البياني

وسطي سعر برميل النفط الخام 58.1 دولاراً في عام 2015، وأن يرتفع إلى 65.7 دولاراً في عام 2016 و69.7 دولاراً في عام 2017 (الشكل 1-14).

تقوم هذه التوقعات على مجموعة واسعة من الافتراضات التي تتطوي بحد ذاتها على درجة عالية من عدم اليقين. فهي مثلاً لا تأخذ بالاعتبار الأثر المحتمل على الأسعار لضخ إيران أو العراق أو ليبيا على سبيل المثال كميات كبيرة من النفط الخام في السوق. إذ أنه بمقدور إيران وحدها، في حال تم تخفيف العقوبات المفروضة عليها، زيادة فائض السوق الحالي بنسبة 30% أخرى، وفي حال قطعت العراق وليبيا شوطاً كبيراً

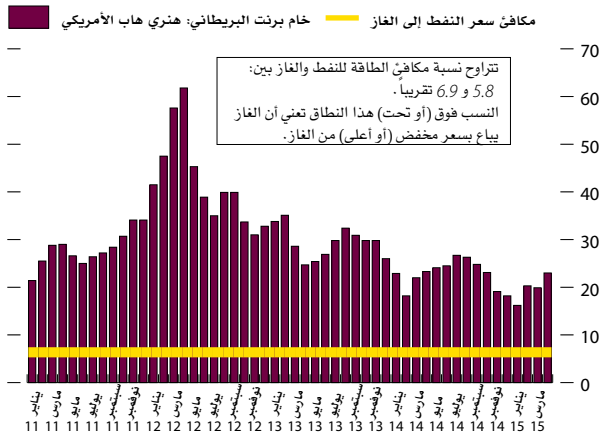
الشكل 1-14: متوسط سعر النفط الخام (دولار للبرميل)



ملاحظة: المتوسط البسيط لثلاثة أسعار للتسليم الفوري: خام برنت محدد التسليم، الخام الأمريكي غرب تكساس، وخام فاتح دبي.

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2015 (<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2015/01/weodata/index.aspx>). انقر للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 1-16: نسب أسعار التسليم الفوري، النفط الخام إلى الغاز



المصدر: قاعدة بيانات أسواق السلع للبنك الدولي:

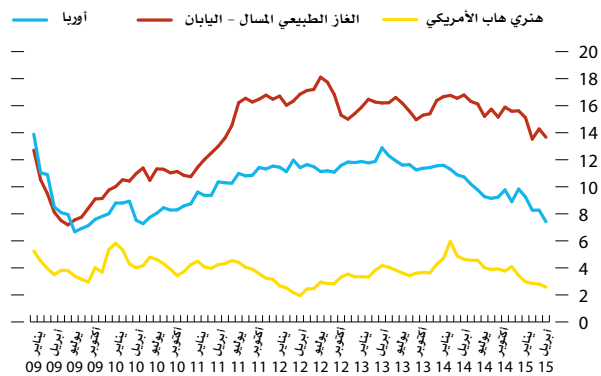
(<http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTDECPROSPECTS/0,contentMDK:21574907~menuPK:7859231~pagePK:64165401~piPK:64165026~theSitePK:476883,00.html>)

وقاعدة بيانات تقرير آفاق الطاقة قصيرة المدى لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية:

(http://www.eia.gov/dnav/pet/pet_pri_spt_s1_m.htm).

انقر للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 1-17: أسعار الغاز الطبيعي (دولار/مليون وحدة طاقة حرارية بريطانية)

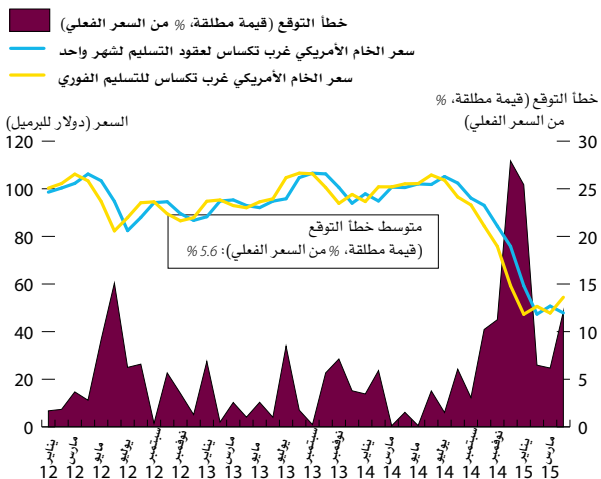


المصدر: قاعدة بيانات أسواق السلع للبنك الدولي:

(<http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTDECPROSPECTS/0,contentMDK:21574907~menuPK:7859231~pagePK:64165401~piPK:64165026~theSitePK:476883,00.html>).

انقر للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 1-18: متوسط أسعار النفط الخام الشهرية: للتسليم الفوري والعقود الأجلية



المصدر: التقديرات مستندة إلى قاعدة بيانات تقرير آفاق الطاقة قصيرة المدى لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية. (http://www.eia.doe.gov/steo/cf_query/index.cfm).

انقر للحصول على بيانات الرسم البياني

ولا يزال الغاز الطبيعي يباع بأسعار أدنى من معادل الطاقة للنفط عالمياً (الشكل 1-16). وفي الربع الأول من عام 2015، تغير الفارق بين سعر بيع النفط والغاز، وبلغ متوسط نسبة سعر النفط إلى سعر الغاز 18.8، وهي أدنى قيمة له منذ فبراير 2014، في حين بلغ معدل سعر مكافئ الطاقة 6 تقريباً، أي ثلث المعدل الحالي.

ولا تزال أسواق الغاز الطبيعي مقسمة بشدة إقليمياً، بسبب عدم وجود منصة متكاملة عالمياً لتجارة الغاز الطبيعي حتى الآن. وبين المناطق الثلاث، تصل أسعار الغاز أدنى مستوياتها في الولايات المتحدة، حيث تتم معظم صفقات الغاز على أساس التسليم الفوري، وتبلغ أعلاها في اليابان حيث تباع بموجب عقود طويلة الأجل مرتبطة بأسعار الخام اليابانية مضافاً إليها الرسوم الجمركية. أما تجارة الغاز في أوروبا فتتم وفق مجموعة مختلفة من الترتيبات، وأسعاره أقرب عموماً إلى أسعار السوق اليابانية منها إلى السوق الأميركية (الشكل 1-17).

التوقعات التوافقية للنفط والغاز

إن التنبؤ بأسعار النفط والغاز صعب للغاية، وعادة ما يكون غير دقيق، إذ تتفاعل الأسس المحددة للعرض والطلب مع الصدمات غير المتوقعة وتأثيرات أسواق الأصول (مثل أسعار الفائدة الحقيقية والمضاربة على الطلب) والمخاطر الجيوسياسية بطرق لا يمكن توقعها.

تظهر مقارنة العقود التاريخية الأجلة لشهر واحد مع أسعار التسليم الفوري الفعلية تفارقاً فيما بينها. وقد بلغ متوسط الخطأ المطلق كجزء من وسطي السعر 5.6% بين يناير 2012 ومارس 2015 (الشكل 1-18). وهذا الخطأ يتجاوز جميع الأخطاء الملحوظة سابقاً، ربما لأن أسواق الطاقة كانت غير مستقرة على نحو غير عادي. إلا أن التوقعات الأبعد أمداً -لسنة أو سنتين- تنطوي على خطأ أكبر.

تبني وزارة التخطيط التنموي والإحصاء توقعاتها على متوسط توقعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لأسعار النفط والغاز. وهناك مؤسسات أخرى كثيرة تنشر توقعاتها لمسار أسعار النفط والغاز في المستقبل (الجدول 1-3).

جرى تنقيح توقعات ديسمبر 2014 لأسعار خام برنت والخام الأميركي غرب تكساس نحو الأدنى في عام 2015. وعلى خلاف النماذج السائدة سابقاً، جاءت أحدث توقعات صندوق النقد

الجدول 1-3: التوقعات المختلفة لأسعار النفط والغاز (2015-2017)

الغاز (دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية)			النفط (دولار للبرميل)			الجهة صاحبة التوقع			
الغاز الطبيعي (هنري هاب الأمريكي)			خام برنت - المملكة المتحدة			الخام الأمريكي غرب تكساس			
2017	2016	2015	2017	2016	2015	2017	2016	2015	
	40	38		750	600		700	550	آي بي إن أمرو (يناير 2015)
			679	636	492	649	606	473	أستراليا أند نيوزيلاندا بانكينغ غروب ليميتد (فبراير 2015)
			650	600	540	590	540	480	بانكو بي بي آي (مارس 2015)
44	39	29	798	580	550	748	570	485	بنك أوف أميركا ميريل لينش (مارس 2015)
	36	28		600	510		570	460	باراكليز (مارس 2015)
			950	900	800	900	850	750	بيرنشتاين (مارس 2015)
40	33	28	700	650	560	650	600	475	شركة بي إم أو كابيتال ماركييتس/تورونتو
	40	30		750	600		700	550	بي إن بي باريباس (مارس 2015)
35	33	30	620	580	530	603	540	500	بيزنيس مزيتور إنترناشيونال (أبريل 2015)
50	45	33	630	600	590	630	580	520	كابيتال إيكونوميكس ليميتد (مارس 2015)
		38		825	695		705	570	شركة وورلد ماركييتس CIBC (مارس 2015)
35	30	27	750	690	550	700	610	470	سي تي غروب (أبريل 2015)
	45	30		780	620		750	560	كوميرزيانك (أبريل 2015)
			800	760	580	750	720	560	كريديت سويس (مارس 2015)
			700	645	595	680	615	555	CRISIL (مارس 2015)
				780	660		730	610	دانسكي بانك (فبراير 2015)
43	35	28	700	594	594	700	650	544	دويتشه بنك (مارس 2015)
		35			669			619	دي زد بنك آي جي (مارس 2015)
35	32	30	750	690	600	700	640	550	ديلويت (مارس 2015)
			840	800	650				دي إن بي ماركييتس (مارس 2015)
				714	580		655	519	وحدة المعلومات الاقتصادية (مارس 2015)
			795	723	587	745	673	520	فيرست إنرجي كابيتال (مارس 2015)
				650	550		600	500	وكالة فيتش للتقدير الائتماني (يناير 2015)
			700	504	504		650	472	غولدمان ساكس (مارس 2015)
			900	750	625				HSBC القابضة (يناير 2015)
43	39	37	740	660	550	690	610	480	IHS إيكونوميكس (أبريل 2015)
			1400	1240	775	1300	1100	733	إنكريمينتوم آي جي (ديسمبر 2014)
				702	600				معهد التمويل الدولي (أبريل 2015)
45	41	31	750	690	600	720	665	553	إنتيسا سان باولو (مارس 2015)
35	34	31	700	688	601	683	665	553	إيتاو يوني بانكو (أبريل 2015)
				748	583		704	533	جي بي سي إنرجي (مارس 2015)
			900	830	723	850	780	675	جيفريز (ديسمبر 2014)
	37	32		618	593		538	518	جي بي مورغان تشيس (أبريل 2015)
			800	750	700	740	690	640	لارين فيال (أبريل 2015)
			750	650	580	700	600	500	LBBW (مارس 2015)
	42	32		930	663		840	595	لويدز بنك (مارس 2015)
36	30	31	810	680	560	750	620	520	ماكاري كابيتال أمريكا (أبريل 2015)
			1000	880	700			590	مورغان ستانلي (مارس 2015)
	39	40		900	803		850	773	بنك أستراليا الوطني (ديسمبر 2014)
			690	633	573	660	600	524	ناتيكسيس (مارس 2015)
			672	649	591	632	599	521	نوميما إنرجي (مارس 2015)
	50	50	800	700	600	700	620	550	نومورا إنترناشيونال هونغ كونغ (يناير 2015)
			750	740	620		720	560	نوردويتش لاندز بنك جيرزينترال (مارس 2015)
				750	620				نورديا بنك نورجي (ديسمبر 2014)
40	36	31	700	636	569				أكسفورد إيكونوميكس (أبريل 2015)
	38	28		850	648		820	587	بريستيج إيكونوميكس (يناير 2015)
			850	770	580	820	730	550	ريفيسن بنك إنترناشيونال (يناير 2015)
38	36	30	870	820	680	800	750	620	ايوند جيمس أند أسوشيتس (يناير 2015)

تتمة الجدول 1-3: التوقعات المختلفة لأسعار النفط والغاز (2015-2017)									
الغاز (دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية)			النفط (دولار للبرميل)			الجهة صاحبة التوقع			
الغاز الطبيعي (هنري هاب الأمريكي)			خام برنت - المملكة المتحدة			الخام الأمريكي غرب تكساس			
2017	2016	2015	2017	2016	2015	2017	2016	2015	
	35	30		790	600		740	540	آر بي سي كابيتال ماركييتس (أبريل 2015)
			820	700	600				سامبا (فبراير 2015)
45	40	40	950	900	800	900	850	750	سانفورد سي برينشتاين وشركائه (يناير 2015)
37	33	29	700	650	565	630	570	515	ستاندرد المملكة المتحدة (مارس 2015)
	30	28		700	630		650	580	شكوتيا بنك (مارس 2015)
45	35	29	700	650	552	650	600	493	سوسيتيه جنرال (أبريل 2015)
35	33	28	750	650	550	700	600	500	ستاندرد أند بورز (مارس 2015)
			1120	1000	760	1060	930	670	ستاندرد تشارترد (مارس 2015)
	33	31					650	489	تي دي سيكيوريتيز (أبريل 2015)
	33	31		720	550		650	490	تورنتو دومينيون بنك/تورنتو (مارس 2015)
40	38	33	800	675	525	750	625	490	يو بي إس (مارس 2015)
				700	600		660	540	يونيكريديت ماركييتس آند إنفيستمننت بنكيغ (مارس)
	36	32		750	593		700	525	إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (أبريل 2015)
			750	750	614	735	720	581	ويلز فارجو سيكيوريتيز (فبراير 2015)
			700	590	520	730	620	570	ويست باك بانكينغ (أبريل 2015)
40	37	32	796	731	610	742	679	554	متوسط التوقعات التوافقية
40	36	31	750	700	598	700	650	544	قيمة الوسيط
50	50	50	1400	1240	803	1300	1100	773	القيمة العليا
35	30	27	620	580	492	590	538	460	القيمة الدنيا
05	05	05	145	114	72	137	105	73	الانحراف المعياري
116	126	147	182	155	118	184	155	132	معامل التباين (%)
الغاز (دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية)			النفط الخام ¹			بنود أخرى			
2017	2016	2015				2017	2016	2015	
						769	705	582	متوسط التوقعات التوافقية (برنت البريطاني والخام الأمريكي غرب تكساس)
35	33	30				69.7	65.7	58.1	صندوق النقد الدولي (أبريل 2015)
35	32	30				61.1	57.2	53.2	البنك الدولي (أبريل 2015)

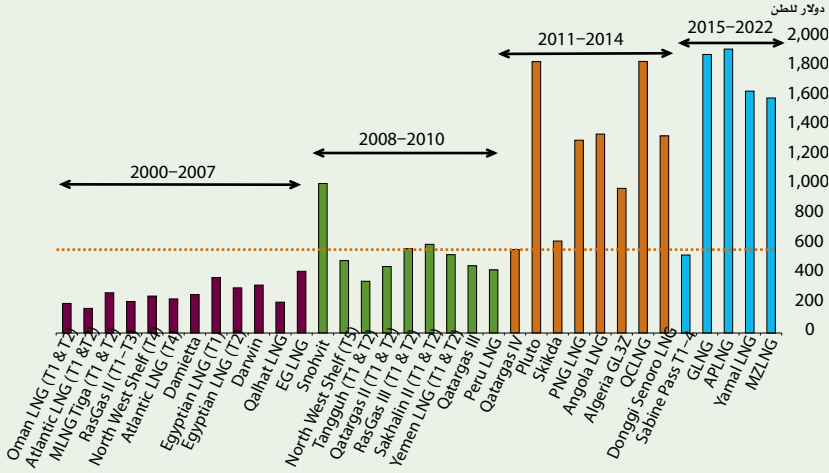
1 = متوسط ثلاثة أسعار لخام برنت البريطاني والخام الأمريكي غرب تكساس وفتح دبي. المصدر: بيانات مجمعة من استطلاعات بلومبيرغ ورويترز، ومن تقارير ومواد إخبارية مختلفة.

أما بخصوص أسعار الغاز، فيظهر الجدول فقط توقعات أسعار هنري هاب الأمريكي في سوق التسليم الفوري النقدي، في مقابل العقود طويلة الأجل المرتبطة بالنفط في معظم أوروبا وآسيا. وتفيد الآراء التوافقية إلى أن سعر الغاز الأمريكي سيبلغ 3.2 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية في عام 2015، ليرتفع إلى 3.7 دولارات عام 2016، و4.0 دولارات عام 2017. جرى تنقيح التوقعات التوافقية لأسعار الغاز في تحديث تقرير «الأفاق الاقتصادية لدولة قطر 2014-2016»، الصادر في ديسمبر 2014 باتجاه التخفيض نتيجة تضخم مخزون الولايات المتحدة بعد الشتاء المعتدل. وكما هو الحال بالنسبة للنفط، فقد تزايدت حالة عدم اليقين: ارتفع معامل التباين لتوقعات أسعار الغاز من 6.2% في ديسمبر 2014 إلى 14.7% للعام 2015. لكن الإطار 1-5 يظهر أن أسعار الغاز المنخفضة هذه

الدولي والبنك الدولي للعام 2015 في الطرف الأدنى لنطاق التوقعات.

تباينت توقعات أسعار النفط على نحو كبير عما كانت عليه في ديسمبر: تباينت التوقعات للخام الأمريكي غرب تكساس بما يزيد على 31 دولاراً للبرميل لعام 2015 و56 دولاراً لعام 2016 و71 دولاراً لعام 2017. وكذلك هو الأمر بالنسبة لخام برنت حيث تضاعفت الفجوة من 31 دولاراً عام 2015، إلى 66 دولاراً عام 2016، واتسعت أكثر في عام 2017 لتصل إلى 78 دولاراً. وتشير توقعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى ارتفاع أسعار النفط في عامي 2016 و2017. ويمكن النظر إلى التباين الواسع في التوقعات على أنه مؤشراً على عدم اليقين في التوقعات.

الشكل ضمن الإطار: تقديرات الإنفاق الرأسمالي في منشآت تسييل الغاز



المصدر: FGenery/FACTS

ملاحظة: إن قيمة النفقات الاستثمارية هي بصورة يومية للتكاليف التاريخية والقيمة الحقيقية لعام 2015 بالنسبة للتكاليف المستقبلية. وتمثل السنوات في المخطط أعلاه عندما بدأت المنشأة، أو ستبدأ في الإنتاج.

انقر للحصول على بيانات الرسم البياني

الإطار 1-5: ستبقى قطر المصدر الأكثر تنافسية في الغاز الطبيعي المسال

تتعرض أرباح مشاريع الغاز الطبيعي المسال الكثيرة المنتظر تنفيذها في السنوات القليلة المقبلة للضغط من جهتين: الانخفاض المتوقع في أسعار الغاز الطبيعي، واستمرار ارتفاع تكاليف الاستثمار في التسييل. لكن تبقى التكاليف الرأسمالية للبنية التحتية للغاز الطبيعي المسال في قطر أقل بكثير من الفاطرات الأحدث. لذلك، ستبقى سلسلة العرض المتكاملة دولة قطر في مصاف الموردين الأكثر تنافسية على الرغم من انخفاض الأسعار المحتمل.

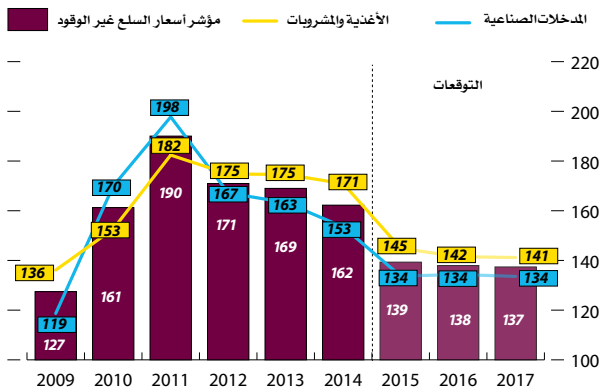
لا تضعف القدرة التنافسية لصادرات الغاز الطبيعي المسال لدولة قطر.

أسواق السلع خارج قطاع الطاقة

من المرجح أن تستمر أسعار السلع خارج قطاع الطاقة في اتجاهها الهابط منذ أكتوبر 2013. ويتوقع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في أبريل 2015 انخفاض مؤشر أسعار السلع غير الوقود بنسبة 14.1% في عام 2015، و1.0% في عام 2016، و0.4% في عام 2017 (الشكل 1-19).

ويتوقع أن تنخفض أسعار الأغذية بنسبة 15.2% في عام 2015، و2.3% في عام 2016، و0.2% في عام 2017، نظراً لتوقعات الإنتاج الموازية بالنسبة لمعظم المحاصيل الأساسية. كذلك، يتوقع أن تنخفض أسعار المواد الصناعية والخام بنسبة 12.9% عام 2015 قبل أن تشهد انتعاشاً طفيفاً يمكنها من النمو بنسبة 0.5% في عام 2016، لكنها تعود وتتهبط مجدداً بنسبة 0.6% في عام 2017. ويتوقع أن تشهد السوق عرضاً أكبر للمعادن عندما يعتدل الطلب في الدول النامية الكبرى، وأحد الأسباب هو الاستثمارات السابقة عندما كانت الأسعار مرتفعة. ويضاف إلى ما سبق تباطؤ الاستثمارات العقارية في الصين التي ستقيد الطلب.

الشكل 1-19: مؤشر أسعار السلع غير الوقود (2005 = 100)



المصدر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2015

(<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/201501/weodata/index.aspx>).

انقر للحصول على بيانات الرسم البياني

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي عام 2014

حقق الاقتصاد القطري نمواً سنوياً قدره 6.1% بالقيم الحقيقية (الكمية) في عام 2014، محتفظاً بسرعة نموه التي سجلها في عامي 2012 و2013، وجاء النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأكمله في عام 2014 من القطاع خارج النفط والغاز، وفي صادراته قطاعي الخدمات والبناء والتشييد. وسجل نمو الاقتصاد بالقيم الاسمية في عام 2014 أدنى معدل له منذ عقد من الزمن (4.1%)، على الرغم من زيادة مستوى الناتج الاسمي بمقدار 8.2 مليار دولار.

بلغ متوسط معدل التضخم السنوي 3.3% في عام 2014، استناداً إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك المعدل مؤخراً والصادر في يناير 2015. وكما كان الوضع سابقاً، شكلت مجموعة السكن والماء والكهرباء مجتمعة العامل الأساسي في التضخم. ولم يكن للضغوط التضخمية الخارجية أي حضور، نظراً لاعتدال أسعار السلع والمواد الغذائية العالمية وارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي.

وحافظت فوائض الموازين المالية والتجارية والجارية على قوتها. وتشير البيانات الأخيرة من وزارة المالية إلى أن الميزان المالي للسنة المالية 2014/2015 بلغ 93.9 مليار ريال قطري، أي ما يعادل 12% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي المقدر (في الفترة نفسها) على الرغم من تراجع إيرادات النفط والغاز. وانخفض كل من الفائض التجاري وفائض الحساب الجاري إلى ما دون نتائج عام 2013، بواقع 47.5% و25.9% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي على التوالي. وأدت زيادة المستوردات من الخدمات والتحويلات، إضافة إلى انخفاض إيرادات الصادرات السلعية -نتيجة انخفاض أسعار النفط والغاز- إلى تراجع قيمة الفوائض في كلا الميزانين.

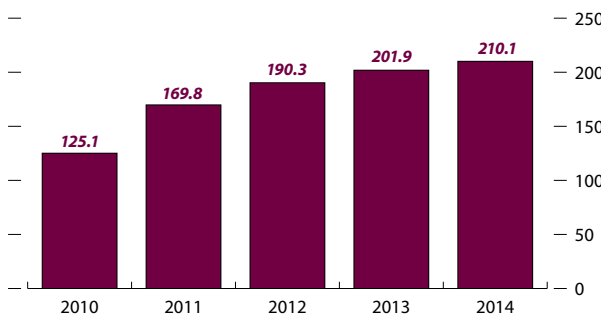
نمو الناتج المحلي الإجمالي

التحليل الإجمالي

سجل الاقتصاد القطري بالقيم الاسمية في عام 2014 أدنى معدل نمو له منذ عقد من الزمن (4.1%)، على الرغم من أن مستوى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ازداد بمقدار 8.2 مليار دولار عما كان عليه عام 2013 (الشكل 1-2). ومع نمو عدد السكان بسرعة أكبر من نمو الدخل الاسمي، انخفض دخل الفرد بنسبة 4.8% عن عام 2013 ليصل إلى 98241 دولار عام 2014. ونما الاقتصاد القطري بالقيم الحقيقية (بأسعار عام 2004 الثابتة) بمعدل 6.1% في عام 2014 (الشكل 2-2)، وهو قريب من المعدلات التي سجلت عامي 2012 و2013.

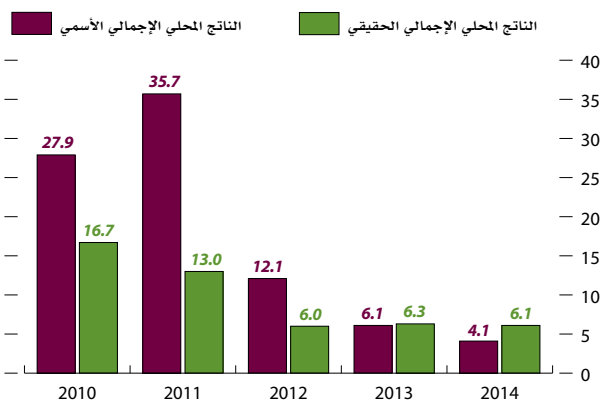
وأدى تراجع أسعار النفط إلى انخفاض معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي - وهو مقياس لأسعار كافة السلع والخدمات في الاقتصاد - ما جعل النمو الاسمي أدنى من النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي. فقد انخفض معامل الانكماش بنسبة 1.8% عن القيمة التي سجلها عام 2013. كما تراجع معامل الانكماش على المستوى القطاعي أيضاً، بما في ذلك قطاع التعدين والاستخراج (1.7%) والكهرباء والماء (1.3%). بينما ارتفع معامل انكماش القيمة المضافة لباقي القطاعات وأبرزها: الخدمات الأسرية (6.8%)، والبناء والتشييد (3.6%) والخدمات المالية والعقارية وخدمات الأعمال (3.5%)، والنقل والاتصالات (1.4%) والصناعة التحويلية (1.1%). وتحدث

الشكل 1-2: الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)



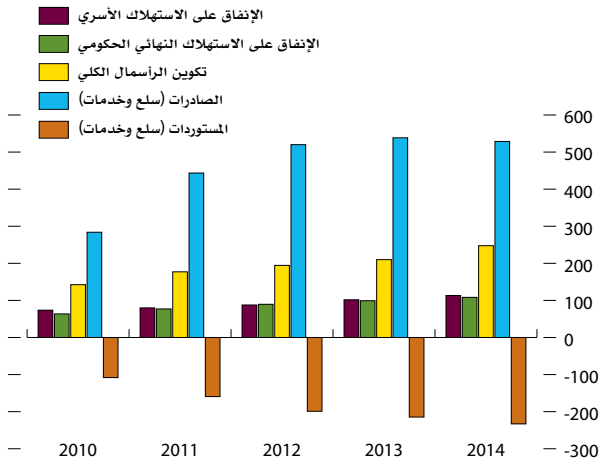
المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط، التعمير والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة على الرابط: <http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>، تاريخ التصفح 17 مايو 2015. انقر للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 2-2: نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي (%)



المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط، التعمير والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة على الرابط: <http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>، تاريخ التصفح 17 مايو 2015. انقر للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 2-3: الناتج المحلي الإجمالي الاسمي حسب الإنفاق (مليار ريال قطري)



ملاحظة: تقديرات عام 2014 أولية، ومجمّل التكوين الرأسمال الثابت ينطوي على فروقات إحصائية.
المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة على الرابط: <http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>، تاريخ النصف 17 مايو 2015.
انقر للحصول على بيانات الرسم البياني

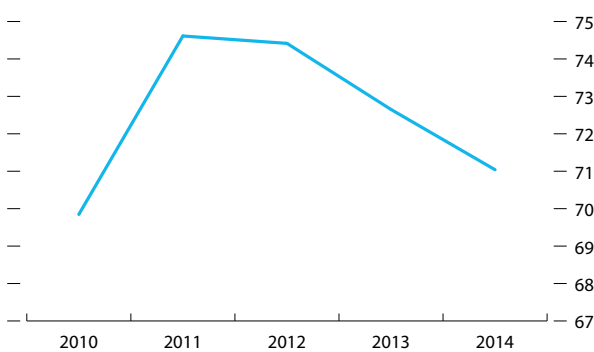
ذلك مثل الفائض التجاري الضخم (انظر ميزان المدفوعات أدناه) ومعدل الاستثمار المرتفع (أعلاه).

ومن منظور الإنفاق، ووفقاً للنمط الذي بدأ في عام 2013، نتج النمو الحقيقي في عام 2014 بصورة أساسية عن الاستثمار الذي ساهم بنحو 5.4 نقطة مئوية من إجمالي النمو. وكانت الصادرات في الفترة 2010-2012 هي المحرك الأساسي للنمو، لكن بعد أن استقر نمو الأنشطة الهيدروكربونية، ضاق نطاق نمو الصادرات فجاءت مساهمتها في النمو ضئيلةً وبمعدل 0.7 نقطة مئوية عام 2014 (الشكل 2-5).

التنوع الاقتصادي

لقد حصل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بأكمله من القطاع خارج النفط والغاز في عام 2014، حيث انكمش الناتج

الشكل 4-2: معدلات الادخار (%)



ملاحظة: تقديرات عام 2014 أولية.
طريقة الحساب: (الناتج المحلي الإجمالي الاسمي - الاستهلاك الخاص + الإنفاق الحكومي) / الناتج الاسمي.
المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة على الرابط: <http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>، تاريخ النصف 17 مايو 2015.
انقر للحصول على بيانات الرسم البياني

الزيادة (أو النقصان) في معامل انكماش القيمة المضافة لقطاع ما عندما يزداد (أو ينقص) السعر المثقل لنتائج الكلي بالنسبة إلى التكاليف المثقلة للسلع والخدمات الوسيطة المستخدمة في الإنتاج. ولهذا السبب، يحتاج تفسير التغيرات على المستوى القطاعي تحليلاً مفصلاً على المستوى الجزئي للتغيرات في أسعار كافة المدخلات - المحلية والمستوردة - وكافة المخرجات المنتجة على المستوى القطاعي.

وتظهر تقديرات الناتج المحلي الإجمالي حسب الإنفاق أن الصادرات، التي يشكل النفط والغاز الجزء الأكبر منها، مثلت الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، حيث شكلت 69.1% منه عام 2014 (الشكل 2-3). وشكل الإنفاق على الاستهلاك الأسري 14.8% فقط من الناتج المحلي الإجمالي عام 2014، وتأتي هذه النسبة المنخفضة نتيجة عاملين مجتمعين وهما: النسبة الكبيرة لعدد العمال الوافدين غير المهرة والكثافة الرأسمالية في قطاع النفط والغاز. وقد ارتفعت حصة الإنفاق على الاستهلاك في الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً معتدلاً في السنوات الثلاث الماضية، ولكن من مستوى أساس منخفض أصلاً.

وشكل إجمالي الاستثمار المحلي، ثاني أكبر مكونات الإنفاق، 32.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014. ويضم هذا الاستثمار محطات إنتاج مواد النفط والغاز القيمة، ومشاريع التطوير العقاري الكبرى والاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية. وقد ضُمَّت أخطاء حساب الإنفاق في الناتج المحلي الإجمالي (ويساوي الفرق بين التقديرات غير الدقيقة للناتج الإجمالي من جانب الإنفاق وحسابات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء المستندة إلى الناتج) ضمن أرقام الاستثمار، ولذلك ينبغي التعامل مع هذه الأرقام بحذر.

وبقيت المستوردات تشكل جزءاً كبيراً من الطلب في اقتصاد قطر في عام 2014، ونسبة 49.7% من الإنفاق المحلي النهائي (التكوين الرأسمالي الإجمالي مضافاً إليه الاستهلاك الأسري والحكومي). ويعكس المستوى المرتفع للمستوردات طابع الاقتصاد الصغير والمنفتح ومحدودية قاعدته الاقتصادية المحلية.

بلغ معدل الادخار الإجمالي في دولة قطر - مقاساً بالفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والاستهلاك الأسري والحكومي الاسمي - كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نحو 71.0% عام 2014 (الشكل 2-4). ولا يزال هذا المعدل مرتفعاً جداً، رغم انخفاضه طوال السنوات الثلاث الماضية، مثله في

الاطار 2-1: إعادة تقدير الحسابات القومية على أساس أسعار عام 2013

يقوم قطاع الإحصاء في وزارة التخطيط التنموي والإحصاء حالياً بإجراء دراسات مقارنة مكثفة وتحديد سنة أساس جديدة للحسابات القومية في دولة قطر، ما من شأنه وضع تقديرات جديدة للحسابات القومية مقدرة بالأسعار الثابتة لعام 2013 وتُعمد حالياً بالأسعار الثابتة لعام 2004 لتقدير الحسابات القومية. وتضمن عملية تحديد سنة أساس جديدة تمثيلاً أكثر دقة وأوثق صلة بالاقتصاد القطري، لكن من شأنها أيضاً أن تغير منظور سيرورته.

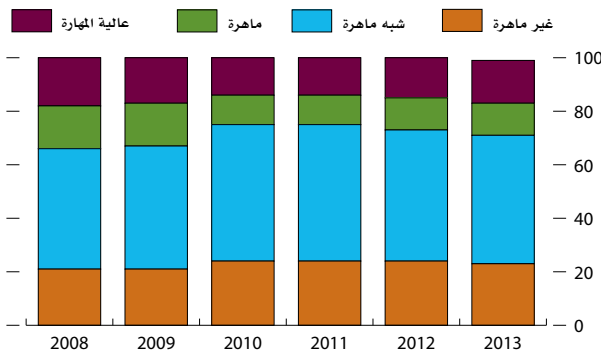
يبين ملحق الجزء الأول من تقرير «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2014-2015»، كيف يمكن لاختلاف أوزان أسعار سنة الأساس أن يؤثر على المعدلات المحسوبة للنمو الاقتصادي. والسبب الأساسي في ذلك يعود إلى أن أسعار النفط محسوبة بالنسبة إلى أسعار السلع والخدمات الأخرى المنتجة في الاقتصاد في عام 2013 أعلى بكثير مما كانت عليه في عام 2004. وبالتالي، فإن سلسلة الأساس الجديد ستعطي وزناً أكبر لنشاط النفط والغاز عند الإنتاج (حيث يتوقع أن تستقر كميات الإنتاج أو ربما تتراجع) ووزناً أقل للنشاط خارج النفط والغاز (حيث يتوقع أن يحدث النمو الكمي بأكمله تقريباً في الاقتصاد).

المصدر:

http://www.qsa.gov.qa/eng/publication/economic_publication/WindowOnEconomicStatistics/WindowOnEconomicStatistics-11th-issue-2014.pdf

النفط والغاز وزناً في الحسابات الاسمية أكبر بكثير من الحقيقية باستخدام أوزان عام 2004. وتؤمن الحسابات بالقيم الاسمية مقياساً أفضل لتغيير تركيبة الناتج في الاقتصاد: يعد تراجع حصة الهيدروكربون من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في عام 2014 نتيجةً لنمو القطاع خارج النفط والغاز، وهبوط أسعار النفط إضافةً إلى التراجع الطفيف في ناتج النفط والغاز. ويظهر آخر مسح للقوى العاملة في عام 2014، والذي يعرض البيانات حتى عام 2013، أن نسبة العمال غير المهرة وأنصاف المهرة لا تزال الأكبر في تركيبة القوى العاملة (الشكل 2-7)، وأن نسبتهم من العدد الإجمالي للعاملين لا تزال أكبر مما كانت عليه في عام 2008، على الرغم من أنها سجلت انخفاضاً طفيفاً

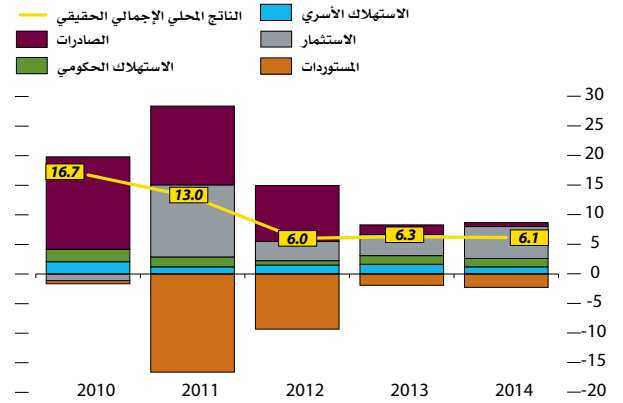
الشكل 2-7: تركيبة مهارات العمالة غير القطرية (%)



المصدر: مسح القوى العاملة 2013، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، على الرابط: <http://www.qsa.gov.qa/eng/GeneralStatistics.htm>

انقر للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 2-5: المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حسب الإنفاق (نقاط مئوية)

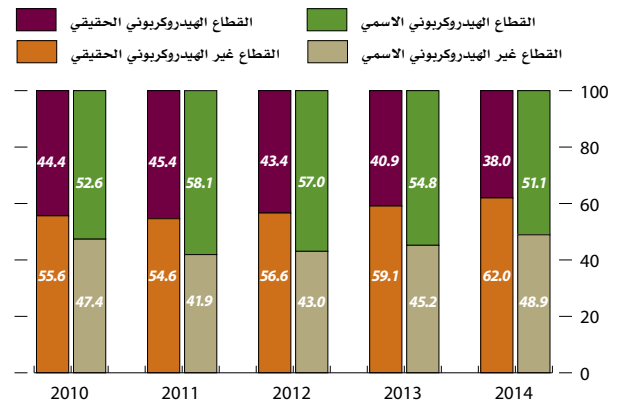


المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة على الرابط: <http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>، تاريخ التصفح 17 مايو 2015. انقر للحصول على بيانات الرسم البياني

المحلي الاجمالي لقطاع النفط والغاز بنسبة 1.3% نتيجة انخفاض إنتاج النفط بصورة أساسية. وكانت المكونات الأسرع نمواً في القطاع خارج النفط والغاز هي البناء والتشييد (18%)، التجارة والفندقة (14.1%) والخدمات المالية والعقارية (12.4%) والنقل والاتصالات (10.4%)، بينما نمت الخدمات الحكومية بنسبة 8.0%.

وانخفضت حصة النفط والغاز من الناتج الإجمالي (بالقيم الحقيقية والاسمية) مرة أخرى في عام 2014 (الشكل 2-6). وكانت حصة قطاع النفط والغاز من الناتج الإجمالي، محسوبة بالقيم الحقيقية وبأسعار عام 2004 الثابتة (سنة الأساس المستخدمة في الحسابات القومية لدولة قطر-الاطار 2-1)، أقل من حصته بالقيم الاسمية (الأسعار الجارية). وارتفعت أسعار الهيدروكربون ارتفاعاً حاداً منذ عام 2004، مما أعطى

الشكل 2-6: حصة القطاعين الهيدروكربوني وغير الهيدروكربوني في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي (%)

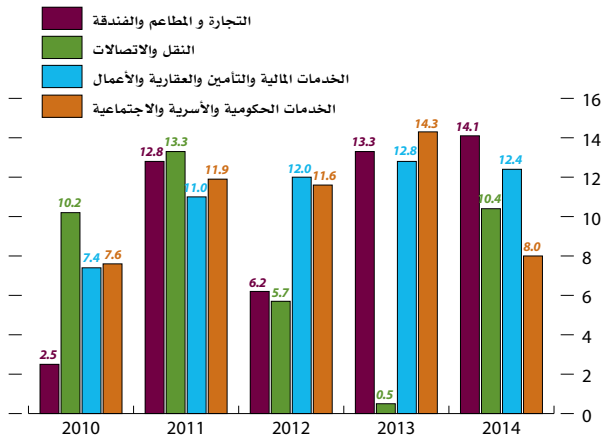


ملاحظة: التقديرات لعام 2014 أولية، ومجمل تكوين الراسمال الثابت ينطوي على فروقات إحصائية.

المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة على الرابط: <http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>، تاريخ التصفح 17 مايو 2015 إلى المصدر.

انقر للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 9-2: نمو مكونات قطاع الخدمات (%)



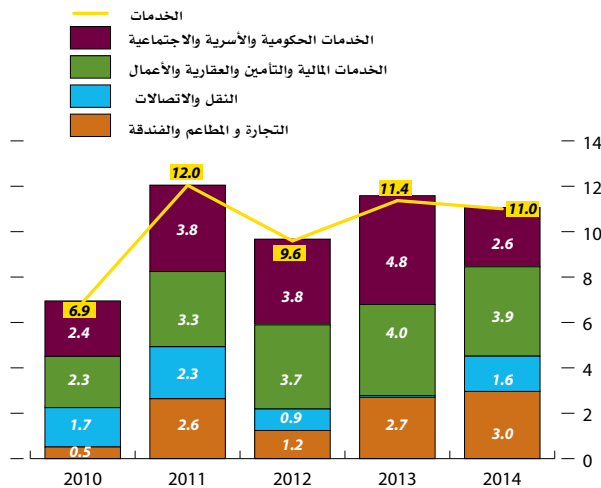
ملاحظة: الناتج مقدر بأسعار 2004 الثابتة.

المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة على الرابط: <http://www.qsagov.qa/eng/index.htm>، تاريخ التصفح 17 مايو 2015.

انقر للحصول على بيانات الرسم البياني

وتعد الخدمات الحكومية والأسرية والاجتماعية المكون الوحيد في قطاع الخدمات الذي سجل تباطؤاً في النمو في عام 2014، حيث انخفضت مساهمته انخفاضاً حاداً في عام 2014، على الرغم من أنه كان المساهم الأكبر في نمو الخدمات في السنوات الثلاث الماضية (الشكل 2-10). وشكلت الرواتب والأجور الجزء الأكبر من القيمة المضافة في القطاع الحكومي، وعملت الحكومة على إبقاء النمو في فاتورة الأجور تحت السيطرة عبر خطوات اتخذتها للجم نمو الإنفاق في عام 2014. وتشير البيانات الأولية للسنة المالية 2015/2014 إلى انخفاض بند الرواتب والأجور لأول مرة منذ عقد تقريباً (انظر حسابات المالية العامة).

الشكل 10-2: مساهمة مكونات قطاع الخدمات في نمو الخدمات (مئوية)



ملاحظة: الناتج مقدر بأسعار 2004 الثابتة.

المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة على الرابط: <http://www.qsagov.qa/eng/index.htm>، تاريخ التصفح 17 مايو 2015.

انقر للحصول على بيانات الرسم البياني

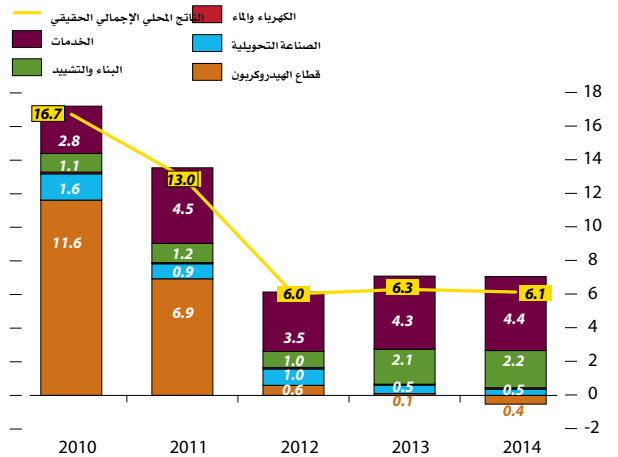
منذ عام 2011. ولا يمتلك الجزء الأكبر من العمال الأجانب في قطر مؤهلات تعليمية عليا (بعد الدراسة الثانوية).

مكونات القطاع غير الهيدروكربوني

قاد القطاع غير الهيدروكربوني النمو الاقتصادي في عام 2014، حيث نما بنسبة 11.3%.، فيما حققت كافة مكوناته نمواً قوياً. وكما في عام 2013، شكل نشاط الخدمات الحافز الأكبر للنمو في هذا القطاع، بمساهمة بلغت 4.4 نقطة مئوية (الشكل 2-8).

وكان قطاع التجارة والمطاعم والفندقة من أسرع المكونات نمواً، بمعدل 14.1% (الشكل 2-9)، مدعوماً بزيادة عدد

الشكل 8-2: المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نقاط مئوية)



ملاحظة: قطاع الهيدروكربون يشمل استخراج النفط الخام والغاز في نطاق قطاع التعدين والاستخراج. الخدمات تشمل: النقل والاتصالات والتجارة والفندقة والخدمات المالية والعقارية والخدمات الحكومية والأسرية والاجتماعية.

المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة على الرابط: <http://www.qsagov.qa/eng/index.htm>، تاريخ التصفح 17 مايو 2015.

انقر للحصول على بيانات الرسم البياني

السكان والنمو القوي في نشاط السياحة. وقد أفادت الهيئة العامة للسياحة بأن عدد الزائرين لدولة قطر ازداد بمعدل 8.2% في عام 2014، وبمعدل إشغال في الفنادق وصل إلى 73%، فيما بلغ هذا المعدل 65% في عام 2013.

وتسارع النمو في قطاع الخدمات المالية والعقارية وخدمات الأعمال، ليبلغ 12.4% كتغير سنوي في عام 2014. وقدم الائتمان الإضافي تلبيةً للطلب من جانب شركات المقاولات العاملة في مشاريع البنية التحتية الكبيرة، الأمر الذي أدى إلى نمو كبير في سوق التأمين. وازداد قطاع النقل والاتصالات بمعدل 10.4% بفضل النمو القوي في الخطوط الجوية القطرية مع افتتاح مطار حمد الدولي الجديد مطلع هذا العام.

في إنتاج الأسمدة أيضاً بدرجة كبيرة في عام 2013، حيث ارتفع الناتج بمعدل 0.8% فقط. وحافظت الصناعات التحويلية الأخرى على نمو مطرد بمعدل 5.6%، دون تغيير يذكر عن معدل عام 2013.

الأسعار

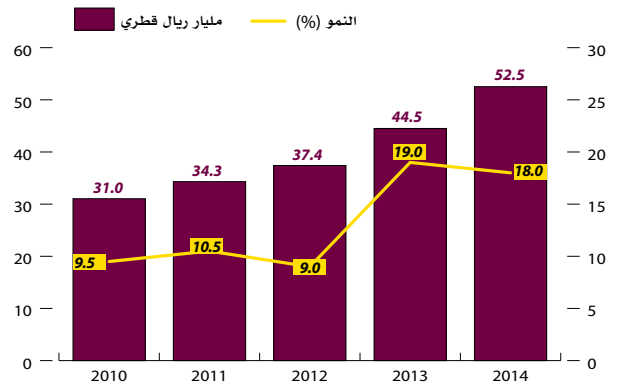
أسعار المستهلك

اصدرت وزارة التخطيط التنموي والإحصاء سلسلة جديدة للرقم القياسي لأسعار المستهلك في مستهل عام 2015. وتعتمد السلسلة الجديدة، وأساسها 2013، على إطار محدث لعينات المسح وأوزان جديدة للإنفاق. لقد بدأ باستخدام الإطار السابق لعينات المسح عام 2006، عندما كان الاقتصاد القطري أصغر بكثير مما هو عليه اليوم، وكانت خيارات تجارة التجزئة محدودة، وعدد السكان أقل بكثير من اليوم (أقل بحدود 40%).

وقد حددت سلسلة الرقم القياسي الجديدة 12 عنصراً لسلة المستهلك، بعد أن كان عددها 8 فيما سبق، ما استدعى إدخال تعديلات على أوزانها. وأبرز تغيير هو التخفيض في تثقيف بند السكن والكهرباء والماء من 32.2% إلى 21.9%. ويستند هذا التعديل إلى معلومات جديدة من مسح انفاق ودخل الأسرة لعام 2012/2013 ومن التعديلات على تقديرات قيم الإيجارات المنسوبة للمنازل التي يسكنها مالكوها. ومن الممكن أن تتباين تقديرات كل مكون من المكونات في إطار المعاينة الجديد عن تلك التي نتجت عن إطار المعاينة القديم. وقامت وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بإعادة تقدير أسعار المستهلك لعامي 2013 و2014 على أساس المنهجية الجديدة، مما ساعد في خلق رابط بين السلسلتين القديمة والجديدة للرقم القياسي لأسعار المستهلك. إلا أن المقارنة مع توقعات تقارير سابقة للآفاق الاقتصادية لدولة قطر بشأن التضخم والسكان تنطوي على إشكالية، لأن هذه التوقعات مبنية على السلسلة القديمة للرقم القياسي لأسعار المستهلك. بينما يعتمد هذا التقرير السلسلة الجديدة في تقديره لنتائج التضخم في عام 2014.

واستناداً إلى السلسلة الجديدة، بلغ معدل التضخم العام (التغير السنوي في قيمة متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك) 3.3% في عام 2014، بينما تعطي السلسلة القديمة باستخدام البيانات الأساسية نفسها رقماً آخر لمعدل التضخم

الشكل 2-11: ناتج قطاع البناء والتشييد

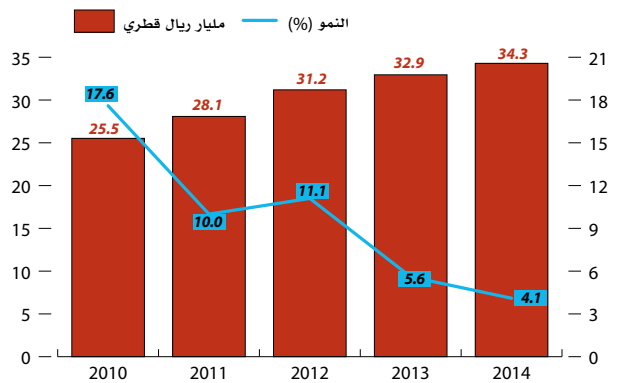


ملاحظة: الناتج مقدر بأسعار 2004 الثابتة.
المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة على الرابط: <http://www.qsagovqa/eng/index.htm>، تاريخ التصفح 17 مايو 2015.
انقر للحصول على بيانات الرسم البياني

وتسارع نمو ناتج قطاع البناء والتشييد إلى 18%، بفضل الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية والمشاريع العقارية، لتصل مساهمته إلى 2.2 نقطة مئوية من النمو الإجمالي. ومن ضمن المشاريع الضخمة: السكك الحديدية القطرية «الريل» ومشاريع التطوير العقاري في مدينة لوسيل ومشيريب (قلب الدوحة).

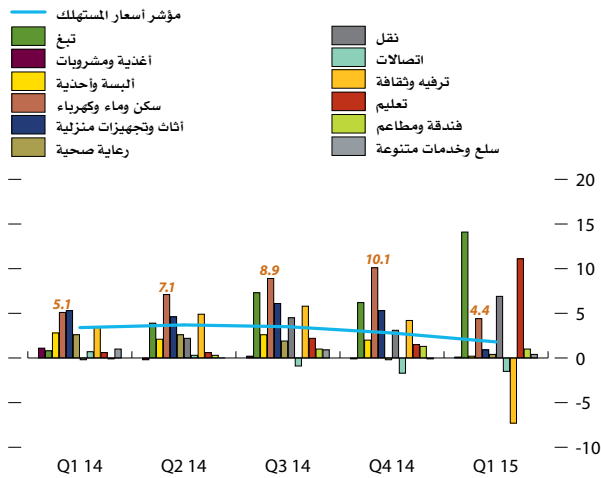
ونما قطاع الصناعة التحويلية بمعدل 4.1%، وهو نمو متواضع بالقياس إلى قطاعي الخدمات والبناء والتشييد، ولم تتجاوز مساهمته في النمو الإجمالي 0.4 نقطة مئوية. ويعود سبب تقييد النمو في قطاع الصناعة التحويلية جزئياً إلى توفر المدخلات الأولية من المواد اللقيمة بعد أن استقر إنتاجها عند مستويات معينة. وانخفض إنتاج المشتقات البترولية المكررة بنسبة 3.2% في عام 2013، بينما نما إنتاج البتروكيماويات بمعدل 8.4%، أي بنصف معدل السنة السابقة. وتباطأ النمو

الشكل 2-12: ناتج قطاع الصناعة التحويلية



ملاحظة: الناتج مقدر بأسعار 2004 الثابتة.
المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة على الرابط: <http://www.qsagovqa/eng/index.htm>، تاريخ التصفح 17 مايو 2015.
انقر للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 2-14: معدل التضخم ربع السنوي (تغير سنوي، %)



المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة على الرابط: <http://www.qsagovqa/eng/index.htm>, تاريخ التصفح 17 مايو 2015.

انقر للحصول على بيانات الرسم البياني

الطبيعي المسال هو العنصر الوحيد الذي نما في مؤشر أسعار المنتج لقطاع النفط والغاز، وازداد بمعدل 0.9% (ترتبط أسعار الغاز الطبيعي المسال بأسعار النفط، ولكن مع بعض التأخير). كما سجلت الصناعة التحويلية، التي تهيمن عليها البتروكيماويات وصناعات التكرير المعتمدة على المواد للقيمة من النفط والغاز، انخفاضاً كبيراً بمعدل 6.0% كتغير سنوي.

هو 3.0%. وتعزى هذه الزيادة في التقدير بصورة أساسية إلى تعديل تكاليف السكن والمرافق باتجاه الزيادة بمقدار أكبر مما يعوض عنه إنقاص الوزن في الرقم القياسي الجديد. كما زادت أسعار فئة المفروشات والتجهيزات المنزلية، والترفيه والثقافة إضافةً إلى سلع وخدمات متفرقة بسرعة أكبر مما هو مسجل سابقاً في الرقم القياسي القديم لأسعار المستهلك وبلغ معدل التضخم الأساسي (الذي يستثني المكونات العابرة والمتقلبة من إيجارات المساكن والمرافق وأسعار المواد الغذائية) 2.5% في عام 2014، حيث بلغ ذروته في مايو من العام نفسه قبل أن يتجه إلى الانخفاض حتى الربع الأول من عام 2015 (الشكل 2-13).

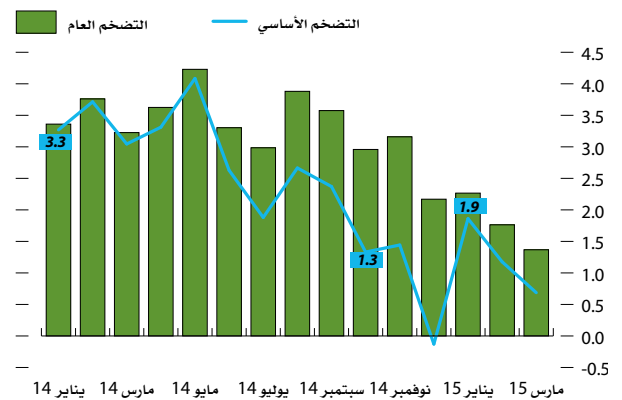
وشكلت فئة السكن والمرافق المحرك الرئيسي في تضخم أسعار المستهلك في عام 2014، حيث نمت بنسبة 7.8% كتغير سنوي وتسارعت حتى الربع الأخير قبل أن تعادل في الربع الأول من عام 2015 (الشكل 2-14). كما نمت الخدمات التعليمية، وهي شريحة ثابتة تقليدياً، بمعدل 11.1% في الربع الأول من عام 2015، ربما بسبب الضغط على الخدمات المحلية نتيجة تزايد عدد السكان.

ولم تمارس العوامل الخارجية للتضخم أي أثر في عام 2014 الإطار (2-2).

أسعار المنتج

انخفض مؤشر أسعار المنتج في عام 2014 لأول مرة منذ عام 2009 (الشكل 2-15)، حيث أدى الانهيار في أسعار النفط العالمية إلى خفض هذا المؤشر بمعدل 5.3%. وكان الغاز

الشكل 2-13: معدلات التضخم الأساسي والعام الشهرية (تغير سنوي، %)



ملاحظة: معدل التضخم الأساسي هو معدل التضخم العام باستثناء مجموعات الأغذية والإيجارات والمرافق.

المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة على الرابط: <http://www.qsagovqa/eng/index.htm>, تاريخ التصفح 17 مايو 2015.

انقر للحصول على بيانات الرسم البياني

الإطار 2-2: مصادر تضخم أسعار المستهلك في دولة قطر

للتضخم مصدران أساسيان: خارجي (أي مستورد) ومحلي. ولمناقشة الديناميات التاريخية للتضخم، انظر الإطار 2-2 في تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2014-2015.

ينجم التضخم الخارجي عن ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة نتيجة تراجع سعر الصرف الاسمي الفعال أو ارتفاع تكاليف السلع والخدمات في الدول المصدرة لها (أو كليهما معاً).

أما التضخم المحلي فيحدث عندما يكون الطلب المحلي (على السلع والخدمات) أكبر من المعروض محلياً (فجوة ناتج موجبة). وعند مستويات معينة من الطاقة الإنتاجية، قد يساهم في حدوث زيادة الطلب المحلي في اقتصاد ما عوامل من قبيل نمو الإنفاق العام، والتوسع النقدي، والزيادة السريعة في عدد السكان. وفي بعض الأحيان يمكن أن تحدث تلك الفجوة الموجبة نتيجة صدمات سلبية في العرض، تُحدثها كوارث طبيعية أو أحداث جيوسياسية مثلاً.

وفي عام 2014، لم تمارس المصادر الخارجية للضغوط التضخمية أي تأثير. فقد انخفضت أسعار السلع العالمية وقيم الوحدة من المنتجات المصنعة. كما ارتفع سعر الصرف الاسمي الفعال للريال القطري مع ارتفاع سعر الدولار الأمريكي الذي يرتبط به.

وعلى المستوى المحلي، زادت الضغوط السعرية المحلية بفعل استمرار النمو السكاني السريع وازدياد الإنفاق على الاستثمار.

المحافظ الخارجية (انظر الإطار 2-3) وفي زيادة إجمالي القيم المتداولة بنسبة كبيرة وصلت إلى 166.1%.

وعلى خلاف الأداء القوي حتى مارس 2014، بدأت سوق الأسهم بالتراجع في الربع الأخير من العام، واستمر تراجعها في الربع الأول من عام 2015. ومع نهاية أبريل 2015، كان مؤشر بورصة قطر قد انخفض بنسبة 4.0% عن العام المنصرم. وكان أداء الأسواق الخليجية الأخرى مختلفاً، حيث ارتفع مؤشر «TSA Index» للسوق السعودية بمعدل 2.6% بينما عانت الكويت من تراجع مؤشرها بمعدل (-13.9%).

ولا تزال الأسهم المدرجة في السوق القطرية مرتفعة الثمن مقارنةً بغيرها من بورصات المنطقة. وحتى نهاية أبريل من العام الجاري، بلغت نسبة سعر السهم إلى قيمته الدفترية 1.9، ولم تتجاوزها سوى البورصة السعودية بنسبة 2.3. أما نسبة مكرر الربحية الحالية لمدة 12 شهراً فبلغت 14، وجاءت بعد السعودية (18) والكويت (15).

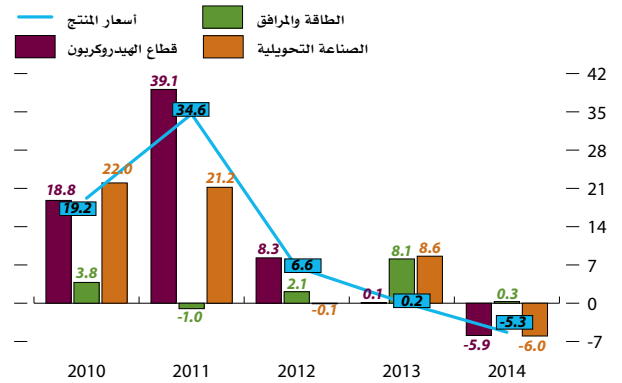
ظل أداء بورصات المنطقة على ارتباط وثيق بقطاع النفط والغاز، باستثناء السوق السعودية مؤخراً. ولأن مؤشر MSCI للأسواق الناشئة ارتفع بنسبة 9.6% منذ بداية العام حتى أبريل 2015، حققت الأسواق الخليجية على المؤشر نفسه ارتفاعاً قدره 15.4%، نتيجة انتعاش أسعار النفط (ارتفع خام برنت بنسبة 12.8% عن قيمته قبل عام مضى). بيد أن دولة قطر ظلت متراجعة على مؤشر MSCI، بانخفاض قدره 0.9%.

ونتيجة الانهيار السابق في أسعار النفط، سجل مؤشر بورصة قطر أعلى درجة تذبذب في خمس سنوات، حيث بلغ الانحراف المعياري السنوي للأرباح اليومية 17.2% منذ يناير 2014.

ومن بين الأسهم الثلاثة والأربعين المدرجة في بورصة قطر، حققت الشركات التي تركز على التأمين والخدمات المالية أعلى أرباح في عام 2014، فيما حققت خدمات التأمين مكاسب بلغت 69.4%.

ولا تزال سوق سندات وصكوك الخزينة أكثر ضائلة من سوق الأسهم. فعلى الرغم من إصدار مصرف قطر المركزي سندات خزينة بقيمة 48 مليار ريال قطري في عام 2014، فقد تراجعت القيمة المتداولة لسندات الخزينة في العام نفسه بمعدل 0.8% إلى ما قيمته 3.95 مليار ريال قطري. وعلى غرارها، لم تكن السوق الثانوية للسندات الحكومية قوية، حيث نتج 68% من التداول بأكمله طيلة العام عن إصدارين فقط.

الشكل 2-15: نمو مؤشر أسعار المنتج (%)



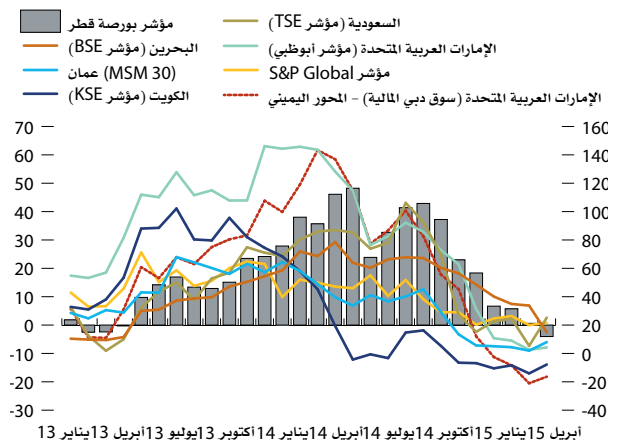
المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى البيانات المتوفرة على الرابط: <http://www.qsagov.qa/eng/index.htm>، تاريخ التصفح 17 مايو 2015. انقر للحصول على بيانات الرسم البياني

أسواق الأصول: الأسهم والعقارات

بورصة قطر

شهدت بورصة قطر، وهي المكان المخصص لتداول الأسهم المحلية، نمواً وتقلباً كبيراً العام الماضي. وبلغت رسملة السوق (القيمة السوقية للأسهم المتداولة فيها) 676.8 مليار ريال قطري في نهاية عام 2014، بعد أن حققت فيها ارتفاعاً قدره 21.8% عن السنة المنصرمة. وحققت مؤشر بورصة قطر، وهو مؤشر معياري يضم الأسهم العشرين الأكبر والأكثر سيولة، ارتفاعاً قدره 18.4% منذ ديسمبر 2013، متجاوزاً بذلك في أدائه مؤشر «S&P Global»، الذي ظل مستقراً عملياً (الشكل

الشكل 2-16: مؤشر أسعار أسهم أسواق مجلس التعاون الخليجي ومؤشر S&P Global (تغير سنوي، %)



المصدر: بورصة قطر <http://www.qe.com.qa/pps/qe/qe%20english%20portal/Pages/Home>، وقاعدة بيانات CEIC، تاريخ التصفح 11 مايو 2015. انقر للحصول على بيانات الرسم البياني

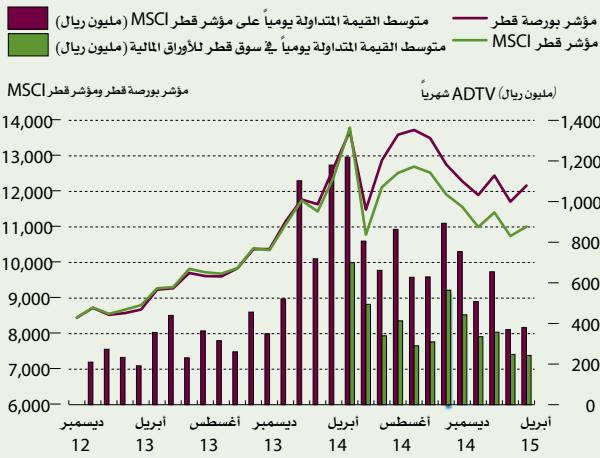
2-16). ولعبت ترقية بورصة قطر من سوق مبتدئة إلى سوق ناشئة على مؤشر «MSCI» دوراً في رفع معدلات استثمار

الإطار 2-3: بورصة قطر - الطريق إلى ترقية السوق القطرية على مؤشر MSCI، وما بعدها

وتشير بيانات التداول إلى أن مؤسسات الاستثمار الأجنبية قد استجابت بشكل إيجابي للتغييرات. فبدأ من يناير 2013 وحتى أبريل 2015، بلغت قيمة صافي الشراء من تلك الفئة المستثمرين قرابة 13.28 مليار ريال قطري (شكل الإطار 1). وازداد متوسط القيمة المتداولة يومياً من 252.5 مليون ريال قطري (يناير - مايو 2013) إلى 539.6 مليون ريال قطري (يونيو 2013 - أبريل 2014) وإلى 697.7 مليون ريال قطري (مايو 2014 - أبريل 2015). وأثناء هذه الفترة ككل، ارتفع مؤشر بورصة قطر بنسبة 43.97% وعلى مؤشر MSCI قطر بمعدل 48.53% (شكل الإطار 2).

ووضعت قطر في يونيو عام 2007 على قائمة المراقبة لمؤشر MSCI لاحتمال ترقيتها من «سوق مبتدئة» إلى «سوق ناشئة»، وحددت مع مؤسسات الاستثمار الدولية المعايير التي ينبغي التغلب عليها للحصول على الترقية. واستجابةً لذلك، قامت بورصة قطر بتحسين كفاءتها التشغيلية والوصول إلى السوق. وفي عام 2012، كانت البورصة قد قطعت خطوات هامة على هذا الطريق: مثل اعتماد نموذج تداول مطور، وإتاحة أنواع أوامر تداول جديدة، وتم الانتهاء من تحسين عملية التسوية. وإثر ذلك، وافقت شركة MSCI على الترقية في يونيو 2013، لتصبح سارية المفعول اعتباراً من يونيو 2014.

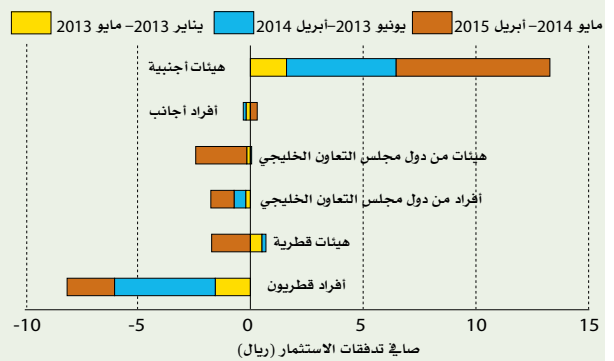
الشكل ضمن الإطار 2: مؤشر بورصة قطر ومؤشر MSCI قطر



أفضل للحصول على بيانات الرسم البياني

المصدر: بورصة قطر، MSCI

الشكل ضمن الإطار 1: قيمة البيع أو الشراء الصافية من فئة المستثمرين



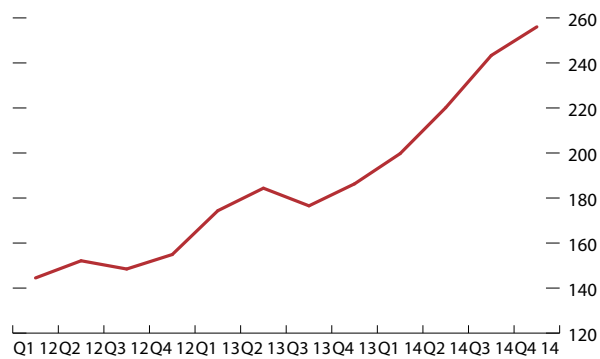
المصدر: بورصة قطر

أفضل للحصول على بيانات الرسم البياني

المكون الوحيد الذي سجل تراجعاً في عام 2014 (بنسبة 20% تقريباً كتغير سنوي).

وبلغت نسبة السندات المتداولة في السوق الثانوية 2.4% من كافة السندات والصكوك الحكومية غير المدفوعة. وقد عملت السلطات الرسمية على زيادة الصفقات بهذه الوسائل لدعم أهداف التطوير المالي على نطاق أوسع.

الشكل 2-17: مؤشر مصرف قطر المركزي لأسعار العقارات



ملاحظة: يقدم مؤشر أسعار العقارات بيانات عن صفقات بيع العقارات، (وتشمل الأراضي، والفلل السكنية والعقارات السكنية) استناداً إلى البيانات المقدمة من وزارة العدل.

المصدر: مصرف قطر المركزي، (<http://www.qcb.gov.qa/English/Publications/>)، (<http://www.qcb.gov.qa/English/Publications/Statistics/RealEstate/Pages/RealEstatePriceIndex.aspx>)، تاريخ النسخ 15 مايو 2015.

أفضل للحصول على بيانات الرسم البياني

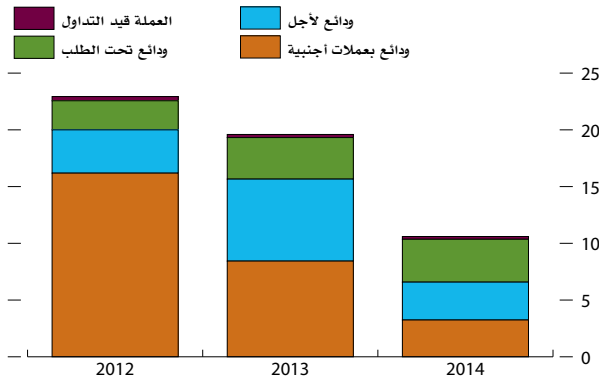
العقارات

وفقاً لمؤشر أسعار العقارات الصادر عن مصرف قطر المركزي، ازدادت قيمة الصفقات في نهاية عام 2014 بنسبة 34.7% عن نهاية 2013 (الشكل 2-17). ويستثني المؤشر الصفقات التي تعتبر ذات قيمة متطرفة أو تلك التي لا تعبر عن صفقات بين أطراف مستقلة (مثال: نقل الملكية العقارية ضمن العائلات) وتم تعديلها وفقاً للمتغيرات الموسمية من أجل الوصول إلى تقديرات للقطاع العقاري غير التجاري. ومع استمرار ارتفاع أسعار الأراضي والفيلا السكنية سنوياً، ارتفعت قيمة المؤشر الوسطية لعام 2014 (229.8) بنسبة 19.6% عن ذروة شهر أغسطس عام 2008 (192.2). وكانت أسعار العقارات السكنية هي

عرض النقد والائتمان

أسعار النفط في عام 2014 (انظر حسابات المالية العامة)، وربما زاد الطلب أيضاً على مواردها من العملة الأجنبية نتيجة ازدياد نشاط المشاريع. ومن المحتمل أيضاً أن تكون إعادة التوازن إلى محفظة أصول الحكومة (المشار إليها في تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2014-2015) قد أسهمت في إبقاء الودائع الحكومية بالعملات الأجنبية تحت السيطرة. ومن الواضح أن أصحاب الحسابات من القطاع الخاص تحولوا من الودائع لأجل إلى الودائع تحت الطلب، الأمر الذي يعود بجانب منه إلى حاجة شركات الانشاءات إلى قدر أكبر من السيولة أثناء تنفيذ المشاريع.

الشكل 19-2: المساهمة في نمو عرض النقد (نقاط مئوية)

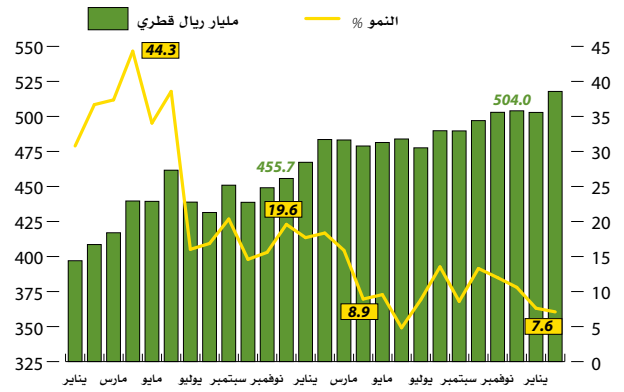


المصدر: مصرف قطر المركزي، النشرات الإحصائية الشهرية، على الرابط:

<http://www.qcb.gov.qa/English/Publications/Statistics/Pages/Statisticalbulletins.aspx>, تاريخ التصفح 19 أبريل 2015.

انقر للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 18-2: عرض النقد M2



المصدر: مصرف قطر المركزي، النشرة الإحصائية الشهرية فبراير 2015، على الرابط:

<http://www.qcb.gov.qa/English/Publications/Statistics/Pages/Statisticalbulletins.aspx>, تاريخ التصفح 19 أبريل 2015.

انقر للحصول على بيانات الرسم البياني

الائتمان

انعكس التباطؤ في نمو عرض النقد في عام 2014 -نتيجة التراجع الكبير في مساهمة القطاع العام في النمو- على شكل تغيرات في الأصول المقابلة في النظام المصرفي، حيث تباطأ معدل نمو الائتمان المصرفي من 11.8% في عام 2013 إلى 10% في عام 2014 (الشكل 2-20).

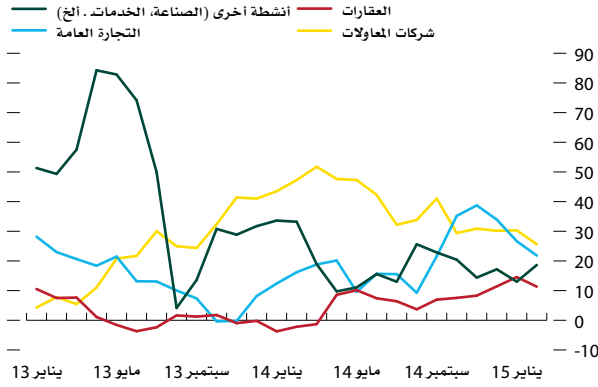
وانحصرت القروض المصرفية الجديدة للشركات والأفراد، بينما تراجعت القروض المقدمة إلى القطاع العام في عام 2014 بنسبة 2.6% تقريباً، مما أدى إلى التراجع في النمو العام للائتمان المحلي. ويرجع انكماش ائتمان القطاع العام إلى عاملين هما زيادة الائتمان الحكومي (إلى 14.5%) وتراجع محفظة القروض المقدمة إلى كل من المؤسسات الحكومية (بنسبة 8.2%) والمؤسسات شبه الحكومية (بنسبة 7.4%).

الودائع تحت الطلب بالريال القطري العنصر الأساسي بزيادة قدرها 22.5% للشركات و8.1% للقطاع العام (الشكل 2-19). أما نمو الودائع لأجل فقد جاء في طبيعتها وودائع الشركات (بنسبة 7.6%)، لتعوض الانكماش في وودائع القطاع العام (بنسبة 6%). ولجأت الحكومة المركزية والمؤسسات الحكومية إلى خفض وودائعها بدءاً من عام 2013 بنسبة 16.1% و11.9% على الترتيب، بينما زادت المؤسسات شبه الحكومية وودائعها بنسبة 4.9%.

ويعزى تباطؤ النمو النقدي في عام 2014 بصورة أساسية إلى الودائع بالعملات الأجنبية والودائع لأجل. وتبلغ حصة القطاع العام من إجمالي قيمة الودائع بالعملات الأجنبية (75%) وهي لم تحقق أي تغير يذكر منذ عام 2013. وانخفضت إيرادات الحكومة من النفط والغاز (بالدولار الأميركي) نتيجة انخفاض

للأفراد، فقد شهد حالة من الاستقرار في عام 2014، نتيجة التوازن بين نمو القروض والودائع بصورة عامة للأفراد والحكومة والشركات.

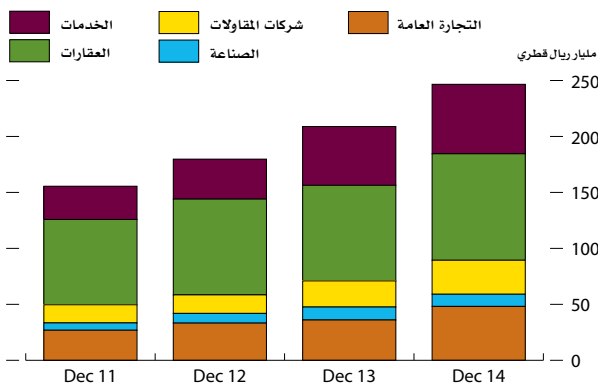
الشكل 21-2، نمو قروض البنوك التجارية إلى قطاع الأعمال (تغير سنوي، %)



المصدر: تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء استناداً إلى بيانات من مصرف قطر المركزي، النشرات الإحصائية الشهرية، على الرابط: <http://www.qcb.gov.qa/English/Publications/Statistics/Pages/Statisticalbulletins.aspx>، تاريخ التصفح 19 أبريل 2015.

انقر للتحصول على بيانات الرسم البياني

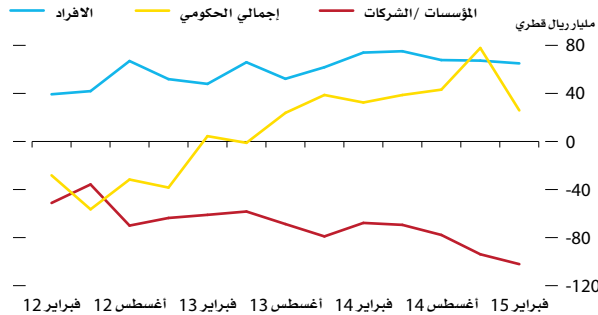
الشكل 22-2، الإقراض إلى القطاع الخاص حسب القطاعات



المصدر: مصرف قطر المركزي، النشرات الإحصائية الشهرية على الرابط: <http://www.qcb.gov.qa/English/Publications/Statistics/Pages/Statisticalbulletins.aspx>، تاريخ التصفح 19 أبريل 2015.

انقر للتحصول على بيانات الرسم البياني

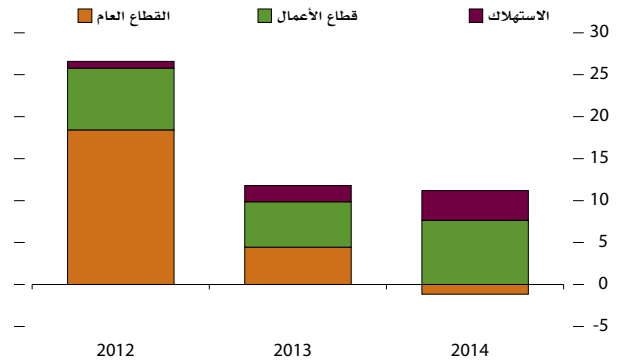
الشكل 23-2، ميزان الودائع والقروض للحكومة والقطاع الخاص والأفراد (مليار ريال قطري)



المصدر: مصرف قطر المركزي، النشرات الإحصائية الشهرية، على الرابط: <http://www.qcb.gov.qa/English/Publications/Statistics/Pages/Statisticalbulletins.aspx>، تاريخ التصفح 19 أبريل 2015.

انقر للتحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 20-2، المساهمة في نمو الائتمان (نقاط مئوية)



المصدر: مصرف قطر المركزي، النشرات الإحصائية الشهرية، على الرابط: <http://www.qcb.gov.qa/English/Publications/Statistics/Pages/Statisticalbulletins.aspx>، تاريخ التصفح 19 أبريل 2015.

كما يعزى انكماش الإقراض إلى المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية إلى تشديد وزارة المالية -منذ أكتوبر 2013- تدقيقها على القروض الجديدة لتلك المؤسسات ومواءمة خططهم الاستثمارية في البنية التحتية.

وعلى العكس، فقد سجلت القروض الاستهلاكية نمواً قوياً في عام 2014 وبمعدل 23.5%، ويعود ذلك جزئياً إلى الزيادة السكانية ونمو الدخل الاسمي الإجمالي. وواصلت المصارف التجارية في عام 2014 حملات الترويج للنشطة للقروض، وربما استخدمت الزيادة في قروضها الاستهلاكية لتمويل شراء الأصول أو إعادة تمويل الالتزامات القائمة بشروط ملائمة، إضافة إلى دعم الاستهلاك.

وشهدت القروض المقدمة إلى قطاع الأعمال نمواً بمعدل 19.1% في عام 2014، والسبب الأساسي هو القروض المقدمة إلى شركات الخدمات والمقاولات (الشكل 21-2). وازدادت القروض المقدمة إلى قطاع العقارات، التي تشكل المكون الأكبر في قروض القطاع الخاص (انظر الشكل 22-2)، في عام 2014 بعد أن شهدت نوعاً من الاستقرار في عام 2013.

وتشير بيانات صافي الإقراض والودائع لعام 2014 إلى أن الحكومة في عام 2014 كانت طرفاً دائماً للقطاع المصرفي (الشكل 23-2)، إلا أن التراجع في إيرادات النفط والغاز الذي بات محسوساً في الربع الأخير من عام 2014، أدى إلى انكماش صافي الأصول المصرفية للحكومة. ومنذ نوفمبر 2014، بدأت الأرصد الحكومية بالتناقص، بينما بين صافي إقراض وودائع الشركات والمؤسسات أنها كانت مقترضة حيث ازداد صافي قروضها أكثر في عام 2014. أما صافي الأصول المصرفية

حسابات المالية العامة

الإطار 2-5: نتائج اعتماد نظام المحاسبة ذي القيد المفتوح على

أداء السنة المالية الحالية 2015/2014

قد لا تعكس التقديرات الأولية للأشهر الاثني عشر الأولى من السنة المالية 2015/2014 في تقرير «الأفاق الاقتصادية لدولة قطر، الأداء الفعلي (المتحقق)». واستناداً إلى تحليل الاتجاهات التاريخية، فإن الفجوة بين الإيرادات الفعلية والأرقام المتوقعة في الموازنة ستكون ضيقة.

الإيرادات

تشير التقديرات الأولية لإجمالي الإيرادات الحكومية إلى تراجع بنسبة 15.8% في الأشهر الاثني عشر الأولى من السنة المالية 2015/2014 عن النتائج المتحققة في السنة المالية السابقة. لكن التقديرات الخاصة بإجمالي الإيرادات الحكومية في السنوات الثلاث السابقة خضعت لتعديل باتجاه الزيادة بنسب تتراوح بين 15% و25% في الأشهر القليلة الأولى بعد نهاية السنة المالية المعنية، وذلك بصورة أساسية نتيجة التأخير في تسجيل الإيرادات الضريبية المرتبطة بالنفط والغاز وحقوق إنتاجهما. ومن المتوقع أن يكون الانخفاض في إجمالي الإيرادات الفعلية للأشهر الاثني عشر الأولى أقل وضوحاً مما تشير إليه البيانات الأولية.

الإنفاق

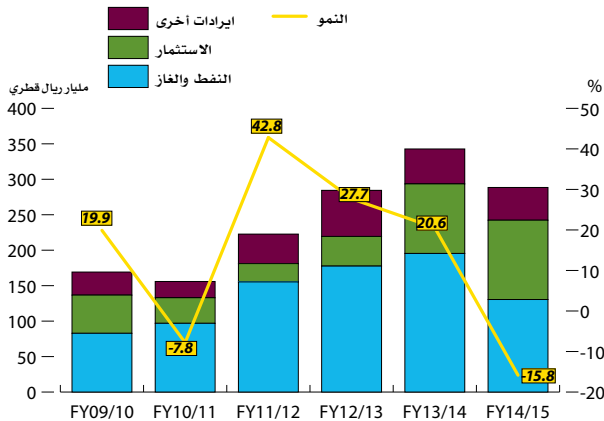
تشير التقديرات الأولية إلى أن إجمالي الإنفاق الفعلي في الأشهر الاثني عشر الأولى من السنة المالية 2015/2014 سوف ينخفض بنسبة 18.1% عن السنة المالية السابقة. وكما هو الحال بالنسبة لإيرادات السنوات الثلاث الماضية، تم تعديل التقديرات الخاصة بإجمالي الإنفاق الحكومي باتجاه الزيادة بنسب تتراوح بين 12% و28%، في الأشهر الأولى بعد انتهاء السنة المالية. وكانت أكبر التعديلات على الإنفاق في باب «الإنفاق الرأسمالي» وباب «نفقات جارية أخرى». وعلى هذا الأساس، يفترض أن يكون التراجع في الإنفاق الجاري والرأسمالي للأشهر الاثني عشر حتى 31 مارس 2015 أقل مما توحى به البيانات الأولية - حتى أنه قد يتحول إلى زيادة طفيفة.

يحلل هذا الجزء الإيرادات والنفقات الحكومية استناداً إلى تقديرات أولية من وزارة المالية للسنة المالية 2015/2014 بتاريخ 31 مارس 2015. أما الأرقام النهائية فإنها عرضة للتغيير لسببين: أولهما أن السنة المالية الحالية تضم بصورة استثنائية 21 شهراً، وتنتهي في 31 ديسمبر 2015 (الإطار 2-4)، وثانيهما أن الحكومة ستلتزم بنظام المحاسبة ذي القيد المفتوح الذي يسمح بتسجيل الإيرادات والنفقات لبعض الوقت بعد نهاية السنة المالية (الإطار 2-5).

الإيرادات الحكومية

تشير التقديرات الأولية إلى أن إجمالي إيرادات الحكومة انخفض في السنة المالية 2015/2014 (في 31 مارس 2015) بنسبة 15.8% عن نتيجة السنة المالية السابقة (الشكل 2-24)، حيث انخفضت إيرادات النفط والغاز (حقوق الإنتاج والإيرادات الضريبية المرتبطة بالنفط والغاز) بنسبة 33.2% نتيجة انخفاض أسعار النفط المتحققة في النصف الثاني من عام 2014، ثم استقرت بعد ذلك في الربع الأول من عام 2015. وأظهر باب «إيرادات أخرى» تراجعاً بمقدار 6.2% عن السنة المالية 2014/2013. كما انخفضت الإيرادات الأولية من الرسوم الجمركية وضريبة دخل الشركات ورسوم المرافق العامة انخفاضاً بسيطاً عن السنة المالية 2014/2013 في التاريخ الفاصل نفسه.

الشكل 2-24: تركيبة إيرادات الموازنة العامة ونمو الإيرادات الإجمالية



ملاحظة: كانت السنة المالية تمتد من 1 أبريل حتى 31 مارس وذلك حتى السنة المالية 2013-2014. وتتضمن السنة المالية 2014-2015 فترة انتقالية تبدأ من 1 أبريل 2014 وتنتهي في 31 ديسمبر 2015. وفي هذا المخطط البياني تشمل السنة المالية الفترة من 1 أبريل 2014 إلى 31 مارس 2015 واستندت إلى البيانات المالية الأولية التي تم الحصول عليها بتاريخ 31 مارس 2015. المصدر: وزارة المالية.

انقر للحصول على بيانات الرسم البياني

الإطار 2-4: الانتقال إلى تقويم جديد للموازنة اعتباراً من 1

يناير 2016

تعتزم دولة قطر تغيير السنة المالية من التقويم السابق (1 أبريل إلى 31 مارس) إلى تقويم جديد يتوافق مع السنة الميلادية، أي من 1 يناير إلى 31 ديسمبر، اعتباراً من عام 2016. وتساعد هذه الفترة الجديدة على تحسين التزامن في عملية إعداد الموازنة بين مختلف دوائر الدولة، والتي تشكل جزءاً من برنامج أوسع لتحديث نظام الإدارة المالية العامة.

وقد مُدّت السنة المالية 2015/2014 لمدة تسعة أشهر - من 1 أبريل 2014 حتى 31 ديسمبر 2015. حيث تم تقدير الإيرادات والنفقات المخططة خلال هذه الفترة الانتقالية بشكل تناسبي مع ما ورد في موازنة السنة المالية 2014/2015، بالتالي، فقد قدرت الإيرادات الإجمالية المعتمدة في الموازنة لفترة الأشهر التسعة بـ 169.3 مليار ريال قطري (بمجموع قدره 395 مليار ريال قطري مخصصة لواحد وعشرين شهراً)، بينما قدرت النفقات بـ 163.8 مليار ريال قطري للفترة نفسها (بمجموع قدره 382.2 مليار ريال قطري لواحد وعشرين شهراً).

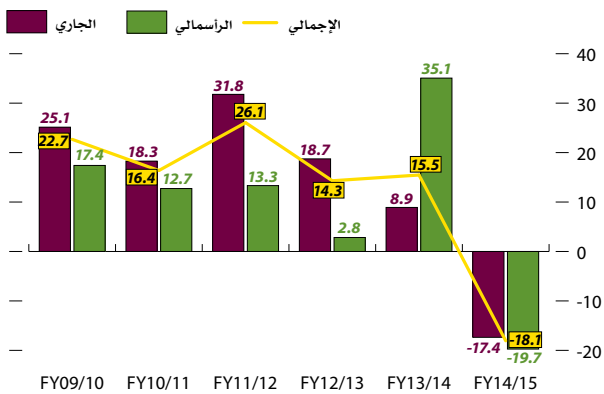
الإنفاق الحكومي

تبين التقديرات الأولية للموازنة في 31 مارس 2015 أن ثمة تراجعاً بنسبة 18.1% عن الإنفاق الفعلي في السنة المالية 2014/2013، وبنسبة 19.7% للإنفاق الاستثماري و17.4% للإنفاق الجاري (الشكل 2-26). ولعل هذا الانخفاض في الأرقام يعبر عن تشدد أكبر في التدقيق على الإنفاق، لكن من المتوقع أن تطرأ تعديلات على هذه الأرقام باتجاه الزيادة كما هو الحال في الإيرادات.

وتتخفص تقديرات الإنفاق الجاري للأشهر الاثني عشر الأولى من السنة المالية 2015/2014 عن نتائج السنة المالية 2014/2013 في كافة أبواب الإنفاق. وتكمن الفجوات الأكبر في أبواب الرواتب والأجور والرعاية الصحية والإدارة العامة. وتشير البيانات الأولية إلى أن النفقات المسجلة للرواتب والأجور تقل بمقدار 2.7% عن النتائج الفعلية للسنة المالية السابقة. وقد كان التأخر في تسجيل نفقات الرواتب والأجور لا يشكل شيئاً يذكر في الماضي، مما يبين أن الإنفاق في هذا الباب قد يتراجع لأول مرة منذ 10 سنوات.

شهد الإنفاق الإجمالي المسجل حتى 31 مارس 2015 انخفاضاً بمقدار 11% عن المقدر في الموازنة، وهو يسير على غير النمط المعتاد عموماً في أن يكون أعلى مما هو مقدر في الموازنة بالنسبة للإنفاق الجاري وأقل بالنسبة للإنفاق الرأسمالي (الشكل 2-27). وقد جاءت الزيادة في الإنفاق الجاري (5.9%) بصورة أساسية نتيجة ارتفاع النتائج المقدره للإنفاق على الإدارة العامة والمنح. وجاء الانخفاض في الإنفاق

الشكل 2-26: نمو الإنفاق في الموازنة (%)



ملاحظة: كانت السنة المالية تمتد من 1 أبريل حتى 31 مارس وذلك حتى السنة المالية 2013-2014. وتتضمن السنة المالية 2014-2015 فترة انتقالية تبدأ من 1 أبريل 2014 وتنتهي في 31 ديسمبر 2015. وفي هذا المخطط البياني تشمل السنة المالية الفترة من 1 أبريل 2014 إلى 31 مارس 2015 واستندت إلى البيانات المالية الأولية التي تم الحصول عليها بتاريخ 31 مارس 2015. المصدر: وزارة المالية.

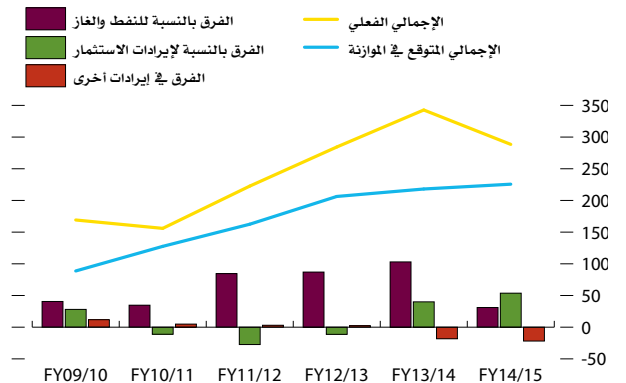
أفضل للحصول على بيانات الرسم البياني

وإزداد دخل الاستثمار في الأشهر الاثني عشر الأولى من السنة المالية 2015/2014 بنسبة 14% عن السنة المالية السابقة. ولأن هذا الدخل يعبر عن دخل أرباح أسهم شركة قطر للبترول وهذه الأرباح تستند إلى نتائج السنة السابقة، فإن الزيادة في إيرادات الاستثمار تعبر إلى حد بعيد عن الأداء المالي لشركة قطر للبترول في عام 2013. ومن المتوقع زيادة تقديرات الإيرادات للفترة بين 1 أبريل 2014 و31 مارس 2015 تمشياً مع ما حدث في السنوات السابقة.

تشير التقديرات الأولية للسنة المالية 2015/2014 إلى أن الإيرادات الفعلية ستزيد بنسبة 27.8% عن المتوقع في الموازنة. كما أن قيمة إيرادات الاستثمار والنفط والغاز المحققة تتجاوز أرقام الموازنة، وبنسبة أكبر من المطلوب لتغطية التراجع في الإيرادات الأخرى عما هو متوقع لها في الموازنة.

ويبدو أن نمط انخفاض «الإيرادات الأخرى» المتحققة عن التقديرات المتوقعة في الموازنة سيتواصل في السنة المالية (2015/2014)، حيث تشير التقديرات الأولية لضريبة دخل الشركات المتحققة (المرتبطة بالقطاع غير الهيدروكربوني) إلى أنها أقل بنسبة 34.1%، والرسوم الجمركية أقل بنسبة 61.9% عما هو مقدر في الموازنة. ولما كان تسجيل الرسوم الجمركية يتأخر في السابق فربما تكون إيراداتها أعلى، إلا أن التأخير في ضريبة دخل الشركات بسيط، ما يعني أن النتيجة الفعلية «الإيرادات الأخرى» قد تظل أقل من الرقم المتوقع في الموازنة.

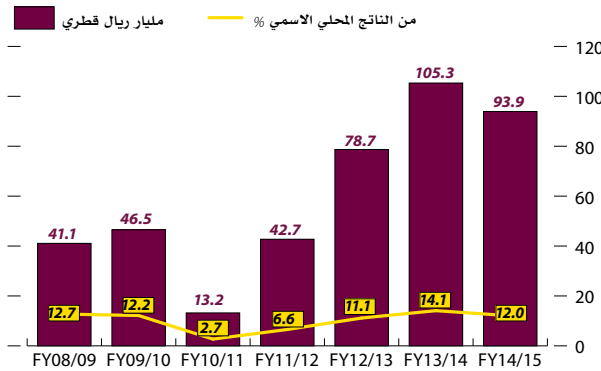
الشكل 2-25: الفرق بين الإيرادات الفعلية والإيرادات المتوقعة في الموازنة العامة (مليار ريال قطري)



ملاحظة: كانت السنة المالية تمتد من 1 أبريل حتى 31 مارس وذلك حتى السنة المالية 2013-2014. وتتضمن السنة المالية 2014-2015 فترة انتقالية تبدأ من 1 أبريل 2014 وتنتهي في 31 ديسمبر 2015. وفي هذا المخطط البياني تشمل السنة المالية الفترة من 1 أبريل 2014 إلى 31 مارس 2015 واستندت إلى البيانات المالية الأولية التي تم الحصول عليها بتاريخ 31 مارس 2015. المصدر: وزارة المالية، وحسابات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

أفضل للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 2-28: الميزان المالي العام



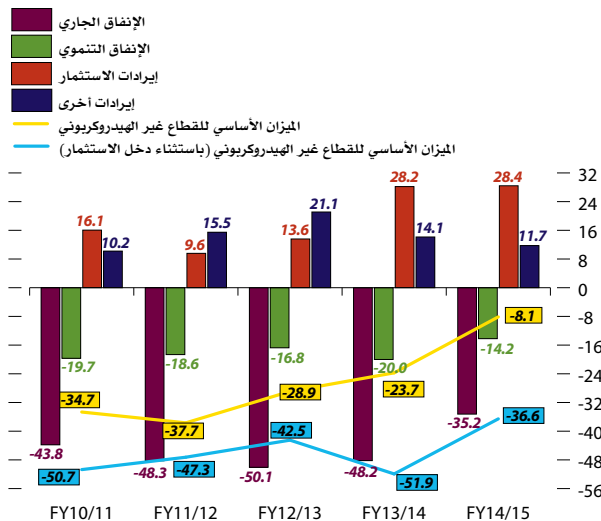
ملاحظة: كانت السنة المالية تمتد من 1 أبريل حتى 31 مارس وذلك حتى السنة المالية 2013-2014. وتتضمن السنة المالية 2014-2015 فترة انتقالية تبدأ من 1 أبريل 2014 وتنتهي في 31 ديسمبر 2015. وفي هذا المخطط البياني تشمل السنة المالية الفترة من أبريل 2014 إلى 31 مارس 2015 واستندت إلى البيانات المالية الأولية التي تم الحصول عليها بتاريخ 31 مارس 2015. المصدر: وزارة المالية.

انقر للحصول على بيانات الرسم البياني

قطر للبترو (دخلاً مرتبباً بالنفط والغاز، يغدو عجز الميزان الأساسي للقطاع غير الهيدروكربوني - كحصّة من الناتج غير الهيدروكربوني - أكبر بكثير.

انخفض الدين العام الكلي إلى 181.9 مليار ريال قطري (23.3% من الناتج المحلي الإجمالي) في الأشهر الاثني عشر الأولى من السنة المالية 2015/2014 (الشكل 2-30). وتراجع الدين الخارجي تراجعاً كبيراً إلى 20 مليار ريال قطري، وانخفض الدين الداخلي أيضاً، وإن يكن بدرجة أقل، إلى 5.3

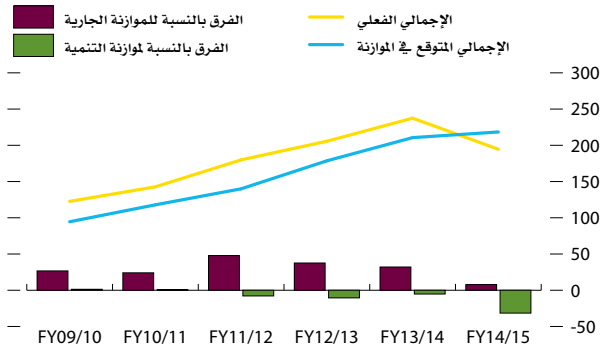
الشكل 2-29: الميزان المالي الأساسي (% من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير الهيدروكربوني)



ملاحظة: كانت السنة المالية تمتد من 1 أبريل حتى 31 مارس وذلك حتى السنة المالية 2013-2014. وتتضمن السنة المالية 2014-2015 فترة انتقالية تبدأ من 1 أبريل 2014 وتنتهي في 31 ديسمبر 2015. وفي هذا المخطط البياني تشمل السنة المالية الفترة من 1 أبريل 2014 إلى 31 مارس 2015 واستندت إلى البيانات المالية الأولية التي تم الحصول عليها بتاريخ 31 مارس 2015. المصدر: وزارة المالية، تاريخ التصفح 19 أبريل 2015.

انقر للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 2-27: الفرق بين الإنفاق الحكومي الفعلي والمتوقع في الموازنة (مليار ريال قطري)



ملاحظة: كانت السنة المالية تمتد من 1 أبريل حتى 31 مارس وذلك حتى السنة المالية 2013-2014. وتتضمن السنة المالية 2014-2015 فترة انتقالية تبدأ من 1 أبريل 2014 وتنتهي في 31 ديسمبر 2015. وفي هذا المخطط البياني تشمل السنة المالية الفترة من أبريل 2014 إلى 31 مارس 2015 واستندت إلى البيانات المالية الأولية التي تم الحصول عليها بتاريخ 31 مارس 2015. المصدر: وزارة المالية، وحسابات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

انقر للحصول على بيانات الرسم البياني

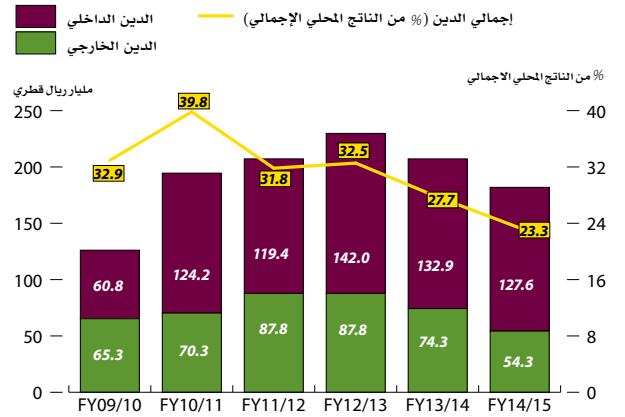
المقدر على الأمن والدفاع، وعلى مدفوعات الفائدة والرعاية الصحية ليعوض جزئياً الزيادة في الإنفاق على الأبواب الأخرى. وسجل الإنفاق الرأسمالي الفعلي في نهاية مارس انخفاضاً قدره 36% عن الإنفاق المخطط له في السنة المالية 2014/2015، ربما نتيجة التأخير في تنفيذ المشاريع وتجهيز المدفوعات. وإذا تسارعت عملية تجهيز المدفوعات، كما حصل في السابق، فقد تطرأ تعديلات كبيرة على تقديرات الإنفاق الرأسمالي باتجاه الزيادة. ومع ذلك، سجل الإنفاق الرأسمالي الفعلي في السنوات الثلاث السابقة قيمة أقل من المخطط بنسبة تتراوح بين 7% و14%.

الميزان المالي والدين العام

قدّر الفائض العام للحكومة في 31 مارس 2015 بحدود 93.9 مليار ريال قطري، أي ما يعادل 12% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي المقدر (في الفترة نفسها)، بانخفاض من 14.1% في نهاية السنة السابقة (الشكل 2-28).

انخفض عجز الميزان الأساسي للقطاع غير الهيدروكربوني (ويساوي الميزان المالي الإجمالي الصافي لمدفوعات الفائدة والدخل المتأتي مباشرة عن النفط والغاز - الإيرادات الضريبية وحقوق الإنتاج) كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي للقطاع غير الهيدروكربوني في الأشهر الاثني عشر الأولى من السنة المالية 2015/2014 عن السنة المالية السابقة (الشكل 2-29). ويعود ذلك بصورة أساسية إلى ارتفاع دخل الاستثمار والنمو السريع لناتج القطاع غير الهيدروكربوني. وإذا اعتُبر دخل الاستثمار (وهو بصورة أساسية أرباح الحكومة من شركة

الشكل 2-30: إجمالي الدين الحكومي



الملاحظة: كانت السنة المالية تمتد من 1 أبريل حتى 31 مارس وذلك حتى السنة المالية 2013-2014. وتتضمن السنة المالية 2014-2015 فترة انتقالية تبدأ من 1 أبريل 2014 وتنتهي في 31 ديسمبر 2015. وفي هذا المخطط البياني تشمل السنة المالية الفترة من 1 أبريل 2014 إلى 31 مارس 2015 واستندت إلى البيانات المالية الأولية التي تم الحصول عليها بتاريخ 31 مارس 2015. المصدر: وزارة المالية. انقر للحصول على بيانات الرسم البياني

مليار ريال قطري. غير أن أرقام الدين الحكومي الإجمالي لا تعطي صورة كاملة عن المركز المالي لدولة قطر.

فمن جهة أولى، لا تشمل التقديرات على الضمانات وقروض المؤسسات شبه الحكومية. على سبيل المثال، بلغت قيمة القروض غير المسددة إلى المؤسسات الحكومية (ملكية الدولة فيها 100%) والمؤسسات شبه الحكومية (أكثر من 50% من ملكيتها للدولة) في القطاع المصرفي القطري نحو 167.5 مليار ريال قطري في يناير 2015. ولا تدخل هذه القروض في أرقام الدين الحكومي، ولكن ينبغي أخذها بالاعتبار في تحليل المركز المالي للدولة. ولما كانت التقديرات تخص الدين الكلي، فإنها لا تأخذ بالحسبان الأصول التي تملكها الدولة، لكن لا يمكن إجراء تقديرات لمركز الأصول الصافي للدولة دون الحصول على معلومات موثوقة عن الاستثمارات المتراكمة.

التجارة واحتياطي العملات الأجنبية

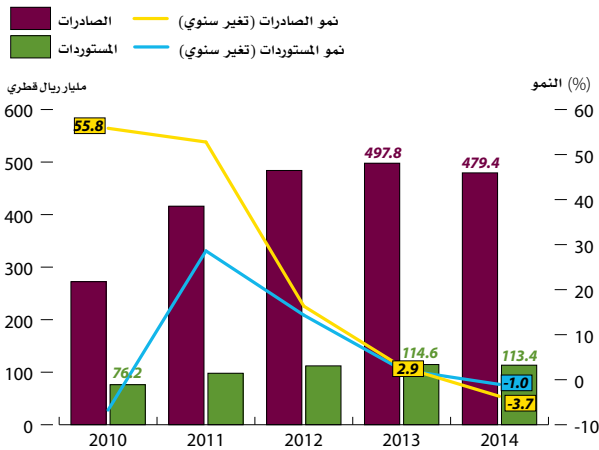
لم يسجل الميزان التجاري لدولة قطر سوى تراجع طفيف في عام 2014، على الرغم من الانخفاض الحاد في أسعار النفط، بل وحقق فائضاً قدره 366.1 مليار ريال قطري أو ما يعادل 47.5% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. ويمكن تفسير الأثر الضعيف لانخفاض أسعار النفط على الفائض التجاري بتوقيت وقوع هذا الانخفاض، والذي حدث الجزء الأكبر منه في الربع الأخير من العام، إضافة إلى تأخر انتقال أثر انخفاض سعر النفط إلى سعر صادرات الغاز الطبيعي

المسال. وتشير التقديرات الأولية إلى أن قيمة المستوردات السلعية، بأسعار فوب (FOB)، انخفضت بمقدار 1% لعام 2014 عما كانت عليه عام 2013.

ونظراً للنمو القوي في الاقتصاد خارج النفط والغاز في عام 2014 والارتفاع الحاد في عدد السكان (9.3%)، والذان من شأنهما أن يرفعا حجم المستوردات، فإن الانخفاض في القيمة المسجلة للمستوردات السلعية يرجع إلى أحد احتمالين: إما أن سعر سلة المستوردات انخفض في عام 2014، أو أن تغييراً قد وقع على التصنيف الاحصائي لبعض السلع وتحويلها إلى فئة الخدمات المستوردة. وقد ساهم ضعف أسواق السلع العالمية والانخفاض في قيمة وحدة السلع المصنعة في انخفاض أسعار السلع. وبالنسبة للسلع المسعرة بعملات غير الدولار، فقد أدى ارتفاع سعر الصرف الاسمي الفعّال للدولار الأميركي (الذي يرتبط به الريال القطري) لخفض تكلفة الاستيراد لكميات معينة من المستوردات. وعند إضافة المستوردات من الخدمات إلى المستوردات السلعية، يسجل إجمالي المستوردات نمواً قوياً، على الرغم من أنه أضعف من نمو الاقتصاد خارج النفط والغاز، أو من نمو مكونات الطلب الأساسية للإنفاق (الشكل 2-31).

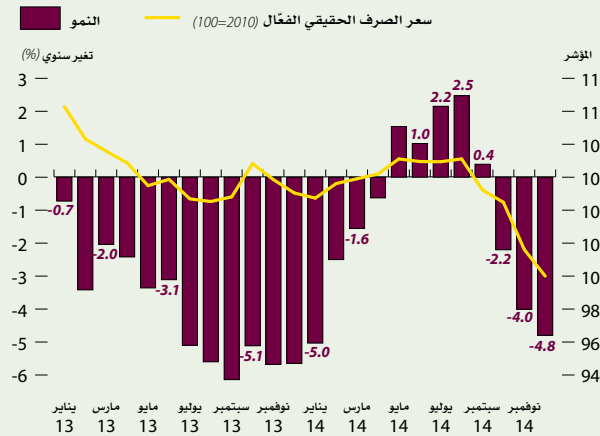
ونظراً لقوة الفائض التجاري لدولة قطر، فقد حافظ الحساب الجاري أيضاً على نتيجة إيجابية قوية، محققاً فائضاً قدره 199.6 مليار ريال قطري في عام 2014، أي ما يعادل 25.9% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (الشكل 2-32).

الشكل 2-31: نمو التبادل التجاري



ملاحظة: بيانات الصادرات والمستوردات تخص السلع فقط. المصدر: مصرف قطر المركزي، روابط سريعة لميزان المدفوعات، متوفرة على الرابط: <http://www.qcb.gov.qa/English/Publications/Statistics/BalanceofPayments>. تاريخ التصفح 19 أبريل 2015. انقر للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل ضمن الإطار: مؤشر سعر الصرف الحقيقي الفعّال للريال القطري

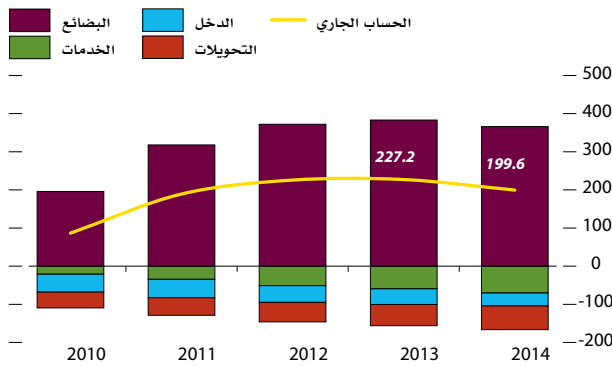


تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء. أُنقِذ للحصول على بيانات الرسم البياني

الإطار 2-6: ارتفاع سعر الصرف الاسمي الفعّال للريال القطري

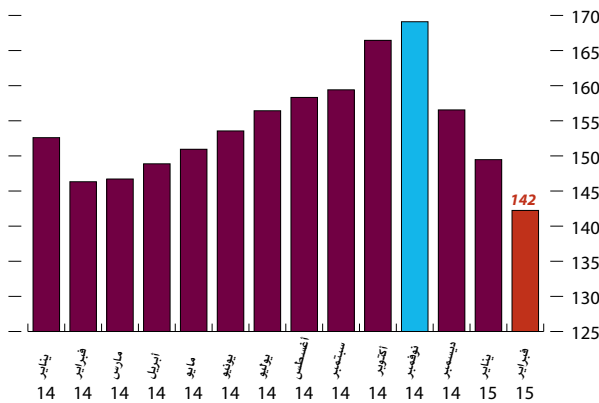
لقد ارتفع سعر الصرف الاسمي الفعّال للريال القطري ارتفاعاً حاداً منذ أواسط عام 2014، بسبب ارتباطه بالدولار الأميركي، الأمر الذي خفض الضغوط التضخمية المستوردة. كما شهد سعر الصرف الحقيقي الفعّال ارتفاعاً مماثلاً (الشكل في الإطار)، حيث يتأثر هذا السعر بتغيرات سعر الصرف الاسمي الفعّال ويأخذ بعين الحسبان تباين مستوى التضخم بين الدول الشريكة تجارياً.

الشكل 2-32: الحساب الجاري (مليار ريال قطري)



المصدر: مصرف قطر المركزي، النشرات الإحصائية الفصلية على الرابط: <http://www.qcb.gov.qa/English/Publications/Statistics/Pages/StatisticalbulletinsaspX>، تاريخ التصفح 15 أبريل 2015. أُنقِذ للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 2-33: إجمالي الاحتياطيات الأجنبية (مليار ريال قطري)



المصدر: مصرف قطر المركزي، النشرات الإحصائية الشهرية، على الرابط: <http://www.qcb.gov.qa/English/Publications/Statistics/Pages/StatisticalbulletinsaspX>، تاريخ التصفح 19 أبريل 2015. أُنقِذ للحصول على بيانات الرسم البياني

إلا أن العجز في حسابات الدخل (33.9 مليار ريال قطري) والتحويلات (62.3 مليار ريال قطري) والخدمات (70.4 مليار ريال قطري) أدى إلى خفض فائض الحساب الجاري. ويعود العجز في حسابي الدخل والتحويلات بصورة أساسية إلى التدفق المستمر للتحويلات المالية الضخمة إلى الخارج (على شكل أرباح وأجور). لقد ازداد عجز حساب الخدمات بنسبة 18.6% عام 2014 قياساً إلى عام 2013، بسبب تراجع ارصدة حسابات السفر والنقل وفئات أخرى، والتي أدت مجتمعةً، مقرونة بانخفاض الفائض التجاري، إلى تخفيض قيمة رصيد مجمل الحساب الجاري بمقدار 26 مليار ريال قطري دون قيمته لعام 2013.

بلغ الاحتياطي الكلي من العملات الأجنبية لمصرف قطر المركزي قرابة 156.6 مليار ريال قطري في نهاية ديسمبر 2014، بارتفاع قدره 3.4 مليار ريال قطري عن السنة السابقة، (الشكل 2-33) وبالتالي بلغ نمو الاحتياطي الأجنبي الإجمالي 2.2%. ولكن بدءاً من نوفمبر 2014، بدأ رصيد العملات الأجنبية بالتناقص. وبحلول فبراير 2015، انخفض الاحتياطي بنسبة 15.9%. وقد حصل هذا الانخفاض من أساس مرتفع، وغداً الاحتياطي الرسمي في شهر فبراير يعادل 4.8 أشهر من مجمل المستوردات. ويعزى الانخفاض في احتياطي العملات الأجنبية إلى التباطؤ الملحوظ في تدفق المقبوضات، وبصورة أساسية تلك الناجمة عن الصادرات الهيدروكربونية، بالإضافة إلى استمرار ارتفاع مستوى مستوردات السلع والخدمات.

مفاهيم مالية

الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي هو أحد مؤشرات الاقتصاد الكلي الأساسية التي تلعب دوراً محورياً في التحليل الاقتصادي الكلي على الرغم من الحدود الموضوعة له بالتعريف (انظر أدناه).

تعريف الناتج المحلي الإجمالي

يستخدم هذا المؤشر على نطاق واسع كمقياس للناتج الاقتصادي لأنه يمثل قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في فترة زمنية معينة، وهي عادة سنة واحدة. وهناك طريقة أخرى تعرفه باعتباره مجموع القيم المضافة في قطاعات الاقتصاد كافة في فترة زمنية معينة.

حساب الناتج المحلي الإجمالي

ثمة ثلاث طرق أساسية لحساب الناتج المحلي الإجمالي، وهي تعطي النتائج ذاتها.

طريقة الإنتاج: ويساوي مجموع القيم المضافة في كافة القطاعات؛ أي الناتج الإجمالي مطروحاً منه قيمة الاستهلاك الوسيط من السلع والخدمات في جميع القطاعات.

طريقة الإنفاق: الناتج المحلي الإجمالي يساوي مجموع ما تستهلكه الحكومة والقطاع الخاص من سلع وخدمات استهلاكاً نهائياً، والاستثمار الكلي (الإضافة إلى القيمة المادية للرأسمال في الاقتصاد، بما في ذلك التغييرات في المخزون) مضافاً له صافي قيمة الصادرات من السلع والخدمات من غير عوامل الإنتاج (الصادرات مطروحاً منها المستوردات).

طريقة الدخل: الناتج المحلي الإجمالي يساوي كامل الدخل المتولد من عملية الإنتاج، ويشمل أجور وتعويضات العاملين، وفائض التشغيل الكلي للشركات كالأرباح والإيجارات والفوائد.

الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي المحسوب بتكلفة

عوامل الإنتاج والناتج المحسوب بأسعار السوق

الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج هو مجموع دخل جميع عوامل الإنتاج المتولد عن عملية الإنتاج (كالأجور، والأرباح، والإيجارات والفوائد)، بينما الناتج المحلي الإجمالي المحسوب بأسعار السوق هو الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج مضافاً إليه ضرائب الإنتاج غير المباشرة، مطروحاً منه الدعم المقدم للأعمال، الأمر الذي يخلق فارقاً بين الدخل الذي تحققه عوامل الإنتاج والسعر المدفوع للناتج في السوق.

الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والناتج

المحلي الإجمالي الحقيقي

يقدر الناتج المحلي الإجمالي الاسمي قيمة الناتج الاقتصادي باستخدام الأسعار الجارية: أي الأسعار السائدة خلال الفترة التي يحسب فيها الناتج المحلي الإجمالي. لذلك فإن التغييرات في الناتج المحلي الاسمي تعبر عن التغييرات في الأسعار إضافة إلى التغييرات في حجم الناتج. أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فيقدر الناتج بأسعار ثابتة هي أسعار سنة معينة تدعى "سنة الأساس". وعندما تتغير الأسعار النسبية، يمكن لاختيار سنة الأساس أن يؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المحسوب.

معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي

هو النسبة بين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي، ويمكن اعتباره بالتالي مقياساً لمستوى الأسعار الإجمالية لجميع السلع والخدمات المنتجة محلياً في الاقتصاد.

حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

هي الناتج المحلي الإجمالي الكلي مقسوماً على عدد السكان المقيمين في البلاد. وعلى الرغم من أن حصة الفرد من الناتج

مفاهيم المالية العامة

الميزان المالي العام

هو الفرق بين مجموع الإيرادات الحكومية (بما فيها المنح) ومجموع النفقات الحكومية (الجارية والاستثمارية) مضافاً له صافي قيمة الاقراض في فترة زمنية معينة.

الميزان المالي الأساسي

هو قيمة الميزان المالي العام للحكومة بعد استبعاد مدفوعات الفوائد التي تقبضها الحكومة وتدفعها. ويشكل هذا المقياس مؤشراً للدعم المالي الجاري للطلب الإجمالي لأن مدفوعات الفائدة ترتبط بأرصدة الأصول والخصوم (الالتزامات) العائدة لفترة سابقة.

الميزان المالي الأساسي غير الهيدروكربوني

هو الميزان المالي العام مطروحاً منه إيرادات النفط والغاز، والتي تعرف في قطر بأنها الإيرادات المباشرة (الإتاوات والضرائب) المتولدة عن الإنتاج الهيدروكربوني. لكن الدخل الاستثماري المتأتي من الشركات الحكومية والشركات المرتبطة بالحكومة، والذي ينتج عن الأنشطة المرتبطة بالهيدروكربون، غير مشمول ضمن تعريف إيرادات النفط والغاز. ويؤمن الميزان المالي للقطاع غير الهيدروكربوني مؤشراً على التحفيز المالي للاقتصاد المحلي الممول من إيرادات النفط والغاز. ويتضمن الميزان المالي الأساسي غير الهيدروكربوني كل مدفوعات الفائدة من القطاع غير الهيدروكربوني.

ما هي السنة المالية؟

تبدأ دولة قطر في عام 2016 اعتماد أول سنة مالية متوافقة مع السنة الميلادية. ولهذا السبب، مددت السنة المالية السابقة 2014/2015، التي بدأت في أبريل 2014 وانتهت في 31 مارس 2015، حتى 31 ديسمبر 2015، أي أصبحت مدتها 21 شهراً. هذا وقد تم تقدير الإيرادات والنفقات المقررة في الموازنة الممددة حتى 31 ديسمبر 2015 بمعدلات تناسبية مع الموازنة المقررة للفترة بين 1 أبريل 2014 و31 مارس 2015، بنفس نسبة الزيادة الزمنية.

تعريف المحاسبة على أساس نقدي

تقوم الحسابات النقدية بتسجيل الإيرادات عند قبض النقود والنفقات عند دفعها نقداً، بصرف النظر عن لحظة استحقاق الدخل أو الالتزام بالنفقة. وعلى الرغم من أهمية الحسابات النقدية لمعرفة ما تساهم به الحكومة في السيولة

المحلي الإجمالي تستخدم على نحو شائع باعتبارها مؤشراً على مستوى المعيشة إلا أنها ليست مقياساً للدخل الفردي ولا تمثل بالضرورة رفاهية السكان.

ما هي قيود الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للناتج الاقتصادي والدخل؟

لا تعبر قياسات الناتج المحلي الإجمالي في العادة عن قيم السلع والخدمات غير المطروحة للتداول في السوق، كالخدمات التطوعية والخيرية والسلع والخدمات المنتجة بغرض الاستخدام الشخصي. كما أن وجود شريحة واسعة من الاقتصاد المخفي أو أنشطة السوق السوداء (وهي ليست بذات أهمية في قطر) سيجعل من الناتج المحلي الإجمالي مقياساً يقلل من الحجم الحقيقي للاقتصاد.

الاستهلاك النهائي

هو ما يستخدمه القطاعان الأسري والحكومي من سلع وخدمات تلبى احتياجاتهما أو متطلباتهما الراهنة.

الاستثمار

الاستثمار الإجمالي يكافئ ما يملكه الاقتصاد من أصول ثابتة (أو إجمالي تكوين الرأسمال الثابت) مضافاً إليه قيمة التغيرات في المخزون. ويساوي الاستثمار الصافي إجمالي الاستثمار مطروحاً منه استهلاك (إهلاك) الرأسمال الثابت الذي يساوي ما يضاف إلى المخزون المادي للرأسمال في الاقتصاد بين فترتين.

الادخار القومي

هو الدخل القومي المتاح مطروحاً منه الإنفاق على الاستهلاك النهائي.

الدخل القومي

يساوي الناتج المحلي الإجمالي مضافاً إليه دخل عوامل الإنتاج المقبوضة من غير المقيمين مطروحاً منه دخل عوامل الإنتاج المدفوعة لغير المقيمين.

الدخل القومي المتاح

يساوي الدخل القومي مضافاً له مجموع كافة التحويلات النقدية أو العينية الجارية التي تحصل عليها الوحدات المؤسسية المقيمة من الوحدات غير المقيمة ومطروحاً منه كافة التحويلات النقدية أو العينية الجارية المدفوعة من الوحدات المؤسسية المقيمة للوحدات غير المقيمة.

مفاهيم مالية

ما هي السوق الثانوية؟

هي السوق التي يتداول فيها المستثمرون الأصول والأوراق المالية مع الآخرين، بدلاً من شرائها من الجهات المصدرة مباشرة.

ما هو الاكتتاب على السندات من الدرجة الثانية؟

تخضع ديون الدرجة الثانية لحقوق الديون الأخرى الأعلى درجة والتي تصدر مقابل الضمانة نفسها، أو كجزء من الضمانة نفسها. وفي حال العجز عن التسديد، تأتي ديون الدرجة الثانية بعد ديون الدرجة الأعلى من حيث الحقوق في جباية العائدات من الضمانة الأساسية للدين. ولهذا السبب، تعد مخاطر ديون الدرجة الثانية أكبر من مثيلاتها لديون الدرجة الأعلى ويفرض عليها غالباً سعر فائدة أعلى. يشير هذا النوع من السندات عادة إلى وجود صعوبات في التمويل، أي أن الجهة التي تصدرها غير قادرة على تحصيل الأموال بالطرق التقليدية المعروفة.

مفاهيم نقدية

الاحتياطي النقدي

الاحتياطي النقدي هو التزامات المصرف المركزي، أي أنه مجموع: (1) العملة الصادرة عن المصرف المركزي والموجودة خارجه، (2) ودائع المصارف لدى المصرف المركزي لتلبية شروط الاحتياطي ولأغراض المقاصة، (3) التزامات أخرى من ضمنها في حالة دولة قطر ودائع المصارف في المصرف المركزي والتي تتجاوز متطلبات الاحتياطي القانوني. ويمكن التعبير عن الاحتياطي النقدي من حيث الأصول (الموجودات) المقابلة للمصرف المركزي، والتي تقع في فئتين. الفئة الأولى: صافي الأصول الخارجية، وتتكون من الاحتياطيات الدولية الرسمية مضافاً لها صافي أية أصول خارجية أخرى أقل سيولة وبالتالي غير مشمولة في صافي الاحتياطيات الدولية الرسمية. الفئة الثانية: صافي الأصول المحلية، وتضم صافي الديون المستحقة للمصرف المركزي على الحكومة (الديون مطروحاً منها الودائع) والديون على القطاعات الأخرى.

العرض النقدي بمعناه الضيق

هو العملة قيد التداول والودائع تحت الطلب. وتعد النقود بمعناها الضيق "سائلة". ولا يدفع العرض النقدي بمعناه الضيق أي فوائد أو أنه يدفع فوائد بمعدلات منخفضة نسبياً.

في الاقتصاد وأهميتها أيضاً لإدارة السيولة النقدية، إلا أنها لا تقدم صورة حقيقية عن الوضع المالي للحكومي.

تعريف المحاسبة على أساس الاستحقاق

تسجل حسابات الاستحقاق التعاملات عندما يقع الحدث أو الالتزام الأساسي، بصرف النظر عن موعد التسديد النقدي المرتبط به. حيث تسجل الإيرادات عندما يتحقق الدخل، وتسجل النفقات عندما تترتب الالتزامات أو تستهلك الموارد. ومن حيث المبدأ، يجب أن يساوي الفرق بين الأرصدة المحسوبة على أساس نقدي والأرصدة المحسوبة على أساس الاستحقاق "التغييرات في المتأخرات غير المسددة".

الإنفاق "شبه المالي الحكومي"

هو الإنفاق الذي تنفذه شركات حكومية (مالية وغير مالية). وهو بطبيعته يشبه الإنفاق الحكومي عادة، لكنه لا يندرج ضمن الموازنة العامة (أو يدرج ضمن بند "التزامات طارئة" في الموازنة). كما أن عمليات المصرف المركزي التي تتطوي على دعم أو ضرائب هي أيضاً عمليات "شبه مالية" بطبيعتها.

ما هو الفرق بين التعريف الضيق والتعريف الواسع

للميزان المالي الأساسي للنشاط غير الهيدروكربوني؟

إن الميزان المالي الأساسي للقطاع غير الهيدروكربوني بالتعريف الضيق هو الميزان العام مضافاً إليه مدفوعات الفائدة ومطروحا منه الإيرادات المتحصلة مباشرة من النفط والغاز (الإيرادات الضريبية وأتاوات الإنتاج). أما في تعريفه الواسع، فيعد الدخل الاستثماري (أرباح الأسهم العائدة للحكومة ولشركة قطر للبترول) وضريبة دخل الشركات التي تدفعها المؤسسات الهيدروكربونية، إيرادات مرتبطة بالنفط والغاز. ويمثل الميزان المالي الأساسي للقطاع غير الهيدروكربوني مؤشراً على الحافز الذي يوفره الإنفاق الحكومي للاقتصاد غير النفط والغاز. ويمكن استخدام المقاييس المعدلة بصورة دورية لقياس الوضع المالي للحكومة. وإذا كان العجز المالي للقطاع غير الهيدروكربوني (بما فيه مدفوعات الفوائد) أكبر من موارد الموازنة التي يمكن للموارد النفطية والغازية تحقيقها، فإن ذلك يعني فرض أعباء مستقبلية على موارد الموازنة العامة للدولة.

"أشباه النقود"

هي الجزء الأقل سيولة من العرض النقدي وتضم ودائع الادخار وكافة الودائع بالعملة الأجنبية.

العرض النقدي بمعناه الواسع

هو مجموع أشباه النقود والعرض النقدي بمعناه الضيق.

الاحتياطيات الخارجية الرسمية

هي الأصول الخارجية السائلة في المصرف المركزي والتي يمكن استخدامها لتأمين المدفوعات الخارجية للبلد في أي لحظة. وتشمل هذه الاحتياطيات: الذهب، والعملة الأجنبية، والمركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي. وتعرض هذه الاحتياطيات عادةً بالقيم الصافية بعد استبعاد التزامات المصرف المركزي الخارجية من الاحتياطيات الخارجية الرسمية الكلية.

الإقراض/الاتئمان

إن نشوء الاقتراض يقتضي تقديم موارد معينة من المقرض (المصارف أو أية مؤسسات مالية أخرى) إلى المقرض. ويكتسب المقرض بذلك حقاً مالياً ويترتب على المقرض التزامٌ بالتسديد في المستقبل. يستخدم الإقراض إلى قطاعات غير مالية (كالحكومة، والشركات الخاصة والأسر) بصورة أساسية لتمويل الإنتاج والاستهلاك وتكوين رأس المال.

مكرر الربح الحالي

يحسب بأخذ سعر السهم الحالي مقسوماً على عائد سهم الشركة في الأشهر الاثني عشر المنصرمة. يختلف هذا المقياس عن مكرر الربح المستقبلي، والذي يستخدم تقديرات العائد للأربع الأربعة المقبلة.

نسبة السعر إلى القيمة الدفترية

تقارن هذه النسبة بين القيمة السوقية للسهم وقيمه الدفترية، وتحسب بقسمة سعر الإغلاق الحالي للسهم على القيمة الدفترية للسهم في آخر ربع.

مفاهيم ميزان المدفوعات

الميزان التجاري

هو الفرق بين مستوردات وصادرات الدولة من السلع محسوباً خلال فترة معينة من الزمن (سنة ميلادية واحدة عادةً). ويشكل الميزان التجاري جزءاً من ميزان الحساب الجاري العام.

سعر التسليم على ظهر السفينة (F.O.B)

وهو القيمة السوقية للبضاعة ويسمى أيضاً سعر "فوب" المصدرة أو المستوردة عند نقطة التقييم الموحدة (الحدود الجمركية للاقتصاد الذي تصدر منه)، ويساوي سعر "سيف" مطروحاً منه تكاليف الشحن والتأمين، بين الحدود الجمركية للبلد المصدر (المستورد) والحدود الجمركية للبلد المستورد (المصدر).

سعر «سيف» (C.I.F) أو السعر مع تكاليف الشحن والتأمين

هو سعر البضاعة المسلمة عند الحدود الجمركية (C.I.F) "سعر سيف للبلد المستورد، متضمناً تكاليف الشحن والتأمين المترتبة حتى تلك النقطة، أو سعر الخدمة المقدمة للمقيم، قبل دفع أي رسوم استيراد أو غيرها من الضرائب على المستوردات أو هوامش التجارة والنقل ضمن البلد.

ميزان الدخل والخدمات

هو مجموع صافي الدخل الذي يتم الحصول عليه من غير المواطنين وميزان تجارة الخدمات محسوباً خلال فترة زمنية محددة. يتألف حساب الدخل من التدفقات النقدية المأخوذة من العمال (الأجور المدفوعة للعمال غير المواطنين) ومن صافي الدخل الاستثماري. ويتكون ميزان الخدمات بصورة أساسية من المدفوعات للنقل والسفر والاتصالات والبناء والإيجارات السكنية والخدمات المالية

ميزان الحساب الجاري

هو مجموع الميزان التجاري وميزان الدخل وميزان الخدمات مضافاً له صافي التحويلات الجارية التي تضم التحويلات النقدية والهبات العينية والحوالات النقدية (وهي كبيرة في قطر) المرسلة من العمال الأجانب إلى أسرهم في أوطانهم. ويسمى الحساب الجاري لأن السلع والخدمات المشمولة به تستهلك عموماً في الفترة الجارية.

المعني أعلى منه لدى الشركاء التجاريين. وتقدم تغيرات سعر الصرف الحقيقي الفعّال مقياساً للتغير في القوة الشرائية للعملة المعنية والتنافسية السعرية لسلع وخدمات البلد القابلة للتداول مقابل سلع وخدمات الشركاء التجاريين.

ميزان الحساب الرأسمالي والمالي

يسجل هذا الحساب مبيعات ومشتريات الأصول المالية أو الصفقات المرتبطة بالاقتراض والإقراض الدولي. ويضم التحويلات الرأسمالية أيضاً.

المركز الاستثماري الدولي والحساب الرأسمالي

المركز الاستثماري الدولي لبلد ما هو البيان المالي الذي يبين تركيبة وقيمة الأصول والخصوم المالية الخارجية للبلد. والفرق بين هذه الأصول والخصوم هو صافي المركز الاستثماري الدولي للبلد المعني.

الدين الخارجي

هو رصيد الالتزامات التعاقدية المستحقة، الصادرة عن القطاعين العام والخاص إلى الهيئات والمنظمات الاعتبارية والفردية- المقيمة خارج حدود الدولة- والتي تم صرفها.

مفاهيم أسعار الصرف

سعر الصرف الثنائي

هو سعر عملة ما محسوباً بوحدات عملة أخرى. يبلغ سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي بالنسبة للريال القطري: 1 دولار = 3.64 ريال قطري.

سعر الصرف الاسمي الفعّال

على عكس سعر الصرف الثنائي، لا يمثل سعر الصرف الاسمي الفعّال سعر السوق، بل هو رقم تأشيرتي يقيس المتوسط المرجح لسعر الصرف الثنائي لعملة بلد معين مقابل سلة عملات الشركاء التجاريين لهذا البلد خلال فترة زمنية معينة. ويعبر مقدار الأوزان النسبية عادة عن الأهمية النسبية في التجارة الدولية للبلد المعني أو في تعاملاته الخارجية الإجمالية، بما فيها التعاملات المالية الخارجية. وتوفر حركة سعر الصرف الاسمي الفعّال مؤشراً على التغيرات في قيمة العملة المحلية مقابل عملات السلة المذكورة. وترتفع قيمة العملة عندما يمكن لوحدتها العملة المحلية أن تشتري قدراً أكبر من سلة العملات.

سعر الصرف الحقيقي الفعّال

هو سعر الصرف الاسمي الفعّال معدلاً وفق فروق معدلات التضخم بين البلد المعني (قطر مثلاً) وشركائه التجاريين. وترتفع قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعّال إما بسبب ارتفاع سعر الصرف الاسمي الفعّال أو لأن التضخم الداخلي في البلد

